جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
الفرع : تاريخ
التخصص: تاريخ معاصر

رقم: .....

إعداد الطالب:
شيماء محبوب

يوم: 27/06/2018

العلاقات الجزائرية المصرية (1999- 2016)

لجنة المناقشة:

ناصر الدين مصمودي	أ. مس أ	جامعة بسكرة	رئيس
صادق بوطارفة	أ. مس أ	جامعة بسكرة	مناقش
فؤاد جدو	أ. مس أ	جامعة بسكرة	مقرر

السنة الجامعية : 2017 - 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ))

الآية: 13 سورة الحجرات

الإهداء

بعد حمد الله وشكره على ما وصلت إليه فهو المعين المستعان

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى أقرب الناس الى قلبي

إلى من قال فيهما عز وجل: ﴿ ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قوال كريما وأحفظ لهما جناح الذل من الرحمة ﴾

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، وعلمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، أغلى إنسانة في الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرها...

الى تلك الجبال التي أسند عليها نفسي عند الشدائد والأفراح، الى كتفي الثابت حين أميل أنا وحين يميل العالم بي إخوتي "مراد، طارق، توفيق، زهير، وأبنائهم..."

إلى عزوتي في الحياة، الى من هم بحق أهل الوفاء ومنبع الإخاء، الى من أشاركهم طعم الحياة، قرتى عينيا أخواتي "إيمان، قمر، وأبنائهم..."

الى من تبادلت معهم الخطى في مشوار الحياة، أخواتي اللواتي لم تلدهم أمي صديقاتي "توال بسيغ، باية غشة ، بوشحاتة دارين..."

الى كل عائلة "محبـــــــــــــــــوب..."

شكر وعرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور "**جدو فؤاد**" على الإشراف الذي أعتز وأفتخر به، ثم على إمدادي بكل ما أحتاج إليه من توجيه ونصائح ومعلومات ذللت لي الكثير من الصعوبات، جعلها الله في ميزان حسناته...

الى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم مني كل الشكر والعرفان...

الى الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين، وإلى كل من علمني حرفا، أساتذتي الأفاضل وجميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

و خاصة الأستاذ" **بوطارفة الصادق**" على توجيهاته و مساعداته لي و لكل طلبة التاريخ بجامعة محمد خيضر...

لا يفوتني أن أشكر زملائي في الدراسة، الى من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد، إلى كل طلبة قسم التاريخ على مساندتهم ودعمهم لي أثناء إنجازي لهذا البحث... لهم مني كامل الحب والتقدير

مقـــدمـــــة

يحكم العلاقات الجزائرية و المصرية إرث تاريخي من الدعم و المساندة المتبادلة، فقد قامت مصر خلال فترة الخمسينيات و الستينيات بتبني القضية الجزائرية و دعمها فقد ساندت مصر الجزائر في ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 و لا ينسى أي جزائري أن مصر قد تعرضت لعدوان ثلاثي فرنسي بريطاني إسرائيلي 1956 كرد فعل لمواقفها الشريفة اتجاه القضية الجزائرية

فقد تواصل الدعم المصري للثورة الجزائرية إلى أن حصلت على استقلالها الذي دفعت فيه مليون و نصف مليون شهيد

استمر الدعم و المساندة بين الدولتين بحيث وقفت الجزائر مع مصر سياسيا و ماليا عقب هزيمة 1967 و هو الدعم الذي استمر بعد رحيل جمال عبد الناصر و توصل إلى حرب1973 الذي شاركت فيه القوات الجزائرية كما شكلت العلاقات الثنائية المتينة بين الجزائر و مصر أساسا صلبا فقد بدت هذه العلاقات واعدة جدا في سنوات التي أعقبت حرب اكتوبر 1973 و راحت تتطور إيجابا إلى أن أثمرت أول مؤتمر إفريقي عام 1977 و في هذا الإطار أردنا التطرق في هذه المذكرة إلى طبيعة العلاقات الجزائرية المصرية و دراسة المحددات التي تربط هذه العلاقات من منظور تاريخي مع التطرق لواقعها و تحدياتها.

أهمية الموضوع

لهذه الدراسة أهمية قي حقل الدراسات التاريخية خاصة التاريخ المعاصر، باعتبار أن العلاقات الجزائرية المصرية من أهم العلاقات الدولية الثنائية مما تستدعي تسليط الضوء على جذور هذه العلاقات و أهم محدداتها و كذا واقعها و تحدياتها، بالإضافة إلى الحركية والتباين الكبير التي عرفتها العلاقات الجزائرية المصرية خاصة في الوقت الراهن قد أثار اهتمامي وجعلني عن سبب هذا التباين ومعرفة خلفيات هذه العلاقات.

أهداف الموضوع:

لهذا الموضوع أهداف عديدة أردنا من خلاله تقديم دراسة تاريخية تحليلية من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي للعلاقات الجزائرية المصرية خلال الفترة الممتدة من 1999-2016 وتهدف إلى:

1-التعرف على الأهمية الجيوسياسية و الإمكانيات الاقتصادية و الطبيعية و البشرية و طبيعة النظام السياسي لكل من الجزائر و مصر

2-بيان دينامكية العلاقات بين البلدين و كيف نشأت و تطورت و استعراض أهم محطات العلاقات الثنائية على مدى السنوات الماضية

3-تحديد أهم المعوقات التي تواجه العلاقات الجزائرية المصرية

أسباب احتيار الموضوع

يرجع اختياري للموضوع للمجموعة من الأسباب ألخصها فيما يلي:

أسباب موضوعية:

1- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع و المساهمة في كتابة و معالجة و لو جزء بسيط من تاريخ العلاقات الجزائرية المصرية

2- وقع اختياري على هذا الموضوع للدراسة بعد أن قمت بالإطلاع على عدد من المراجع التي تناولت مجالات التعاون بين الجزائر مصر والتي تعود إلى فترة ما قبل استقلال الجزائر بكثير واستمرت إلى يومنا هذا وقد أثارت جميع هذه الموضوعات فضولي وزادت من اهتمامي للمعرفة أكثر حول تطور العلاقات بينهما ومناقشة مستقبله

3- إلقاء الضوء حول موضوع بالغ الأهمية لم يحظى بالدراسة وان وجدت فهي ليست معمقة وترتكز على جانب واحد لا أكثر

4- ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصي تاريخ معاصر

أسباب الذاتية:

1- الميول الذاتية في دراسة موضوع العلاقات الجزائرية المصرية

2- الرغبة في الإطلاع على أهم القضايا التي تهتم بها الجزائر حاليا

3- إثراء مكتبة قسم التاريخ بمثل هذا الموضوع.

إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما هي محددات العلاقات الجزائرية المصرية 1999-2016؟

التساؤلات الفرعية:

وتتضمن هذه الإشكالية عددا من التساؤلات الفرعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

1-ما هي مقومات كل من الجزائر و مصر؟

2-ما هي الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية المصرية؟

3-ما هي مجالات التعاون الجزائري المصري؟

4-ما هي تحديات وأفاق العلاقات الجزائرية المصرية؟

الدراسات السابقة

لقد كانت الدراسات السابقة بخصوص موضوعنا قليلة جدا، فقد اعتمدنا على أهمها رسالة ماجستير بعنوان العلاقات المصرية الجزائرية في ظل حكم هواري بومدين 1965-1978 من أعداد على محمد مجيد ذلك أنها تتبعت مسار العلاقات بين البلدين وخصوصا أنها ركزت على جميع جوانبها بداية من جذورها إلى محدداتها وواقعها ثم تحدياتها ، و كذالك رسالة ماجستير بعنوان العلاقات الجزائرية المصرية في عهد الرئيس أخمد بن بلة ما بين 1962-1965(الميدان الثقافي انموذجا)، ولكن هذا لا ينفي أننا اعتمادنا على جملة من المصادر نذكر منها ركزنا على مصادر من خلال عرض بعض الإحصائيات الخاصة بالمعطيات العامة حول الدراسة منها : وزارة الخارجية لكل من الجزائر و مصر ، موقع رئاسة الجمهورية، إذاعة الجزائر و غيرها من المصادر التي اعتمدنا عليها في الفصل الأول بالإضافة إلى مجموعة من الموسوعات و الأطالس أهمها: موسوعة الجزائر للدراسات السياسية ، أطلس الجزائر و العالم، و بالنسبة للمراجع نذكر عبد الناصر و ثورة الجزائر لفتحي الديب كذالك مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962 التي استفدنا منها في محددات العلاقات الجزائرية المصرية. ، ولا يمكن أن نهمل دور الجرائد والمجالات التي أوضحت لي الرؤية في موضوع الدراسة.

منهج الدراسة

انطلاقا من طبيعة الموضوع المدروس في هذه المذكرة يتوجب علينا إتباع المنهج الخاص بالدراسات التاريخية لأننا بصدد الرجوع إلى أصول وجذور العلاقات الجزائرية المصرية واستعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخية ومظاهر العلاقات، وباعتبار أن المنهج التاريخي يوفر لنا مجموعة من الخطوات العلمية التي تساعد على دراسة ماضي العلاقات واستيعاب النتائج المترتبة عليها، ولفهم التغيرات الحالية.

عرض الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وجملة التساؤلات التابعة لها و لتجسيد المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد قمت بتقسيم دراستي المعنونة بـ "العلاقات الجزائرية المصرية" في الفترة الممتدة من 1999-2016 إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة .

- قمت في الفصل الأول من دراستي والذي يعتبر كمدخل أو تمهيد لموضوعي تحت عنوان مقدمة ومعطيات عامة حول الدراسة بتقديم معطيات عامة حول الدراسة فتناولت الإطار الجو سياسي والإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لدولة الجزائر بالإضافة إلى طبيعة نظامها السياسي، ونفس الشئ بالنسبة لدولة مصر فقد تناولت الموقع الجو سياسي، وكذا الإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية وطبيعة نظامها السياسي.
- أما الفصل الثاني فقد خصصته لعرض محددات طبيعة العلاقات الجزائرية المصرية، وأولها المحددات التاريخية، وتليها المحددات السياسيــة والاقتصادية، فأما المحددات التاريخية فقد قمت بتقديم جذور هذه العلاقات أثناء الحرب التحريرية وبعد الاستقلال، أما فيما يخص المحددات السياسية فقد تطرقت فيها إلى التحولات والإصلاح السياسي في مصر والجزائر وبعدها التحولات الاقتصادية التي عرفها كلا البلدين في نفس الفترة ما زاد من تقاربهما.
- وعن الفصل الثالث والأخير فقد تعرضت فيه إلى واقع وتحديات العلاقات الجزائرية المصرية وأولها واقع العلاقات الجزائرية المصرية، تطرقت فيها إلى مجلات التعاون الجزائري المصري، وعلاقات الجزائرية المصرية بعد ثورة 25 يناير، وفي آخر الفصل تطرقت إلى معوقات العلاقات الجزائرية المصرية حيث ذكرت فيها مبادرة الجزائر للإصلاح جامعة الدول العربية، وأخيرا أفاق وتحديات العلاقات الثنائية بين الجزائر و مصر.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها بعد دراسة المادة العلمية ومناقشتها، كما دعمت الدراسة بملاحق لها علاقة بالموضوع تساهم في التوضيح والفهم، وختمنها ببلوغرافيا للمصادر والمراجع المعتمدة، يليها بعد ذلك فهرس الموضوعات.

الصعوبات :

بطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات والمشاكل التي تعيق مساره إلا أنها تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي، إذ من الصعوبة تناول موضوع هام وله ارتباطات بعدة تخصصات.

إضافة إلى قلة المراجع التي تتناول العلاقات الجزائرية المصرية وخاصة الكتب باعتباره موضوع جديد ولا يوجد دراسات كثيرة سابقة وان وجدت نجدها تتكلم في جزيئات فقط أو تعيد نفس الكلام ما حتم علينا الإطلاع على مختلف المراجع خاصة المواقع الإلكترونية لإيجاد معلومات مهمة لإثراء هذا البحث.

الفصل الأول:

معطيات عامة حول الدراسة

- المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر
  - المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي
  - المطلب الثاني: معطيات طبيعية و بشرية واقتصادية
  - المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي
- المبحث الثاني: معطيات عامة حول مصر
  - المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي
  - المطلب الثاني: معطيات طبيعية و بشرية واقتصادية
  - المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي

تمهيد:

إن قوة أي دولة في العالم تكمن في موقعها الجغرافي بالإضافات إلى القوة البشرية، والقوة الاقتصادية،و القوة العسكرية، و القوة السياسية، فالجزائر من الدول التي تمتلك مكانة دولية هامة، و لها صوت قوي ويحسب لها ألف حساب، و ذلك لم تتمتع به من عوامل قوة، كما تمثل مصر قوة عالمية على مستوى الدولي، ولها رأى مسموع في القضايا العالمية، وذلك لما تتمتع بيه من قوة سياسية و اقتصادية لا يستهان بيها.

وعليه سيأتي الفصل الأول للدراسة محوره معطيات عامة حول الجزائر و الصين و فق مبحثين كالأتي:

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر

المبحث الثاني: معطيات عامة حول مصر

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر

إن قوة أي دولة في العالم تكمن في موقعها الجغرافي بالإضافة الى القوة البشرية،والإقتصادية، والعسكرية، والسياسية. وتعتبر الجزائر من الدول التى تمتلك مكانة دولية هامة و لها صوت قوي، وذالك لما تتمتع به من عوامل قوة. كما تمثل مصر قوة عالمية على المستوى الدولي، ولها رأى مسموع في القضايا العالمية ، وذلك لما تملكه من قوة سياسية و إقتصادية لا يستهان بها.

و عليه سيأتي الفصل الأول للدراسة محواره معطيات عامة حول الجزائر و مصر و فق مبحثين كالأتي:

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للجزائر

أ. الموقع الجغرافي للجزائر (ينظر الملحق رقم 01 ص106)

إن العوامل الجغرفية و الجيوساسية تلعب دورا بارزا في تحديد حجم الدولة و أولوياتها على الصعيد الخارجي[1] ، ويتحكم الموقع الجغرافي في سياسة الدولة الخارجية، و في طريقة تعاملها مع الدول الأخرى[2]، ومع دول الجوار، فالموقع الإستراتيجي و المساحة و طول الحدود و طبيعة المناخ و التضاريس، هي أهم العوامل التى تبرز مكانة الدولة جغرافيا، وقدراتها و إمكانياتها المادية و البشرية. اذ تتميز الجزائر بموقعها الإستراتيجي، فهي تشغل 1/12 من مساحة القارة الإفريقية بأكملها التي تبلغ 30 مليون و 224 ألف كلم مربع، وتحتل المرتبة 11 عالميا، والأولى إفريقياً بعد تقسيم السودان[3]، تتوسط دول المغرب العربي، و لها حدود مشتركة مع أقطاره، إضافة إلى أنها دولة متوسطية تجاور أوروبا غنية بالموارد الطبيعية[4] . وتعتبر الجزائر بحكم إنتمائها قطًبا هاًما في العالم العربي و الإسلامي، و من جهة أخرى محطة جيو إستراتيجية مهمة من محطات البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تعد عضوا بارزاً في عدة منظمات إقليمية على غرار الجامعة العربية، و المؤتمر الإسلامي، و الإتحاد المغاربي.

فالجغرافيا مهدت للجزائر السبل للإرتباط بعدة روابط مع الدول المجاورة لها، وقد تعززت هذه العلاقات بفضل تفتح الجزائر ولمجهودات التى بذلتها لتحقيق ذالك.

أما تاريخيا فقد إحتكت الجزائر ببلدان البحر الأبيض المتوسط، لاسيما و أن هذه الأخيرة كان لها الدور الهام في نمو الحضارات العالمية.

---

[1]–ليدل هارت، **الإستراتيجية و تاريخها في العالم**، تر،الهيثم الأيوبي،بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر،ط4 ، 2000 ، ص274.

[2]– على الدين هلال، وينفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير**، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط3 ، 2005، ص77.

[3]– سارة جهرة، **الدبلوماسية الجزائرية و دورها في القضايا الإفريقية 1962–1978الصحراء الغربية و سياسة التميز العنصري في جنوب إفريقيا** ،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر(بسكرة):كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،2016، ص13.

[4]– عبد السلام فريقة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي** ، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية و الإعلام، 2004، ص.14.

وتعد الجزائر أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة بعد إنفصال جنوب السودان، يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط[1] جنوبا نيجر و مالي شرقا تونس و ليبيا و غربا الصحراء الغربية و من الجنوب الغربي موريطانيا[2].

ب. الموقع الفلكي

الجزائر تحتل موقعا هاما على المستوى الإفريقي و العربي، بحيث تقع في وسط شمال القارة الإفريقية[3]بين دائرتي عرض 19 و 37 شمال خط الإستواء و بين خطي طول 12 درجة شرق خط غرنيتش و خط طول 9 درجة غرب خط غرنيتش، و هي تتوسط قارات العالم الأربعة.

ج- المساحة والأبعاد:

تقدر مساحة الجزائر بـ2,381,741 كلم مربع أي بلاد شاسعة المساحة بشريط ساحلي طوله 1200كلم مربع و يبلغ إمتدادها الشمالي الجنوبي بحوالي 1900 كلم وإمتدادها الشرقي الغربي ما بين 1200 كلم و1800 كلم على خط تندوف[4] .

د- الحدود السياسية:

حدود الجزائر السياسية هي حدود أرضية تقدر ب6،138 كلم[5] و تنقسم الى :

تونس بـ 965 كلم، المغرب بـ 1,559 كلم، ليبيا بـ 982 كلم، موريتانيا بـ 463 كلم ، ومع الصحراء الغربية 42 كلم، و مالي 367 كلم، نيجريا 956 كلم [6].

هـ- أهمية الموقع الجغرافي للجزائر :

لموقع الجزائر أهمية إستراتيجية و خصائص متنوعة و ذلك لموقعها المتوسط في العالم فهي جسر وحلقة وصل بين دول القارة الإفريقية و دول القارة الأوروبية.

1- إقليميا: تتوسط الجزائر المغرب العربي و تشكل بذالك محور إتصال بين قطبيه الشرقي و الغربي و جسر طبيعي الى العالم العربي الإسلامي تنتمى الجزائر الى حوض البحر الأبيض المتوسط و قريبة من أوروبا ورافد من الروافد الحضارة المتوسطية.

---

[1]-مصطفى أحمد أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية (الدول-الولايات-المقاطعات)**، القاهرة:دار العلم للنشر والتوزيع، 2004، ص33.

[2]-إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د/س، ص101.

[3]-أحسن العايب، **البعد الأمني لسياسة و دبلوماسية الجزائر الإقليمي منذ 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر:معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1992، ص56.

[4]- محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، **أطلس الجزائر و العالم**، الجزائر: دار الهدى للنشر ، د/س، ص13.

[5]- أحمد بن محمد، **أطلس البلدان190 بلد تحت المجهر**، الجزائر:دار الشهاب للطباعة و النشر، 1985، ص81.

[6]- إبراهيم الفاغوري، **جغرافية الوطن العربي**، عمان:دار الحامد للنشر،2011، ص202.

إن انفتاح الجزائر على البحر الأبيض المتوسط بحدود بحرية قدرها 1200كلم على الضفة الجنوبية للمتوسط أهلها بأن تكون منطقة إستراتيجية خصوصا في علاقاتها بين الشمال و جنوب المتوسط[1].

2- قاريا: يتعدى البعد الإستراتيجي للجزائر الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية، فالجزائر تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية تمكن دول الساحل الإفريقي من الوصول الى موانئ البحر الأبيض المتوسط و منه الى بقية موانئ العالم بفضل طريق الوحدة العربية[2] و بالنسبة لإفريقيا فقد استثمرت الجزائرموقعها الجغرافي بعد الاستقلال لتظهر نفسها قائد لحركات التحررالإفريقية و العالم الثالث[3] .

3-عالميا: إكتسبت الجزائر مكانة دولية بحكم موقعها و هذا الموقع جعل منها ملتقى الطرق التجارية [4] وتتوسط القارات الأربع إفريقيا أمريكا و أسيا و أوروبا التى تأخذ إتجاهات مختلفة من أوروبا نحو وسط و جنوب القارة الإفريقية أو من أوروبا نحو شرق إفريقيا و الشرق الأوسط[5].

المطلب الثاني: الموقع المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية

إن العامل الطبيعي له أهمية بارزة و هامة في تحديد سياسة الدولة الخارجية فالموقع الجغرافي والإمكانيات الطبيعية و البشرية و الإقتصادية كلها عوامل تؤثر في وظيفة الدولة و علاقاتها الخارجية.

أ. المعطيات الطبيعية:

1- التضاريس: يمكن التمييز في ملامح سطح الجزائر بين إقليمين متباينين الإقليم الشمالي ذي البنية الحديثة التكوين و الإقليم الجنوبي ذي البنية القديمة التكوين.

1-1- تضاريس القسم الشمالي: مساحة هذا الإقليم 381741 كلم مربع يتكون من:

***الجبال:** تنقسم إلى:

جبال الأطلس التلي: تتميز بمحاذاة الشريط الساحلي، و هي جبال حديثة التكوين تتخللها أحواض داخلية

---

[1]-خالد كواش، **مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر**، "**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**"، العدد1، الجزائر،2004، ص216.

[2]- Fouad Maaroufi, **Le grand Maghreb**, thèse de Maitrise en Sciences politiques, Université d'Ottawa, 1994, P12 – 15.

[3]-مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا 1999-2009**، مذكرة الماجستير، جامعة محمد خيضر(بسكرة):كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011، ص ص50-51.

[4]- ليديا بوشامة ، **جغرافية الجزائر و المغرب العربي**، متاح على:
http://adf.ly/246619/http://www.4shared.com/get/gMlhj1_p/____1.html، بتاريخ 2010/10/02.

[5]- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر (باتنة): قسم العلوم السياسية،2011، ص ص24-25.

وأهمها: جبال تلمسان[1] ، جبال البابور[2]، جبال البنيان أعلى قمة بها هي قمة لالة خديجة بـ 2308 م.

جبال الأطلس الصحراوي: التى تعطي مظهر الكتل الجبلية المترابطة على شكل سلاسل تمتد موازية للأطلس التلي،تبدأ من الشرق بكتلة النمامشة و الى الغرب منها جبال الأوراس التي تصل أعلى قمة فيها بجبل الشيليا بـ 2328 م. و أهم جبالها: جبال الحضنة، و جبال أولاد نايل، و جبال عمور التى يبلغ إرتفاعها 2008م و جبال القصور 2236م.

***الهضاب العليا:** و يمكن تقسمها إلى:

الهضاب العليا الشرقية: تمتد إلى الشرق من جبال الحضنة بين الأطلس التلي شمالا و الأطلس الصحراوي جنوبا يصل متوسط إرتفاعها الى 800م

الهضاب العاليا الغربية: هو إقليم واسع يمتد على مسافة 700كم من جبال الحضنة شرقا الى الحدود المغربية غربا يزيد إرتفاعها من الشرق 650م إلى الغرب 1000م تتخللها بعض الشطوط مثل الشط الغربي و الشط الشرقي و هي مالحة بسبب إرتفاع درجة التبخر و الترسب.

***السهول:** وتنقسم بدورها إلى:

سهول ساحلية: هي سهول ضيقة مثل سهل عنابة و سهل بجاية و متيجة و سهل وهران .

سهول داخلية: هي على شكل أحواض أكثر إتساعا و إرتفاعا 500م، تنحصر بين جبال الأطلس التلي منها: سهل تلمسان، سيدي بلعباس، سهل معسكر، سهل سرسو.

1-2- تضاريس القسم الجنوبي:

***المنخفض الشمالي الشرقي:** تعطي هذه المنطقة مظهر الحوض الواسع يمتد من جبال النمامشة و الأوراس ،إرتفاعها لا يتجاوز 300م، وهو عبارة عن منخفض يتمثل[3] أساسا في شط ملغيغ و نصف مساحة الصحراء الشمالية الشرقية مغطاة بالعرق الشرقي الكبير [4].

***الصحراء الشمالية:** هي هضبة صخرية تمتد من هضاب الميزاب شرقا الى حمادة الدراع غرب شمال تندوف و يغطى العرق الغربي الكبير مساحة هامة منها

---

[1]-مدونة العمران في الجزائر، **تضاريس الجزائر**، متاح على:https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/blog-post_30.html ، بتاريخ2012/11/5.

[2]-منصوري هجرس، **إشكالية التخلف و جهود التنمية في بلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف**، مذكرة ماجستير،جامعة منتوري(قسنطينة): معهد علوم الأرض، 2008، ص28.

[3]- مدونة العمران في الجزائر، **تضاريس الجزائر**، مرجع سابق.

[4]- رئاسة الجمهورية ، **معطيات جغرافية**، متاح على:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm ، بتاريخ 2017/10/25.

***الصحراء الجنوبية:** تنقسم الى نطاق المرتفعات في الجنوب الشرقي للصحراء ترتفع التضاريس فيها الى أكثر من 500م تحيط بها جبال الهقار توجد بها أعلى قمة هي تاهات بإرتفاع 2918م و نطاق السهول و هو واسع يعطيه الرق و يتكون من الحصى و يتمثل في سهل تنزروفت و تشغل العروق جزء من هذا السهل[1]

2- المناخ:

تتميز الجزائر بتنوع الأقاليم المناخية و ذلك راجع إلى عدة عوامل هي:

مساحتها الشاسعة و إمتدادها بين العروض الحارة في الجنوب، والعروض المعتدلة في الشمال، بالإضافة الى تواجد الجزائر في منطقة الضغط الأزوري، كذالك تطل الجزائر على البحر الأبيض الذي يسمح للرياح أن تتشبع ببخار الماء قبل وصولها الى اليابسة، و هبوب الرياح الجنوبية الحارة السيروكو، بالإضافة الى إمتداد سلسلة الأطلس التلي التي لعبت دور مسدات للرياح الممطرة في الساحل الجزائري، و بالتالي فإن مناخ الجزائر ينقسم الى ثلاثة أنواع.

2-1- مناخ البحر الأبيض المتوسط: يشمل الساحل الجزائري طقسه معتدل، يتميز بفصلين متباينين ممطر دافئ و طويل شتاءا، حيث يزيد معدل التساقط عن 1000ملم إلى أن يصل إلى 2000 ملم، و هناك مناخ متوسطي شبه رطب يعطي باقي مناطق التل بمعدل تساقط يبلغ 700ملم/سنة أما صيفه حار جاف.

2-2- مناخ الإستبس: فهو مزيج بين المناخ المتوسطي و الصحراوي، يعطي الهضاب العليا بارد جاف شتاءا حار صيفا، تتراوح كمية أمطاره بين 300 و500 ملم / سنة، و هي غير منتظمة، و بالتالي نجد أن الهضاب العليا الشرقية شبه جافة مناخها قاري، بينما الهضاب العليا الوسطى و الغربية تحت جاف، و لاتزيد أمطارها عن 400 ملم / سنة.

2-3- مناخ الصحراوي: يغطي مساحة واسعة من الجزائر، و يبدأ من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي نحو الجنوب. يتميز بإرتفاع درجة الحرارة و الجفاف، الذي يزداد عند الإتجاه إلى الجنوب، حيث يقل التساقط فيها إلى أقل من 200 ملم / سنة، في عين صالح و أدرار، و يصل إلى منطقة الهقار تأثير طفيف من المناخ شبه المداري، و تتلقى بعض كميات الأمطار الصيفية[2].

و بالتالي فدرجة الحرارة في الساحل تتراوح ما بين 13-14 درجة مئوية معتدلة صيفا و شتاءً و لذلك ينحفض المدى الحراري[3].

---

[1]-بوبكر بدش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسة، "مجلة رؤية استكشافية و إحصائية** "، العدد22، القاهرة، د/س، ص09

[2]-هادي قطش، **أطلس الجزائر و العالم (طبيعيا-بشريا-اقتصاديا-سياسيا)**، الجزائر: دار الهدي للنشر، 2009، ص26.

[3]-عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج2، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2001، ص54.

كلما إبتعدنا عن المنطقة الساحلية إزدادت قارية المناخ، إذ تبلغ الحرارة في النهار صيفا 43 درجة مئوية و تنحفض ليلا، و قد تصل إلى 10 درجات مئوية، فيزداد المدى الحراري[1].

3- المياه في الجزائر:

يقول سبحانه و تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ.... ﴾[2]. وعليه فإن الماء ضروري لكل شئ حياً سوءا أكان إنساناً أوحيواناً أو نباتاً، لذالك فإن إستغلال هذه الثروة الطبيعية و التصرف فيها بطريقة عقلانية يؤدي إلى إحياء الكثير من الكائنات الحية، و ازدهار و تحسن مستوى معيشة المجتمعات فهو شريان الحياة.

يتميز التساقط في الجزائر بعدم الانتظام و التذبذب، فالأمطار تتساقط في أوقات متباعدة زمانيا و مكانياً، بحيث تقدر كمياتها في الشريط الساحلي الشرقي بـ 1000ملم. أما في المنطقة الغربية فتقل كميات التساقط عن 600 ملم، و تقل كذلك في الهضاب العليا، إذ تتروح ما بين 200 و 400 ملم، أما فيما وراء الاطلس فالجفاف هو المسيطر على المنطقة و لا تزيد كميات الأمطار فيها عن 200 ملم[3].

و يمكن تقسيم مصادر المياه في الجزائر الى مصدرين :

3-1- الموارد التقليدية: و هي التى تتكون من المياه السطحية الموجودة في صورة بحيرات و وديان وسدود، بالإضافة إلى مصادر المياه الجوفية الموجودة في صورة أبار ضحلة عميقة[4] مثل حوض العرق الكبير[5]. و تدل آخر الإحصائيات أن الموارد المائية في الجزائر تقدر بحوالي 19 مليار متر مكعب سنويا موزعة على:

المنطقة الشمالية: 14 مليار متر مكعب سنويا.

المنطقة الصحراوية: 5,2 مليار متر مكعب سنويا.

---

[1]-عبد الرحمان دبدوخ، **الأمن المائي :الإستراتيجية المائية في الجزائر**، الجزائر: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية، ط1،2017، ص82.

[2]- سورة الأنبياء، الآية 30.

[3]-محمد هشام فريجة، **الأمن المائي تشريعات و سياسة الإدارة الجزائر**، ملتقى ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر،جامعة 8 ماي 1945(قالمة)، ديسمبر 2014-2015، ص4-6.

[4]-كمال روابنية، **دور الزراعة في إدراك لاستدامة المائية في الجزائر**، متاح على: http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/6450/1/.pdf، بتاريخ 2017/10/10.

[5]-عبد القادر بريش، أزهير غراية، **أساليب الإدارة المتكاملة للموارد و المائية و دورها في تنمية و استخدام الموارد المائية في المنطقة العربية**، متاح على: http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/6457، بتاريخ 2017/09/15

3-2- الموارد غير التقليدية: و هي التى تتكون من مصادر غير تقليدية في الجزائر، تشمل مياه تحلية البحر، مياه الصرف الصحي المعالجة، و مياه الصرف الزراعي[1]، و تصفية مياه الملوحة السطحية و الجوفية [2]

4- <u>الأقاليم النباتية في الجزائر</u>:

يحضع الغطاء النباتي في الجزائر لشروط طبيعية، فلهذا نجد النباتات في الجزائر تختلف من مكان إلى مكان آخر تبعًا للظروف المناخية و خصائص التربة، حيث تتوزع على الشكل التالي:

4-1- إقليم البحر الأبيض المتوسط: يتميز بتربة جيدة، وتتعدد و تتنوع نباتاته كمًا و نوعًا، فنجد[3] فيه غابات أشجار الفلين وغابات أشجار الصنوبر وغابات أشجار البلوط[4].

4-2- إقليم السهوب: نجد فيه الأعشاب و الحشائش القصيرة والشجيرات والحلفاء و الحبوب والشيح والسدرة.

4-3- إقليم الصحراء: نجد فيه الأشجار الشوكية والنخيل والدردرين وطرفة والعناب... إلخ[5].

5- <u>الثروة الحيوانية:</u>

بالرغم من الأهمية الإقتصادية للثروة الحيوانية وبالرغم من التشيعات التى تقدمها الدولة في مجال تربية الحيوانات بالنسبة للفلاحين، فإن الموجود من الثروة الحيوانية لم يتغير، بل سجل في الكثير من السنوات إنحفاض، و ذالك رغم إستيراد الكثير من البقر الحلوب.

و تولي الجزائر أهمية بالغة للنهوض بهذا القطاع، و تربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية.

و تقدر الثروة الحيوانية سنة 2008 بما يلي: الضأن 16 ميلون رأس، الماعز: 3.12 مليون، الأبقار: 1.26 مليون، الدجاج: 132 مليون [6]

<u>ب-المعطيات البشرية</u>:

<u>1- تعداد السكان"النمو الديمغرافي"</u>:

عرفت الجزائر نموًا سكانيا متزايدًا، بحيث بلغ عدد سكان الجزائر سنة 1930 بحوالي 2,201,144

---

[1]- نور الدين حاروش، **<u>إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر</u>**،" **<u>مجلة دفاتر السياسة و القانون</u>**"، العدد7، الجزائر،جوان 2012، ص62.

[2]- كمال روابنية، **مرجع سابق**.

[3]- حليمي عبد القادر، **<u>جغرافية الجزائر (طبيعية-بشرية-اقتصادية)</u>**، الجزائر :د/ن، ط1، 1968، ص ص98-99.

[4]-مسعود بلعباس، **<u>الموازنة المائية لشمال الجزائر</u>**، **الجزائر**:المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1998، ص25.

[5]- الهادي قطش، مرجع سابق، ص26.

[6]- أمنة سماحي، **<u>العلاقات الجزائرية الصينية</u>**، مذكرة ماستر،جامعة محمد خيضر(بسكرة): كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2017، ص18.

نسمة[1]. وحسب نتائج التعدادات السكانية التي يقوم بها الديوان الوطنية للإحصائيات كل عشر سنوات، نلاحظ أن الجزائر عرفت تطورًا ديمغرافيًا ملحوظًا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا [2]. وبعد الاستقلال و تحديد سنة 1966 بلغ 12,109,000 نسمة[3]، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، رأينا أن عدد سكان المقيمين في الجزائر بلغ 40,836 مليون نسمة حتى 01 جويلية 2016 بزيادة 886 ألف نسمة، مقارنة بجويلية 2015 أي نسبة نمو طبيعية بلغت 2,17. % وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع عدد المواليد، و إنخفاض عدد الوافيات، في نفس الوقت حسب شروح اليوان الوطني للإحصاء الذي يتوقع أن يبلغ عدد سكان الجزائر 42,2 مليون نسمة في 01 جانفي 2018، في حالة إستمرار وتيرة النمو المسجلة في 2016، خلال العام الجاري[4].

2- توزيع السكان:

عرقيا: يمثل العرب والأمازيغ نسبة 99% من سكان الجزائر، وأقل من 1% من أوروبيون، أما بالنسبة للديانة فمعظم سكان الجزائر يدينون بالإسلام بنسبة 99% و 1% من الديانات الأخرى[5].

جدول رقم(01): إحصائيات تعداد سكان الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2016.

السنة	تعداد السكان (مليون نسمة)
1999	29.26
2004	39
2008	35.26
2012	37.49
2016	40.83

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على http://www.ons.dz/index-ar.php ، بتاريخ 2017/50/50.

[1]- عبد الفتاح محمد وهيبة، **في جغرافية السكان**، بيروت:دار النهضة العربية، 1972، ص212.

[2]- مراد بوتليليس، **تطور التعليم في الجزائر من 1930 إلى 2011**، مذكرة ماجستير،جامعة السانيا(وهران): قسم الديمغرافيا ،2013، ص36.

[3]- السعيد مربيعي، **التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966**، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984، ص59.

[4]- الإذاعة الجزائرية، **الديوان الوطني للإحصاء:عدد سكان الجزائر يرتفع إلى 41,3 مليون نسمة في أل 1 جانفي 2017**، متاح على: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170704/116171.html، بتاريخ 2017/07/04.

[5]-موسوعة الجزيرة، **دولة الجزائر**، متاح على:http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries ، بتاريخ 2014/02/18.

من خلال الجدول نلاحظ الإرتفاع المتزايد للتعداد السكاني في الجزائر وذلك راجع إلى تحسن مستوى المعيشة، والأمن و الإستقرار، وإرتفاع نسبة الخصوبة. كذلك شهدت الجزائر نجاحات متقدمة جدًا في خفض معدلات وفيات الأطفال وإرتفاع نسبة الزيادة الطبيعية، وكذالك زيادة أمد الحياة، وإرتفاع عدد الزيجات، حيث قارب عدد سكان الجزائر 41 مليون نسمة سنة 2016.

ج-المعطيات الإقتصادية:

1- المحروقات:

الجزائر من الدول التى تملك ثروة من الموارد الطبيعية ممثلة في البترول المكتشف سنة 1956 والغاز الطبيعي، حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 من حيث إحتياطي النفط، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج، و 12 من حيث التصدير[1].

يقدر الإنتاج الكلي من البترول بحوالي 1,8 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل 2,4 % من الإنتاج العالمي من النفط، و تقدر صادرته بأكثر من 90 بالمئة. و تمثل صادرات الجزائر في مجال المحروقات حوالي 98 بالمئة. وتبنت الجزائر، منذ الإستقلال، سياسة التأميم و التخطيط المركزي الاقتصادي[2]، وتحويل قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع للدولة تسيره مركزيًا شركة سوناطراك[3].

إن إستغلال المواد البترولية في الجزائر ينتج 5 أنوع من الوقود التى تستهلك محلًيا أو تصدر، وهي: النفط الخام التى تحدد حصة إنتاجه من طرف الأوبك، وإنتاج البترول المكرر، والغاز الطبيعي، والمكثفات؛ هي نوع من أنواع المنتجات البترولية المصاحب وللإستخراج الغاز، وغاز البترول المميع و ينقسم إلى نوعين غاز البروبان و غاز البوتان.

و في سنة 2003 بلغ معدل إنتاج البترول الخام الجزائري 1,2 مليون برميل يوميا، وحسب الأحصائيين فإن نفاذ البترول في الجزائر سيكون في غضون 26 سنة، و هذا أكبر تحدي إقتصادي للدولة الجزائرية.

و حسب تقديرات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية فإن إحتياطي البترول الخام في الجزائر يقدر بحوالي 27,7 مليار برميل[4]

---

[1]-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،**الموارد الطبيعية**، متاح على: http://www.andi.dz/index.php/an/connaitre -algerie/ressources ، بتاريخ2015/01/15.

[2]- سيدي محمد شكوري ، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان):كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية،2012, ص72.

[3] – Fonds Monétaire International, **Algérie Question Choisies**, Rapport du FMI, No 5l52, Mai 2006, P7.

[4]- سيدي محمد شكوري ، مرجع سابق، ص73.

و الغاز الطبيعي يعتبر من أهم مصادر الدخل الجزائري، إذ تحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميًا والمرتبة الخامسة إنتاجًا والثالثة تصديرًا [1]. وقد بلغ إحتياطه بحوالي 5,4 مليار متر مكعب، ويمثل الغاز الطبيعي 60 بالمئة من إحتياطات الجزائر في الموارد البترولية. وقد بلغت صادرات الجزائر في الغاز حوالي 76 مليار متر مكعب سنة من أجل ربط أوروبا بحقول الغاز في الجزائر، وتم مد ثلاثة أنابيب، إثنان منها إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، و الثالث الى إسبانيا عبر المغرب الأقصى[2]. وهناك مشروع إنشاء أنبوب رابع يربط الجزائر بإسبانيا تحت مياه البحر الأبيض المتوسط.

يمثل قطاع المحروقات محرك الإقتصاد الجزائري فنسبة مشاركته في الناتج الداخلي الخام في إزدياد مستمر، حيث بلغ سنة 2005 بـ10،45بالمئة، ورغم هذه المكانة التى يحتلها قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري، إلا أنه يعمل كقطاع مغلق فهو لا يوظف سوى ثلاثة بالمائة من مجموع العمالة المحلية، وبسبب كثافة رأس المال في استثمارت هذا القطاع.

2- <u>الصناعة:</u>

أما بالنسبة لصناعة فقد شكل هذا القطاع حجر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ينقسم إلى:

2-1-**الصناعة الثقيلة:** صناعة الحديد والصلب، وأهم مراكزها مركب الحجار في عنابة طاقة إنتاجه 2 مليون طن سنويا. والصناعة الميكانيكية، وتساهم القطاعات الاخرى كالزراعة و توفير وسائل التجهيز مثلال جرارات و المحركات، والآلات الفلاحية والشاحنات، وشاحنات وآلات نقل البترول والغاز وصناعة البتروكميائية تستخدم العديد من التقنيات المتطورة في تمييع الغاز الطبيعي و تكرير البترول وإنتاج مبيدات والأسمندة والمطاط الصناعي.

2-2-الصناعة الخفيفة: مثل صناعات الجلود و الصناعة الإلكترونية والصناعة الصيدلانية والصناعة الغذائية[3]، وهي الصناعة التى يعتمد عليها القطاع الصناعي الجزائري بشكل يكاد يكون مطلقا في ظل غياب الصناعات الثقيلة التى هي أساس الإقتصاد القوي في أي بلد[4]

---

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

[2]- سيدي محمد شيكوري، مرجع سابق ، ص73-74.

[3]- الهادي قطش، مرجع سابق، ص33.

[4]-رتيبة عروب، **<u>أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعة و دفع عجلة التنمية الاقتصادية</u>**،ملتقى وطني بعنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قطيعة، الجزائر د/س، ص4.

3-3- الزراعة:

تعتبر الزراعة من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التى تساهم بشكل كبير في عملية التنمية لأنها المصدر الوحيد للغذاء، كما تشكل مؤسسة لتشغيل اليد العاملة في ظل إنتشار البطالة، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، فتتحقق الرفاهية في المجتمعات، وهي شريان إقتصاديات البلدان المتقدمة، وهي بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر تساهم في إستكمال و تطوير إقتصادياتها.

لم تول الجزائر الزراعة الأهمية التى تستحقها، فمنذ الإستقلال كانت تسعى جاهدة للنهوض بهذا القطاع من خلال مجموعة الإصلاحات التى تبنتها الحكومة الجزائرية (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية،إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية، والمخططات التنموية) من أجل دفع هذا القطاع الى الأحسن، و لكن لم تصل للهدف المسطر لها و ذلك راجع إلى إعتماد الدولة إعتمادًا كلًيا على مصدر واحد وهو النفط، وبالتالي إنحفاض الإنتاج الزراعي، و تراجع معدلات نموه وكذلك إرتفاع الواردات الغذائية. وعملت الجزائر على إيجاد إصلاحات للنهوض من جديد بالقطاع الزراعي فكانت القروض طويلة و متوسطة و قصيرة المدى، و إنشاء صناديق تمويل القطاع الفلاحي[1].

3-4- <u>التجارة:</u>

باعتبار الجزائر من الدول النامية، فقد أعلن المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية، أن قيمة الصادرات 6.32 مليار دولاور وقدرت الواردات بحوالي 11.86 مليار دولار، فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات نسبة 53%، وبلغت صادرات المحروقات5.91 مليار دولار[2]، حيث قامت بتطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذالك باستغلال جميع الظروف من أجل نجاحها عن طرق الإمتيازات و التحفيزات، زيادة على إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي، وإنظمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيعها لإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 2005، وتأثرها بالصدمات والأزمات المالية العالمية عليها.

وعرفت الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2013 فائض في الميزان التجاري باستثناء سنة 2009، حيث عرف الميزان التجاري عجزًا بنسبة 2 بالمئة وفق الديوان الوطني للإحصاء، ويرجع هذا العجز أساًسا الى تراجع

---

[1]-هاشمي الطيب، **<u>القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 1006- 2013بين الإنجازات و العقبات</u>**، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية ،جامعة (الشلف): كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2014 ، ص2.

[2]-ريم بن محمد، **<u>إنحفاض عجز الميزان التجاري ب 50% في الربع الأول لـ 2017</u>**، متاح على:http://aljazairalyoum.com ، بتاريخ 2017/11/23.

أسعار البترول في الأسواق الدولية في سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية بمعدل تراجع يقدر بحوالي 50 بالمئة[1] .

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي

تعد التغيرات التى شهدها دستور الجزائر، بمثابة الإطار الخارجي لعملية التحول السياسي. فقد عرفت الجزائر خمسة دساتير، أول دستور صدر في سبتمبر 1963، وألغي في أكتوبر 1963، وعاشت الجزائر بدون دستور حتى صدور الدستور المصغر جوان 1965. صدر الدستور الثالث عام 1976، وأطلق عليه إسم " **الميثاق الوطني**"، و قد طرأ على هذا الأخير بعض التعديلات أولها في 30 جوان، و ثانيها في 7 جانفي 1980، و ثالثها في إستفتاء 3 نوفمبر 1988، ثم أعقب بدستور 1989 الذي صادق عليه أغلب الشعب الجزائري بنسبة 73%، بإعتباره مرجعية لدستور 22 نوفمبر 1976، ثم دستور 1996 و أخرها دستور 2008.

دستور 1963: كان أول دستور شهدته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صدر في 10 سبتمبر 1963 في فترة حكم أول رئيس للجزائر أحمد بن بلة[(*)] **(أنظر الملحق رقم02 ص107)**[2]. تم صياغته في ظل الخلافات بين قادة الثورة[3]، وعرض على الاستفتاء الشعبي في 8 سبتمبر 1963 ونشر في الجريدة الرسمية في 10 سبتمبر 1963.

عمر هذا الدستور 23 يوم فقط، حيث جمده الرئيس أحمد بن بلة في 09 أكتوبر 1963، ولقد تم وقف العمل بدستور 1963 الاول للجزائـر، إثر إنقلاب قيـادة هواري بومـدين[(*)]، الأمـر الذي أدى إلى إلغاء الدستور. وسُمي تصحيحًا ثوريًا مقبولاً من الناحية السياسية والعسكرية[4].

---

[1]–مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، **البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع " البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"، جيجل(الجزائر) : قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيي، يوم 25 أفريل 2016، ص5.

[(*)]– **أحمد بن بلة:** وُلد عام 1925 سبتمبر بمغنية الواقعة على الحدود الجزائرية المغربية، ينحدر من عائلة فلاحيه، أنخرط في حزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج، برزت زعامته سنة 1939. (أنظر: **مذكرات أحمد بن بلة**، تر:العفيف الأخضر، بيروت: منشورات دار الآداب، د/ س، ص5–6).

[2]– فوزي أصديق، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، الأردن:مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1999، ص57.

[3]– عمار عباس، **قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008**، "**المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية** "،عدد1، 2009، ص59.

[(*)]–**هواري بومدين:** وُلد سنة 23 أوت 1932 ببلدية حساسنية الواقعة غرب مدينة قالمة، من عائلة فلاحيه، اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، شارك في مظاهرات سطيف و قالمة في 8 أوت 1954. كان مناضلا بصفوف الثورة، وصل إلى رتبة رائد سنة 1957 وعقيد عضو في المجلس الوطني للثورة. (أنظر :سعد بن البشير لعمارة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978**، الجزائر: قصر الكتاب للنشر ،1997، ص15).

[4]– فوزي أصديق، مرجع سابق، ص ص 57–58.

دستور 1976: كان ثاني دستور للجزائر المستقلة عام 1976، تم الموافقة على إصداره بتاريخ 06 نوفمبر1976، وفي 14 نوفمبر 1976 صدر رسميا، ثم عرض للإستفتاء الشعبي بتاريخ 19 نوفمبر 1976، فوافق عليه الشعب بالأغلبية الساحقة، وبذالك صدر الدستور في 22 نوفمبر،وذُشر في الجريدة الرسمية يوم 24 نوفمبر 1976[1].

دستور 1989: أُعتبر دستور 1989 إلى حد بعيد " دستور الامة"[2]، لم يكن وليد أحداث عادية و إنما لتلبية مطالب عديدة، جسدتها أحداث أكتوبر التي جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية وإجتماعية مزرية، أدت الى فقدان الشعب الثقة في السلطة الحاكمة. وكإجراء طارئ قام رئيس الشاذلي بن جديد(*) ، بإصلاحات سياسية دستورية منها إصدار دستور 23 نوفمبر 1989[3].

لقد سمح دستور 1989 من تجاوز الكثير من المواقف التى كان يتبناها النظام السياسي الجزائري من بعض القضايا و المسائل، كالأمازيغ و الإسلام السياسي،والحريات، ودور المعارضة، وحاول معالجتها ولو نسبيا[4].

دستور23 فيفري 1989 يكرس الحقبة التعددية في الجزائر، و أرسى قواعد هامة من أصول الفكر الديمقراطي[5].

دستور1996: إن التعديل الدستوري لسنة 1996 يحمل مواصفات الدستور على إعتباره، أنه تطرق الى جميع الأبواب و الفصول الموجودة في أي دستور، لكننا نعتبره مجرد تعديلا دستوريا، على إعتباره أنه حافظ على نفس طبيعة النظام وصدر في شكل تعديل دستوري[6].

---

[1]–محمد أرزقي نسيب، **أصول القانون الدستوري والنظم السياسية**، ج1،الجزائر:دار الأمة العربية للطباعة و النشر،1998 ص202.

[2]–بشير مخلوف، **موقع الدين في عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989_1995)" دراسة في تمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ " المحلة "**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2013، ص193.

(*)–**الشاذلي بن جديد:** ولد الشاذلي بن جديد في 14 أفريل 1929 ببلدية السبعة، في أقصى الشرق الجزائري، من عائلة فلاحية ،التحق بالتنظيم السياسي لجبهة التحرير1954،و سنة 1955 التحق بجيش التحرير،سنة1958 ارتقى الى رتبة قائد منطقة. (أنظر: **مذكرات الشاذلي بن جديد: ملامح حياة كفاح1929–1979**، ج1،تحرير عبد العزيز بولكبير، الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2012، ص21–22).

[3]–محمد أرزقي نسيب، مرجع سابق، ص202.

[4]– محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، رسالة دكتورة،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008، ص127.

[5]– بشير مخلوف، مرجع سابق ، ص196.

[6]– أحمد سرحال ، **القانون الدستوري و النظم السياسية** ، لبنان:المؤسسة للدراسات و التوزيع ، 2002، ص95.

لقد جاء دستور 1996 كحل للحالة الإستثنائية التى عرفتها الجزائر في فترة لا تخلو من المواجهات المسلحة، والصراع السياسي. هدف دستور 1996 الى تأسيس نظام ديمقراطي ليبرالي[1]. وقد تضمن العديد من التعديلات منها أدراج تمازيغت كلغة رسمية وطنية سنة2002 [2].

دستور 2008: أعلن عنه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة[(*)] بمناسبة إفتتاحية السنة القضائية 2008/2009، على إدخال تعديلات جزئية على دستور 1996. وعرض مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري على غرفتي البرلمان المجتمع معا ليقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتضمن التعديل الدستوري في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ (2008/11/15).

جاء دستور 2008 ببعض التعديلات على مركز رئيس الجمهورية من حيث سلطاته و صلاحياته، بالإضافة إلى العمل بوحدانية السلطة التنفيذية من خلال العودة إلى إستحداث منصب الوزير الأول بدل منصب رئيس الحكومة[3].

أ- التعديلات المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية من خلال دستور 2008:

يجسد رئيس الجمهورية رئيس الدولة، وحدة الأمة، هو حامي الدستور، ويجسد الدولة داخل وخارج البلاد[4]. البلاد[4]. وكذلك عرفت المادة (77) من تعديل 1996 التي تنص على صلاحيات رئيس الجمهورية، وبعض التعديلات و إدخال صلاحيات أخرى لرئيس الجمهورية تتمثل في:

- رئيس الجمهورية يعين رئيس الحكومة و ينهي مهامه.
- يعين الوزير الأول و الوزراء و ينهي مهامهم.
- يمكن لرئيس الجمهورية أن يفوض جزءًا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة إجتماعات الحكومة.
- رئيس الجمهورية يمكن أن يعين نائب أو عدة نوائب للوزير الأول، كما يمكن أن ينهي مهامه.

---

[1]- محفوظ لشعب، **التجربة الدستورية في الجزائر**، الجزائر :المطبعة الحديثة للفنون، 2003، ص52.

[2]-عمار عباس، مرجع سابق،ص60.

[(*)]-**عبد العزيز بوتفليقة:** ولد يوم 2 مارس 1937، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني عام 1956،كلف بوتفليقة أثناء المقاومة بمهمات منه مراقب عام للولاية الخامسة خلال سنتي 1957 و1958، ضابط في المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة، وقد ألتحق بهيئة قيادة العمليات العسكرية، وبعدها بهيئة قيادة الأركان بالغرب، ثم لدى هيئة قيادة الأركان العامة،(أنظر :موسوعة الجزيرة،**عبد العزيز بوتفليقة**،متاح على: http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage ، بتاريخ2004/10/03).

[3]- رئاسة الجمهورية ،**صلاحيات رئيس الجمهورية** ،متاح على: www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution2008.htm ، بتاريخ 2011/05/15 .

[4]- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، مارس2016، ص10.

-إعلان حالة الطوارئ، إعلان الحرب، التشريع بالأوامر، توجيه خطاب للأمة، تقرير الحالة الإستثنائية، بالإضافة الى التعديل الحاصل على مركز رئيس الجمهورية، عرف التعديل الدستوري 2008 إعادة العمل بمنصب الوزير الأول[1].

1- سلطات الدولة حسب دستور 2008:

1-1- السلطة التنفيذية: أناط الدستور الجزائري 2008 أنه مباشرة بعد تعيين الوزير الأول، يتولى مباشرة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ويسبق من أجل ذلك عمل الحكومة، كما يحدد مخطط عمله لتنفيذه، ويعرضه في مجلس الوزراء، كما يسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات، يوقع المراسيم التنفيذية[2]. كما يساعده الوزراء بتنفيذ البرامج، التى يقرها البرلمان، وهم المسؤولية أمام مجليسيه، ويمكن للمجلس الشعبي التصويت على الثقة في الحكومة، و توجه اللوم رسميا إليها[3].

1-2- السلطة التشريعية: يمارس السلطة التنفيذية برلمان يتكون من غرفتين، و هما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، و له السيادة في إعداد القانون، و التصويت عليه، و يقتضي المادة 118 من دستور 1996 أن" يجتمع البرلمان في دورتين عاديتين كل سنة و مدة كل دورة أربعة أشهر على الأقل[4].

و لقد تبنت الجزائر بموجب دستور 1996 نظام الإزدواجية البرلمانية، أو ما يسمى بالبرلمانية الثنائية، أي وجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان[5]، ولقد أطلق الدستور على الغرفة الأول المجلس الشعبي الوطني، وعلى الثانية مجلس الأمة[6] .

و لقد مست تعديلات 2008 مجموعة المواد على مستوى السلطة التنفيذية ،إلا أنها لم تأت هذه التعديلات الدستورية بأي جديد على مستوى البرلمان،لأن المشرع الجزائري من خلال هذا التعديل، كان وضحا، أن التعديل الدستوري، يستهدف إعادة تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل، دون أن يؤثر ذالك على علاقاتها بالسلطة التشريعية، وهذا ما دفع رئيس الجمهورية الى إختيار طريقة التعديل بواسطة البرلمان، دون عرضه على إستفتاءالشعب، لأنه لم يمس بتوازن السلطات.

---

[1]-عمار عباس، مرجع سابق، ص60.

[2]-صالح بالحاج، **المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص232.

[3]-الهادي قطش، مرجع سابق، ص45.

[4]-محمد اومايوف، **عن الطبيعة الرئاسوية للنظام الجزائري**، رسالة دكتوراه، جامعة تيزي وزو:كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013، ص214_215.

[5]- عقيلة خرباشي، **دور إجهاد المجلس الدستوري في رسم العلاقات الوظيفية بين الحكومة و البرلمان بعد التعديل الدستوري ل28 نوفمبر 1996**، "**المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**"،العدد2، الجزائر ،2010، ص39.

[6]-محفوظ لشعب، مرجع سابق، ص82.

1-3- السلطة القضائية: السلطة القضائية مستقلة و تمار في إطار القانون حسب المادرة (156) من الدستور، تحمي السلطة القضائية المجتمع و الحريات، أساس القضاء فيها مبني على الشرعية والمساواة، يصدر القضاء أحكام بإسم الشعب[1].

حيث ترتكز السلطة القضائية في يد المجلس الأعلى للقضاء الذي يتولى رئاسته رئيس الجمهورية ووزير العدل نائبه. وتنظر محمكة الولاية في القضايا الجنائية و الإدارية و الإتهامية، في محتكم الدائرة، و تنقسم المحكمة العليا إلى غرفة القانون الخاص، وقسم إجتماعي تتولى قضايا الضمان الإجتماعي، ومحكمة الجنايات، وقسم إداري، أما بالنسبة للمجلس الدستوري فيتكون من 09 أعضاء وتتمثل إحتصاصاته في يتولى المسائل الدستورية، وتقرير قانونية الإنتخابات و الإستفتاءات العامة[2].

2- دستور 2016:

جاء بمبادرة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وتدخل المجلس الدستوري عن طريق رأي معلل، وتمت المصادقة عليه من طرف البرلمان دون عرضه على الاستفتاء الشعبي[3]، يوم 07 فيفري 2016[4].

ب- التعديلات المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية من خلال دستور 2016:

رغم التعديلات التي جاء بها دستور 2016، لم يفقد رئيس الجمهورية المكانة التي كان يتمتع بها من قبل، إذ تنص المادة 143 من دستور 2016 على أنه " **يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون** "[5]وأعطت المادة 142 لرئيس الجمهورية حق التشريع عن طريق الأوامر، والتي يقوم بها في الحالات العادية وغير العادية. كما يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويصادق عليها بموجب المادة 03/91 من الدستور الجزائري 2016[6]. وأهم ما جاء به تعديل 2016، وهو المبادرة بالتعديل الدستوري، بحيث يجب أن لايمس التعديل المواضيع المحددة في المادة رقم 212 بنصهاعلى على أنه: " **لايمكن أي تعديل دستوري أن يمس... إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط** "

---

[1]- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، مرجع سابق ، ص20.

[2]-الهادي قطش، مرجع سابق، ص45.

[3]-ليلة فاطمية سلطاني، **الحقوق والحريات والواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016**، "**مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**"،العدد 07 ،2016، ص33.

[4]-وكالة الأنباء السعودية، **البرلمان الجزائري بغرفتيه يصادق على تعديل الدستور**،متاح على:https://www.spa.gov.sa/1464578 ، بتاريخ: 2016/02/07.

[5]- الجريدة **الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 14، بتاريخ 07 مارس 2016، ص28.

[6]-راجع نص المادة رقم 03/91 من الدستور الجزائري لسنة 2016، مرجع سابق، ص18.

السلطة التنفيذية:

أصبح للحكومة حق المبادرة بالقوانين إلى جانب المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، حسب المادة 136 من دستور 2016 التي تنص على أنه: " **لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين.**

ويقوم الوزير الأول بتقديم مخطط عمل الحكومة للمجلس الشعبي الوطني بغرض الموافقة عليه، ويمكن للوزير الأول تكييف مخطط العمل بالتشاور مع رئيس الجمهورية على ضوء المناقشة العامة التي يجريها المجـــلس الشعبي الوطني. كما يقدم الوزير الأول عرضا حول نفس المخطط أمام أعضاء مجلس الأمة[1].

السلطة التشريعية:

أطر المؤسس الدستوري السلطة التشريعية حسب التعديل الدستوري 2016 في 43 مادة؛ من المواد رقم 112 إلى 155.

ومن التحديثات التي جاء بها الدستور المعدل، إضافة إلى إختصاصات المجلس الشعبي الوطني، أنه عزز مكانة مجلس الأمة لتحقيق التوازن بين غرفتي البرلمان

وإعترف دستور 2016 صراحة بدور المعارضة البرلمانية بموجب نص المادة 114، كما وسع من جهات الإخطار لتشمل المجموعة البرلمانية التي أصبح متاحًا لها ممارسته وفقا لأحكام المادة رقم 06/114[2].

ونص دستور 2016 أن للبرلمان دورة واحدة كل سنة مدتها 10 أشهر، حسب ما جاءت به المادة 135" **يجتمع البرلمان في دورة عادية واحدة ...**"[3] ، وهذا خلافا لدستور 1996 الذي حدد دورتين للبرلمان.

[1]–راجع نص المادة رقم 94 من الدستور الجزائري 2016، مرجع سابق، ص ص 18 _ 19.

[2]– راجع نص المادة رقم 06/114 من الدستور الجزائري 2016. ، مرجع سابق، ص22.

[3]– راجع نص المادة رقم135 من الدستور الجزائري 2016، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثاني: معطيات عامة حول مصر

تعتبر مصر إحدى أهم الدول العربية بفضل موقعها الجغرافي الذي يعتبر كصلة وصل بين قارتي إفريقيا وآسيا ، وبإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط شمالا والبحر الأحمر غربا، فضلا عن دورها التاريخي والحضاري. وتعتبر عاصمتها القاهرة من أكبر المدن الإفريقية وفي الشرق الأوسط بتعداد سكاني يناهز 22,5 مليون نسمة. وتنقسم مصر ألى سبعة أقاليم، وهي تضم بدورها 27 محافظة.

المطلب الأول:الموقع الجيوسياسي لمصر

أ-الموقع الجغرافي لمصر :(أنظر الملحق رقم3 ص108)

تمتاز جمهورية مصر العربية بموقع جغرافي هام، إذ تقع عند مجمع قارتي آسيا و إفريقيا[1]، وتقع معظم أراضيها في قارة إفريقيا، ماعدا جزيرة سيناء التى تقع في قارة آسيا [2] ، وتبلغ مساحتها حوالي 1.002.450 كلم² ، و تقدر مساحة اليابسة 995.450 كلم²، في حين المسطحات المائية 6.000 كلم²، حيث أنه يبلغ طول نهر النيل في مصر مسافة 1520 ، كما يقطع مصر من شمالها إلى جنوبها ؛ وفي الشمال ينقسم نهر النيل إلى فرعين هما دمياط ورشيد، وتقع بينهم أخصب منطقة في حوض النيل تسمى الدلتا، ليصب هذان الفرعان في البحر الأبيض المتوسط[3] .يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالاً ، وليبيا غربا، والسودان جنوبا، والبحر الأحمر شرقا، وفلسطين من الشمال الشرقي[4].

ب-الموقع الفلكي:

تقع مصر بين خطي عرض 22 درجة و 36 درجة شمالا، يمر مدار السرطان بالطرف لبجنوبي لمدينة أسوان، وبين خطي طول 24 درجة و 37 درجة شرقا في خط غرنيتش[5].

ج-أهمية الموقع الجغرافي :

ساهم الموقع الجغرافي بنصيب كبير في تشكيل تاريخ مصر الحديث، وتطورها الإقتصادي، فقد أبرزت الحملة الفرنسية على مصر قيمة الموقع الجغرافي لمصر، وبالتالي إتجهت الأنظار نحو الشرق الأدنى و خاصة مصر، وذلك راجع أن موقع مصر الجغرافي يشرف على الطريق البحري بين الشرق الأقصى و غرب أوروبا.

---

[1]-محمد إبراهيم حسن، **دراسات في جغرافية إفريقيا و حوض النيل**، القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 1997، ص289.

[2]- محمد فريد فتحي، **في جغرافية مصر**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص15.

[3] - Report Middle, **East and North Africa Financial Action Task Force**, « Egypt », Manama, 19 may 2009, p17.

[4]- محمد موسى محمود، **الموسوعة الجغرافية**، الأردن: دار دجلة، 2008، ص274.

[5]- محمد فريد فتحي، مرجع سابق، ص15.

وبحفر قناة السويس[*] التي إفتتحت رسميا في نوفمبر 1869، تحول النقل البحري في الشرق و الغرب تدريجيا عبر مصر، و هذا مازاد في توجه أنظار العالم نحو موقعها الجغرافي[1].

كذلك فإن الموقع الجيوستراتيجي المميز لمصر يجعلها تستطيع أن تلعب دورا إقليميا، ودولًيا هاًما باعتبارها مركز الملتقى الآسيوي الإفريقي،فكانت ولا تزال طرفً ا في معادلة الشرق الأوسط وتداعيات الصراالعربي الإسرائيلي. وعن مساحتها التي تحتل بها المرتبة الرابعة على مستوى الدول الإفريقية من حيث المساحة ؛ فيمكن استغلال المساحة اليابسة غير المأهولة مثلاً للاستفادة من الطاقة الشمسية كمورد طاقوي متجدد [2].

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية و البشرية و الإقتصادية

أ-معطيات طبيعية:

1- التضاريس:

تبلغ مساحة مصر العربية أكثر من (1.002.450 كلم مربع)، وتنقسم تضاريسها الى أربعة أقسام، وهي : وادي النيل، ودالتا، الصحراء الشرقية، والصحراء الغربية، وشبه جزيرة سيناء.

1-1- وادي النيل والدلتا :

يشكل وادي النيل والدلتا أقل من 04 % من المساحة الكلية للبلاد أي حوالي 33000 كم2 .. ويبدأ وادي النيل جنوبا من شمال وادي حلفا حتى البحر المتوسط، وينقسم إلى مصر العليا (الصعيد) من حلفا إلي جنوب القاهرة، ومصر السفلي (دلتا النيل)، وتمتد من شمال القاهرة إلى البحر المتوسط .. ويمتد نهر النيل من الحدود المصرية جنوبا إلى مصبيه فى البحر المتوسط شمالاً بطول 1532 كيلومترا تقريبا ... ، ويتفرع النيل شمال القاهرة إلى فرعين رئيسيين، هما: فرع دمياط وفرع رشيد، اللذان يحصران بينهما مثلث الدلتا، الذي ُعد من أخصب الأراضي الزراعية .

1-2- **الصحراء الغربية:** تبلغ مساحة الصحراء الغربية حوالي 680 ألف كيلومتر مربع بنسبة 68% من مساحة مصر تقريبا .. وهي تمتد من وادي النيل فى الشرق حتى الحدود الليبية فى الغرب ، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود المصرية الجنوبية، وتنقسم إلى:

---

[*]-**قناة السويس:**هي ممر مائي اصطناعي في مستوى سطح البحر في مصر،يصل بين البحر الأبيض المتوسط و البحر الأحمر،افتتحت في نوفمبر1869، يسمح للسفن بسفربين أوروبا و شرق آسيا دون إيجار حول إفريقيا، يصل طولها الى193.30 كم، وعمقها حوالي 24 متر،و عرضها 205 متر، القناة مملوكة و تحت إشراف هيئة قناة السويس المصرية (أنظر: موقع المعرفة،**قناة السويس**، متاح على: https://marefa.org ، بتاريخ 2017/12/04).

[1]- محمد إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص293.

[2]-موسوعة المعلومات، **معلومات عن جمهورية مصر العربية**، متاح على: https://www.4arb.com ، بتاريخ 2017/10/15.

- **القسم الشمالي** : ويشمل السهل الساحلي والهضبة الشمالية ومنطقة المنخفضات العظمى، التي تضم واحة سيوة ومنخفض القطارة ووادي النطرون والواحات البحرية.

- **القسم الجنوبي** : ويشمل واحات الفرافرة والخارجة والداخلة، وفى أقصي الجنوب واحة العوينات .

1-3- الصحراء الشرقية: تبلغ مساحتها نحو 225.000 كيلو متر مربع أي بنسبة 28 % من مساحة مصر، وتشمل شبه جزيرة سيناء.. وتمتد بين وادي النيل غرباً والبحر الأحمر وخليج السويس وقناة السويس شرقاً، ومن بحيرة المنزلة علي البحر المتوسط شمالاً، حتى حدود مصر مع السودان جنوبًا. وتتميز الصحراء الشرقية بوجود المرتفعات الجبلية التي تطل على البحر الأحمر ويصل إرتفاعها إلى حوالي 3000 قدم فوق سطح البحر. وتعتبر هذه الصحراء بمثابة مخزون الموارد الطبيعية المصرية، من خامات المعادن المختلفة كذهب وفحم وبترول.

1-4- شبه جزيرة سيناء: تبلغ مساحتها حوالي 61.000 كيلو متر مربع أي حوالي 6 % من مساحة مصر، وهي علي شكل هضبة مثلثة الشكل قاعدته على البحر المتوسط شمالاً ورأسه جنوبا فى منطقة رأس محمد وخليج العقبة من الشرق، وخليج السويس وقناة السويس من الغرب. وتنقسم سيناء من حيث التضاريس إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

***القسم الجنوبي** : وهو منطقة وعرة شديدة الصلابة تتألف من جبال جرانيتية شاهقة الارتفاع، ويصل ارتفاع جبل كاترين نحو 2637مترًا فوق سطح البحر وهو أعلي قمة جبلية فى مصر.

***القسم الأوسط** : وهو منطقة الهضاب الوسطي أو هضبة التيه، وتنحدر أودية هذه الهضبة نحو البحر المتوسط إنحدارًا تدريجيًا.

***القسم الشمالي** : وهو يضم المنطقة المحصورة بين البحر المتوسط شمالا وهضبة التيه جنوبا وهو عبارة عن أرض منبسطة ومنطقة سهلية تكثر فيها موارد المياه الناتجة عن الأمطار التي تنحدر مياهها من المرتفعات الجنوبية وهضبات المنطقة الوسطي[1]

2- المناخ:

يتأثر مناخ مصر بعدة عوامل أهمها الموقع ومظاهر السطح والنظام العام للضغط والمنخفضات الجوية والمسطحات المائية ، حيث ساعد ذلك كله علي تقسيم مصر إلي عدة أقاليم مناخية متميزة. وتتمتع مصر بخصائص المناخ ((دون المداري)) الجاف وشبه الجاف ، الذي يتميز بالشمس المشرقة معظم السنة، وبصحو

[1]-الملحقية الثقافية في مصر،"**المناخ**"، متاح على: https://eg.moe.gov.sa/ar/studyaboard/aboutcountry/Pages/climate.aspx ، بتاريخ 2018/02/23.

الجو، وبالطقس المستقر باستثناء الأيام القليلة التي تتعرض فيها البلاد لمررو المنخفضات الجوية الشتوية والربيعية. ويغلب الإشعاع الشمسي الشديد صيفًا، ويكون معتدل الشدة في فصلي الخريف والربيع، وضعيفا في الشتاء مع سقوط أمطار قليلة بشكل متذبذب[1].

مناخ مصر يمكن تمييزه في فصلين مناخيين هما: فصل الصيف الجاف الحار ويمتد بين شهري ماي وأكتوبر، وفصل الشتاء المعتدل قليل الأمطار ويمتد بين شهري نوفمبر وأفريل[2].

3- الثورة المائية:

3-1-نهر النيل :

من أطول أنهار العالم ويبلغ طوله من منبعه الى مصبه 6825 كم . ويبلغ إيراد النهر نحو 1630 مليار متر مكعب سنويا لا تستغل منه الا 10% فقط والباقى مفقود ويبلغ طول نهر النيل فى مصر 1530 كم . وتبلغ مساحة حوضه 3.1 ملايين متر مربع ، ويغطى هذا حوض الدول العشر التالية : رواندا ، بوروندى ، وتنزانيا ، والكونغو ، كينيا ، أوغنده ،اريتريا ، أثيوبيا ،السودان ، مصر ، ويبلغ حجم الموارد المائية فى مصر حوالى 69.7 مليار متر مكعب تستخدم في كافة الاغراض ، ويمثل نهر النيل اكثر من 95% من موارد مصر المائية ،وتبلغ حصة مصر من مياه النيل 55.5 مليار متر مكعب سنويا ، وبفضل إنشاء السد العالى عام 1964 واستخدام سعته الكبيرة للتخرين المستمر أصبحت مصر تضمن الحصول على إيراد سنوي ثابت من المياه[3] .

3-2- المياه الجوفية:

موردا هاما للمياه العذبة فى مصر ، وتتعاظم أهميتها فى كونها المورد الوحيد بل والأساسى فى صحارى مصر والتى تمثل حوالى 95% من إجمالى المساحة الكلية للبلاد . وتتميز المياه الجوفية بإنه يمكن استخدامها مباشرة دون أى معالجة حيث انها لم تتعرض للتلوث وكذلك ثبات درجة حرارتها على مدى العام ، وبذلك فهى مورد آمن ونظيف يمكن استخدامه في أغراض الشرب . يقدر حجم المياه الجوفية المستهدف توفيره 5.9 مليارات متر مكعب ، منها نحو 2.7 مليار متر مكعب مياه جوفية ، و نحو 3.2 مليارات متر مكعب مياه جوفية.

---

[1]- حسين جودة جودة، **جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعمور المصري في المستقبل**، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2000، ص191 – 192.

[2]-الهيئة العامة للاستعلامات، «**المناخ و التضاريس**"، متاح على:http://www.sis.gov.eg/section/10/13?lang=ar ، بتاريخ 2018/02/23.

[3]-نهر النيل ، **وزارة الموارد المائية و الري**متاح على: https://www.mwri.gov.eg/index.php/ministry-3/nile، بتاريخ 2018/02/23.

3-3- مياه الأمطار:

مصر بلد جاف نادر الأمطار فيتراوح معدل سقوطها ما بين 20 .150 ممسنويا فوق الساحل الشمالى الغربى ثم يتناقص ذلك المعدل تدريجيا فى مختلف المناطقالأخرى ويكاد ينعدم فى جنوب مصر . ومثل هذا المعدل من الأمطار – حتى فى اعلاه وغزارته – لا يوفر مياها آمنة تستطيع مصر الاعتماد عليها فى الزراعة ، وينبغى ألايقل هذا المعدل عن 600 إلى 700 مم سنويا . ومن ثم فإن الأمطار ستظل مصدرا محدودا لايعتمد عليه فى التنمية الزراعية . وإنما يمكن أن تظل الأمطار تؤدى دورها الحاضرفى إنبات المراعى فى المناطق الصحراوية وفى رى ما يمكن من زراعات بالساحل الشمالي.

3-4- مياه الصرف :

إطار تنمية مواردنا المائية المحدودة بدأت مصر منذ الخمسينيات فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى رى الأراضى ، وتزايد هذا الاهتمام بتنمية هذا المورد والعمل على معالجة مياه الصرف وإعادة خلطها بمياه النيل ويتم حاليا استخدام حوالى 4.7 مليارات متر مكعب فى المتوسط سنويا من مياه الصرف الزراعى ، ومن المستهدف أن تصل كمية مياه الصرف المستخدمة إلى 10 مليارات متر مكعب خلال السنوات العشر القادمة . واستخدام مياه الصرف فى أغراض الرى تجربة جديدة فى ميدان الزراعة . وتمت اقامة محطات على بعض المصارف فى الدلتا تعمل علي رفع وتدفق مياهها إلى الرى الزراعة دون احداث أضرار ، وقد توسعت الدولة فى استخدام مياه الصرف الصالحة على أوسع مدى ممكن . وتقدر كميات الصرف المستخدمة بنحو 9 مليارات متر مكعب سنويا . هذا بالإضافة إلى التنوع الثرى للموارد المائية فى مصر وما تتميزبه من معالم مائية[1]

4- الثروة الحيوانية والنباتية:

للثروة الحيوانية في مصر أهميه عظيمة ولكن للأسف لا توجد الرعاية الكاملة من الحكومة المصرية حتى أنها تستورد اللحوم من السودان و جنوب إفريقيا،و الثروة الحيوانية في مصر تشمل المواشي و الأغنام و الدواجن و الأبقار،بالإضافة الى الخيول،ويعتمد فلاحين مصر على الثروه الحيوانية وبالنسبه للصعايده فهم يهتمون جدا بالثروة الحيوانية والزراعة ايضا فان المواطن المصري الصعيدي كل دخله السنوي وليس اليومي ياتي من تربة الحيوانات والطيور[2]

[1]–المصرية للتعليم،" **الموارد المائية في مصر**"، متاح على: http://www.egyppl.com/vb/showthread.php?t=9321 ، بتاريخ 2009/09/02.

[2]–موقع المعرفة، **الثروة الحيوانية في مصر**، متاح على: https://www.marefa.org ، بتاريخ 2017/11/19.

أما فيما يخص الثروة النباتية تعتبر مصر غنية بالنباتات الطبية والعطرية والنباتات البرية نظرا لمناخها المتنوع والمناسب لنمو هذه النباتات النادرة والهامة وتعتبر مصدر هائل للثروة وقد سجل أكثر من 350 نوع نباتى ذو استخدام طبى أو عطرى . ويوجد العديد من النباتات الطبية والعطرية منزرعة فى مزارع خاصة منتشرة فى العديد من المحافظات مثل الفيوم وبنى سويف. تحتوى النباتات الطبية والعطرية على الزيوت الطيارة والجليكوسيدات ذات الأثر النافع والتى تلعب دور هام فى زيادة فاعلية هذه النباتات.

تشتهر مصر بالعديد من النباتات التي تزرع بها مثل القطن الذي يتأثر بحرارة الصيف فتظهر عليه مظاهر الذبول، بالاضافة إلى القصب الذي يصاب أحيانا بالتلف نتيجة الصقيع الذي يصيبه بسبب انخفاض درجة الحرارة.وتباينت زراعة النباتات بمصر بتنوع المناخ، حيث يزرع في الصيف القطن والأرز والذرة والتي تعتبر من المحاصيل المدارية، بينما نجد القمح والشعير والبطاطس والبنجر من المحاصيل المعتدلة[1].

ب-معطيات بشرية:

1- التركيبة السكانية:

تعتبر مصر أكثر الدول تعداداً للسكان في منطقة الشرق الأوسط، حيث يزداد عدد السكان فيها إلى ما يقارب نصف مليون تقريباً كل ستة أشهر، وبلغ عدد سكان مصر سنة 2016م حوالي 92 مليون نسمة، وتحتل مصر الترتيب الأول عربياً من حيث تعداد السكان، والترتيب السادس عشر عالمياً من حيث عدد السكان، والترتيب المئة وسبعة وعشرين عالمياً من حيث الكثافة السكانية، والترتيب الثالث من حيث تعداد السكان في إفريقيا بعد نيجيريا و إثيوبيا[2]

2-توزيع السكان:

تعتبر مصر من الدول الكبيرة في المساحة في الوطن العربي، و هي كذلك من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، لذالك نجد تفاوت في توزيع وكثافة السكان بين مختلف الأقاليم المصرية[3]، بحيث تبلغ الكثافة أقصاها في جنوب الدالتا وتقل بالتدريج بإتجاه الشمال، حيث يبلغ أدناها في هوامش الدالتا المستنقعية، وكذلك بإتجاه شرق وغرب في أطرافها الشبة صحراوية، و تزداد الكثافة السكانية في الدالتا عنها في الوادي، وفي الصعيد ترتفع الكثافة على جانب النهر في سهله الفيض، وتقل عند هوامشه.[4]

---

[1]-محمد فريد فتحي، مرجع سابق، ص ص 195 _ 196.

[2]-موقع موضوع، **تعداد سكان مصر**، متاح على : http://mawdoo3.com ، بتاريخ 2017/06/14.

[3]-موقع موضوع ، **توزيع السكان في مصر**، متاح علي: http://mawdoo3.com، بتاريخ 16 /2014/01.

[4]-حسين جودة جودة، مرجع سابق، ص276.

جدول رقم(02): توزيع سكان مصر على الأقاليم.

الأقاليم	النسبة المئوية للسكان
دالتا	42.4
الوادي	34.6
القاهرة و الإسكندرية	22.3
الصحاري	0.7

المصدر : موقع موضوع، **توزيع السكان في مصر**، مرجع سابق

إن نسبة 99 بالمئة من سكان مصر يتمركزون حول الدالتا والوادي مع أن مساحة السهل الفيضي الناتج عن الوادي والدالتا لا يشكل أكثر من 3.5 بالمئة بحوالي 77 بالمئة من عدد السكان. وفي الصحاري المصرية التى تشكل 95 بالمئة من المساحة الكلية لمصر لا يوجد بها سوى 0.7 بالمئة من السكان، و 22.3 بالمئة يتمركزون في القاهرة والإسكندرية.

أما توزيع السكان من جانب الريف والمدن، فإن المصريين الذين يقطنون المدن تشكل كثافتهم 10000 نسمة، أما في الريف تبلغ كثافتهم حوالي 600 نسمة، وذالك راجع للعديد من العوامل، و بسبب إهتمام السلطات المصرية بالمدن أكثر من الريف[1]

3- الدين و اللغة:

الدين الرسمي للدولة المصرية هو الإسلام، وذلك حسب الدستور المصري لسنة 2014 في المادة الثانية، الذي نص على أن " **الإسلام دين الدولة، لغتها العربية اللغة الرسمية، و المبادئ الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع**"[2]. ورغم ذلك توجد نسبة معتبرة من الذين لا يدينون بالإسلام، وبناءًا على ذالك فإن غالبية مصر من المسلمين وأقلية من المسيحيين (الأقباط و الأرثودكس)، إلى جانب اليهود[3]، هذه الأقليات التى إحترمها الدستور المصري و ذالك من خلال المادة الثالثة في الدستور 2014 " **مبادى تشريع المصريين من**

[1]-موقع موضوع ، **توزيع السكان في مصر** مرجع سابق.

[2]-جمهورية مصر العربية، **دستور مصر يناير 2014**، ص7.

[3]-حسن الأبياري، **تاريخ مصر الاجتماعي و الاقتصادي**، القاهرة: دار العلم، 2004، ص35.

المسيحيين و اليهود، تعتبر المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، وإختيار قيادتهم الروحية" [1] هذا بدوره أن يساهم في توطيد العلاقات بين هذه الأقليات و الحكومة المصرية.

و حسب الإحصائيات السكانية لسنة 1986[*]

جدول رقم(03): النسب المئوية للديانات في مصر.

الديانة	النسبة المئوية
الإسلام	94
المسيحية	5.78
اليهود وباقي الديانات	أقل من 1

المصدر: الدين في مصر،متاح على https://ar.wikipedia.org/wiki ، بتاريخ 2017/12/20.

يتكلم المصريين اللغة العربية، وهي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد،بالإضافة الى اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية و ذالك حسب الدستور المصري[2].

ج- معطيات الاقتصادية:

1- الزراعة:

أرتبط قطاع الزراعة في مصر بالنهر النيل، و يعمل بهذا ويعمل به حوالي 30 % من إجمالي اليد العاملة، كما يسهم بنحو 14.8 % من الناتج المحلى الإجمالي، وتسهم الصادرات الزراعية بحوالي 20 % من إجمالي الصادرات السلعية ، وهو ما يجعل القطاع الزراعي أحد موارد الدخل القومي الهامة ،لذا تبنت الدولة سياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب ومشجع للاستثمار الزراعي، ومن أهمها التيسير للمستثمرين في الأراضي المستصلحة الجديدة بتوفير البنية الأساسية للمساحات المخصصة لهم من مياه للري ،وطرق وخدمات ومرافق و إعفاء من الضرائب لعدة سنوات[3]هذا و قد بدأت مصر في تنفيذ سلسلة من المشروعات الزراعية الضخمة من

---

[1]- **دستور مصر يناير 2014**، مرجع سابق، ص7.

[*]-**الإحصائيات السكانية لسنة 1986**:و هي الإحصائيات الوحيدة المتعلقة بالجانب الديني،لأن الإحصائيات السكانية لا تدرج إحصائيات أتباع الديانات و الطوائف منذ إحصاء 1986(أنظر:الدين في مصر،مرجع سابق).

[2]-حسن الأبياري، مرجع سابق، ص35.

[3]- الهيئة العامة للاستعلامات ،"**قطاعات الاقتصاد المصري**"،متاح على: http://www.sis.gov.eg/section/409/413?lang=ar ، بتاريخ2018/01/21.

بينها: مشروع توشكي1997، مشروع ترعة السلام ، مشروع شرق العوينات ، مشروع درب الأربعين ،ومشروع القرية الجديدة ، وتهدف جل هذه المشاريع التي خصصت لها عدة مليارات جنيه إلى استصلاح الأراضي الزراعية باستغلال المياه الجوفية ، ما جعل الصا درات الزراعية تشكل مصدراً هاماً للدخل القومي الذي يأتي في مقدمته القطن الخام ، ومحصول الأرز بنسبة تقارب 40 % من إجمالي الصادرات بينما تأتي صادرات البطاطا والبرتقال في المركزين الثاني والثالث لقائمة صادرات مصر الزراعية ،و قد ارتفع الإنتاج النباتي بصورة جيدة ؛ حيث بلغ الإنتاج من مجموعة محاصيل الحبوب 22.9 مليون طن ، ومن الخضر 20.31 مليون طن، ومن الفاكهة 8.9 ملايين طن [1].

2- الصناعة:

يمثل قطاع الصناعة في مصر أحد القطاعات الأكثر تنوعا في المنطقة العربية، إذ يمتد نشاطه من النسيج والأغذية وصناعات السيارات والمركبات الثقيلة إلى صناعة الطاقة.

ويساهم هذا القطاع بنسبة تصل إلى 20% من حجم الاقتصاد المصري ويفوق معدل نموه سنويا الذي بلغ 7.8% العام الماضي معدل نمو كل الاقتصاد، بحسب اتحاد الصناعات.

ويتصدر قطاع الصناعة نسبة المساهمات القطاعية بحوالي 50 مليار دولار من ناحية قيمة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فيما يساهم القطاع الخاص في مجمل نشاط القطاع الصناعي بنسبة 81% والقطاع الحكومي بنسبة .19%

ويبلغ حجم الصادرات المصرية، التي مصدرها قطاع الصناعة 26.11 مليار دولار في ، منها 12.5 مليار دولار من منتجات الوقود والزيوت المعدنية و2.8 مليار دولار من السلع كاملة التصنيع.

أما من ناحية الواردات فتمثل السلع الصناعية 59.8 مليار دولار منها 17.91 دولار سلع نصف مصنعة وتقدم قطاعات الأغذية والأدوية والطاقة والنسيج بالنظر إلى عدد المستهلكين الهائل أفضل فرص الاستثمار في الصناعة بمصر.

ومع ما يمثله هذا القطاع من أهمية لمجمل الاقتصاد المصري فإن مشكلة الأراضي بالمناطق الصناعية تعيق تدفقا أكبر للاستثمارات إلى القطاعات

[1]-الهيئة العامة للاستعلامات ، مرجع سابق.

وبحسب بيانات الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، يبلغ سعر المتر الواحد من الأرض في المناطق الصناعية، بمدن العبور حول القاهرة أكثر من 110 دولارات متجاوزا متوسط السعر العالمي بعشرات الأضعاف[1]

و يقوم قطاع الصناعة في مصر على صناعة البيتروكيماويات، الحديد و الصلب، الاسمنت ، الأثاث الخشبي، المنسوجات، مستفيدة بذلك من مزايا العولمة الاقتصادية من زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ، إزالة الحواجز التجارية ،و زيادة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ،و إقامة علاقات اقتصادية مع العديد من الدول حيث سعت مصر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا الكوميسا ، كما أبرمت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ودول حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى عقد اتفاقية شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية[2].

بالإضافة إلى الزراعة و الصناعة ،فالسياحة في مصر تساهم بقدر كبير في الدخل القومي فالسياحة في مصر حينما تترجم إلى الأرقام في الأحوال العادية، فإنها تعنى ما يقرب من 40% من إجمالي صادرات الخدمات، متجاوزة بذلك جميع إيرادات المتحصلات الخدمية، و 19.3 % من حصيلة النقد الأجنبي، وحوالي 7 % من إجمالي الناتج المحلى بصورة مباشرة الذي يرتفع إلى 11.3 % إذا ما أضيفت المساهمات غير المباشرة في قطاع السياحة والمتمثلة في الخدمات المصاحبة للسفر والسياحة حيث يمثل نصيب قطاع المطاعم والفنادق فيها فقط 3.5 % وذلك لتشابك صناعة السياحة مع كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تزيد على 70 صناعة مغذية. كما تعتبر السياحة من أهم قطاعات الدولة توفيرا لفرص العمل حيث تصل نسبة الذين يعملون بها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حوالي 12.6 % من إجمالي حجم العمالة في الدولة[3].

---

[1]–سكاي نيوز العربية،**قطاع الصناعة الأكثر تنوعا في مصر**، متاح على:https://www.skynewsarabia.com/web/article/729197/ ، بتاريخ 2015/03/08.

[2]–موسوعة المعلومات، مرجع سابق.

[3]–الهيئة العامة للاستعلامات،"**أهمية السياحة في الاقتصاد القومي**"، متاح على: http://www.sis.gov.eg/section/413/2392?lang=ar ، بتاريخ2017/12/16.

المطلب الثالث:النظام السياسي

تتميز النظام السياسي المصري بالمركزية منذ العصر الفرعوني إلى غاية العصر الحديث، حيث كانت مصر تحت السيطرة العثمانية إلى غاية الحرب العالمية الأولى،و في سنة 1914في ظل الملك فؤاد خضعت للانتداب البريطاني،ثم حكم مصر الملك فاروق إلى غاية ثورة 1952،ثم حلفه محمد نجيب،ثم انقلاب جمال عبد الناصر وتولى الحكم،ثم خلفه محمد أنور السادات ،ليغتال و يخلفه محمد حسني مبارك.الذي بقي في الحكم حوالي30سنة[1] ثم جاءت ثورة 25يناير 2011،و انتهت بتخلي حسني مبارك عن منصب الرئاسة في 11فبراير 2011، و سيطرة المجلس العسكري على الحكم 17شهرا، قبل أن يترك كرسي الحكم لصالح محمد مرسي ،كانت فتره حكمه قصيرة جدا و انتهت بالانقلاب عسكري الذي قاده عبد الفتاح السيسي في 3يوليو 2013،منهيا بذالك أول تجربة رئاسية في تاريخ مصر،و حكم مصر مؤقتا رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور إلى غاية 26مارس 2014 و ترشح عبد الفتاح السيسي و فوزه بالانتخابات بنسبة 96بالمئة من الأصوات،و تولي الحكم إلى غاية اليوم[2].

و لقد عرفت مصر العديد من الدساتير أولها عام 1923 و الذي جاء بعد مظاهرات عام 1919 ضد الاحتلال البريطاني[3]، ثم جاء دستور 1930 الذي ألغى هذا الأخير و عوض بدستور 1923، تلاها دستور 1956 الذي استمر لسنتين حتى صدور ما يعرف بدستور الوحدة بين مصر و سوريا1958 [4]،ليلغي عام1964 و يتم العمل بدستور مؤقت،ثم دستور 1971[5] بتعديلاته، و أخر تعديل 2008، و أهم تعديلات كانت في المادة(1) التي تنص على نظام جمهورية مصر العربية الديمقراطي الذي يقوم على أساس المواطنة ، و الشعب المصري جزء من الأمة العربية و المادة(4) التي تنص أن الاقتصاد المصري يقوم على تنمية النشاط الاقتصادي، و العدالة الاجتماعية و الحفاظ على حقوق العمال[6]

---

[1]–عزيزة بن عتروس،**العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في النظم السياسية العربية–دراسة حالة مصر 2013/2010**،مذكرة ماستر ،جامعة محمد خيضر(بسكرة):كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014،ص 79–80.

[2]–موسوعة الجزيرة، **25 يناير ...ثورة مستمرة ضد "الفرعون"**، متاح على:http://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/events ، بتاريخ 2016/1/25/25.

[3]–على الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805–2005**، القاهرة:مركز البحوث و الدراسات السياسية، 2005، ص88

[4]–أميرة كربوب،**دور الإعلام الجديد في دعم الحراك المجتمعي**،مذكرة ماستر ،جامعة:محمد خيضر (بسكرة)،كلية الحقوق و علوم السياسية،2015،ص40–41.

[5]–محمد الشافعي أبو راس، **النظام الدستوري المصري في العهد الجمهوري**، متاح على:www.olc.bu.edu.eg/olc/images/124.pdf، بتاريخ2017/01/22.

[6]–**الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية**، العدد13، 21مارس 2008، ص20.

أما فيما يخص السلطات الرئيسية المتمثلة في ثلاث سلطات رئيسية هي

أ- **السلطة التشريعية**:أخذت مصر العمل بنظام المجلسين في دستور 1929،و يتكون البرلمان المصري من مجلس الشيوخ و مجلس النواب،و منذ دستور 1956 إلى غاية دستور 1964 كان العمل بنظام المجلس الواحد[1]،و نص الدستور المصري 1971 المعدل في 1980على أن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين

ب- مجلس الشعب: كان يتولاه مجلس النواب سابقا في دستور1971،يتولى سلطة التشريعية واقرار السياسة العامة للدولة والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية [2]يتألف من 454 عضوا، ينتخبون من طريق الاقتراع العام السري والمباشر لمدة 5 سنوات، وعشرة أعضاء منهم يعينهم الرئيس، يمارس اختصاصاته من خلال 18 لجنة[3].

ج- مجلس الشورى: يتشكل من 264 عضوا، ويعين ثلاث أعضائه من طرف الرئيس، و مدة المجلس 6 سنوات، و يعين و يحدد نص أعضائه كل 3سنوات[4]، اختصاص هذا مجلس استشاري فقط[5].

د- السلطة التنفيذية: تتكون من رئيس الجمهورية و الحكومة.

1- رئيس الجمهورية: يشارك مجلس الوزراء في تحديد السياسة العامة للبلاد و يشرف على تنفيذها [6] كذالك يتولى رئيس الجمهورية منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، و رئاسة مجلس الدفاع الوطني، إعلان حالة الطوارئ ، رئيس المجلس الأعلى للشرطة[7].

---

[1]-زهير أحمد قدورة،**المجلس التشريعي الثاني و تناقض دوره في النظم السياسية المعاصرة -دراسة مقارنة**،"**مجلة الزرقاء للبحوث الدراسات**"،المجلد8،العدد 1،2006، ص122.

[2]-جمهورية مصر العربية، **دستور 2014**، مرجع سابق.

[3]-جهادة عودة و آخرون، **الانتخابات البرلمانية المصرية 2000،المسار، معضلاته و توصياته للمستقبل دراسة قانونية سياسية** ،القاهرة:دار الأمين للنشر التوزيع،2001، ص17.

[4]-زهير أحمد قدورة،مرجع سابق، ص 122-123.

[5]-مايسة الجمل،**النخبة السياسية في مصر :دراسة حالة النخبة الوزارية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،1998، ص230.

[6]-على الدين هلال، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وأفاق المستقبل1981-2010**، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص117.

[7]-أميرة كربوب، مرجع سابق، ص43.

2 – الحكومة: الهيئة التنفيذية الإدارية العليا في البلاد، يتكون من رئيس مجلس الوزراء و نوابه، والوزراء و نوابهم، اختصاصاته الاشتراك مع رئيس الجمهورية في إعداد السياسة العامة للدولة،ملاحظة تنفيذ القوانين والقرارات، حماية حقوق المواطنين،إعداد الموازنة العامة للبلاد[1].

هـ– **السلطة القضائية:** تحتل السلطة القضائية مكانة هامة في النظام السياسي المصري، وبنص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة يتولها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكام وفق القانون، كما أن القضاة مستقلين، ولا يجوز لأي سلطة أو هيئة التدخل في شؤون العدالة، و تتشكل السلطة القضائية من المحاكم والقضاء الإداري، والمحكمة الدستورية العليا[2].

[1]–سهيلة هادي،**المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي–دراسة حالة مصر 2000–2014**،مذكرة ماستر ،جامعة محمد خيضر (بسكرة)،كلية الحقوق و العلم السياسية،2015، ص25.

[2]–محمد شريف بسيوني، **محمد هلال،الجمهورية الثانية في مصر**، مصر: دار الشروق،2012، ص412.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يتضح بأن الجزائر ومصر تجمعهما علاقات وطيدة تشمل شتى المجالات ولكل منهما موقع جغرافي هام واستراتيجي، ولكن نجد أن الجزائر رغم ما تملكه من إمكانيات هائلة ومؤهلات مهمة ترتكز أساسا على موقعها الإستراتيجي ومكانتها الإقليمية والقارية والدولية من جهة، ومن معطياتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتنوعة والتي بإمكانها أن تجعلها من البلدان المتقدمة من جهة أخرى تبقى الجهود المبذولة قليلة ومجحفة بالنظر إلى مؤهلاتها ومعطياتها الهائلة، وبالمقابل فان المكانة الإقليمية و العالمية لدولة مصر لم تأت لأسباب أو نتيجة عوامل خارجية أو مؤقتة بل جاءت كثمرة للتفاعل الديناميكي الحي لعوامل الجغرافيا السياسية ومعطياتها المختلفة وبتفاعل هذه العوامل بمزيج من الاجتهاد وحب العمل التي جعلت منها عنصر فعال في علاقات العربية العربية.

الفصل الثاني:

محددات طبيعة العلاقات الجزائرية المصرية

- المبحث الأول: المحددات التاريخية
  - المطلب الأول: العلاقات الجزائرية المصرية أثناء الثورة الجزائرية
  - المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية المصرية بعد الاستقلال
- المبحث الثاني: المحددات السياسية و الاقتصادية
  - المطلب الأول: التحولات الدولية و الإصلاح السياسي في الجزائر و مصر
  - المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر و مصر

تمهيد:

تجمع مصر والجزائر العديد من الروابط منذ زمن بعيد، ومن أهمها الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى أنهما يشتركان في اللغة والدين. وتوجد العديد من علاقات التعاون والصداقة الطيبة والعميقة التي تربط كل منهما بالأخر، ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى الجذور الأولى للعلاقات الجزائرية المصرية وأهم محدداتها على النحو التالي:

المبحث الأول: المحددات التاريخية.

المبحث الثاني: المحددات السياسية و الاقتصادية.

المبحث الأول: المحددات التاريخية.

شهدت العلاقات المصرية الجزائرية، على مدى سنوات طويلة، تاريخًا طويلاً من البطولات والملاحم الوطنية العربية المشتركة، كانت مصر نعم السند والداعم للجزائر، وكذلك كانت الجزائر أيضا، فى كل موقف احتاجت فيه مصر لها، وظهر ذلك بوضوح في كل أزمة تعرض لها أى من البلدين؛ بداية بوقوف مصر مع الثورة الجزائرية حتى نالت الجزائر استقلالها، وكذلك الموقف الجزائري التاريخي والمشرف مع مصر خلال حرب أكتوبر.

المطلب الأول:العلاقات الجزائرية المصرية أثناء الثورة التحريرية:

ترتبط الجزائر و مصر بروابط تاريخية نتيجة للعديد من العوامل التي ميزت هذه العلاقات، ومن أهمها مساندة قضايا بعضهما البعض وتكاتفهما في العديد من المواقف السياسية.

وإذا ما حاولنا التطرق إلى البدايات الأولى للإتصالات الرسمية بين الحكومة المصرية وقادة الحركة الوطنية قبيل الثورة، يجب إلقاء نظرة على تصريحات بعض القادة و المسؤولين في كلا البلدين، حيث يذكر أحمد توفيق المدني، في مذكراته "**حياة كفاح**"، **أن جماعة المنظمة الخاصة قد أرسلت وفدًا يتكون من: أحمد بن بلة، محمد خيضر، أمحمد يزيد، حسين لحول.وقابلت، بواسطة فتحي الديب من إدارة المخابرات المصرية، الرئيس جمال عبد الناصر، فأطلعته على منهاجها الثوري وعزمها على القيام** بالثورة في أقرب وقت ممكن"[1](**أنظر الملحق رقم 04 ص 109).**

وقد أطلع جمال عبد الناصر على كل التفاصيل، وفي لقاء شخصي بين أحمد توفيق المدني وجمال عبد الناصر في شهر أكتوبر 1956 صرح له هذا الأخير، " **أنه درس بغاية الإهتمام ما قاله الوفد. وأنه طلب من الوفد مهلة تفكير ثلاثة أيام ... وعاد الي الوفد وصارحته برأيي وتداولنا طويلا، وحددنا امكانياتنا. ووعدتهم أنني أكون معهم إلى النهاية، وأمدهم حالاً بما يمكن من سلاح خفيف ، وأن أسعى شخصيًا لدى الدول العربية وخاصة السعودية، لكي تمد الحركة بالمال. و هكذا أمرت الأخ فتحي، والأخ عزت سليمان بأن يكونا مع الوفد دومًا ممثلين لي شخصيا ... وأعطيت الأمر للملحقين العسكريين المصريين أن يكونوا _ أينما كانوا _ في خدمة الحركة الجزائرية. واستمرت الأعمال إلى يومنا هذا كما قصه عليك الأخ فتحي، وبعثنا بالأسلحة مما عندنا، ومما اشتريناه من الخارج، إلى رجال الثورة** "[2] .

---

[1]–أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية**، **ج3**، الجزائر:الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982، ص01.

[2]– نفس مصدر، ص18.

و كانت مصر قبلة الثوار الجزائريين، ناصرت قضيتهم، إنطلاقا من فتح المكاتب و تأسيس اللجان. ولقد كانت الجزائر حاضرة في القاهرة من خلال مشاركة حزب الشعب الجزائري في مكتب المغرب العربي، الذي باشر أعماله من القاهرة[1]. ولقد رأت مصر أن من واجبها مساندة قضايا أشقاءها العرب والمغاربة بصفة خاصة، وجمع شمل الحركات الوطنية وتوحيد الجهود من أجل دعم القضية الجزائرية، إلى جانب عقد الندوات والإجتماعات والمؤتمرات للتعريف بكفاح الشعب الجزائري ودعمه ماديًا و معنويًا، والسعي إلى تمتين روابط الصادقة والأخوة بين المشرق و المغرب العربي[2]. و من هذه الاجتماعات يشير فتحي الديب أنه تم إنعقاد مؤتمر بالتنسيق مع الجامعة العربية، ضم كافة أحزاب المغرب العربي بتاريخ 3 أفريل 1954، وترأس هذا الإجتماع عبد المنعم مصطفى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية[3].

وبعد انتهاء هذا الاجتماع، قدم فتحي الديب تقريرًا مفصلاً إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بحيث وافق على مبدأ دعم الكفاح المسلح في الجزائر، وطالب من فتحي الديب متابعة تطوراتها[4].

من هذا المنطلق كانت مصر من الدول العربية الأولى التي ساندت القضية الجزائرية ووقفت موقفًا إيجابيًا من الثورة الجزائرية، ونظرًا لأهمية وضرورة القيام بالعمال المسلح، اقتنع جمال عبد الناصر باقتراح أحمد بن بلة و رفقائه وممن آمنوا بوجوب العمل المسلح ووافق بالوقوف مع الثوار الجزائريين بكل إمكانيات مصر إلى الثورة الجزائرية[5].

لقد قام المناضل محمد بوضياف بإرسال رسالة مشفرة من مدينة برن بسويسرا في 29 أكتوبر 1954 ممضاة باسمه المستعار – طبيب –، حيث يقول في هذا السياق: " **بأنني خرجت من الجزائر باتجاه القاهرة أحمل بيان أول نوفمبر لإذاعته على أمواج – صوت العرب – ، غير أنني تعطلت في برن بسويسرا ، الأمر الذي دفعني إلى إرسال البيان عن طريق البريد السريع ولم أتمكن من دخول القاهرة حتى يوم 2 نوفمبر 1954** " **يخبر فيها الوفد الخارجي في القاهرة بموعد إندلاع الثورة و التاريخ و الوقت، بحيث تكون في أول نوفمبر على الساعة الواحدةً مساءً، هي رسالة بالفرنسية و كذالك بيان أول نوفمبر و تمت ترجمة البيان إلى العربية وقراءته عبر إذاعة صوت العرب**[6].

---

[1]–علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، القاهرة: مطبعة الرسالة، 1948، ص179.

[2]–مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962**، الجزائر: دار الحكمة، ط2 ،2012، ص 183–184.

[3]–فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**،القاهرة: دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ط1، 1984 ، ص21.

[4]–نفس المصدر، ص41.

[5]–محمد بلقاسم وآخرون،**القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجبهة الشرقية 1954–1962**،الجزائر :المركز الوطني للدراسات والأبحاث، 2007،ص168 .

[6]– مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر –القاهرة 1954 –1956)**، الجزائر: دار القصبة ، 2007، ص ص86–87.

لقد أيد جمال عبد الناصر الثورة ودعمها وساندها، ومع انطلاق الشرارة الأولى لها في يوم 01 نوفمبر 1954 أبدى فتحي الذيب فرحته بذالك و يقول في هذا السياق: " **وجاء الخبر بمثابة الشرارة التي أشعلت كافة مشاعري بالحرارة والحماس والسعادة، التي إنتابتني وملأت قلبي بالفرح الذي فاق كل تصور. وبادرت على الفور بإبلاغ السيد الرئيس عبد الناصر والسيد زكريا محي الدين ... وكان لوقع النبأ آثاره الواضحة في رنة الفرحة التي لمستها في نبرات الرئيس عبد الناصر والسيد زكريا محيّ الدين اللذين وجّها إلي التهنئة بما شد من أزري وعزيمتي ، واستعادتي الثقة الكاملة في نفسي والتي شاركني فيها زميلي الأخ عزت سليمان**"[1].

رغم مساندة جمال عبد الناصر لإندلاع الثورة في الجزائر، كان هناك تيار داخل مجلس قيادة الثورة المصرية يرفض رفضًا قاطعًا دعم ومساندة الجزائريين، وتبريرهم لذالك أن الثورة داخل مصر مازالت فتية وتحتاج إلى نضال طويل تتطلبه أوضاع البلاد الداخلية... بحيث كان هذا التيار يرى أن الثورة الجزائرية في حد ذاتها مجرد مغامرة خاسرة لا أكثر. وقد إستطاع التيار الناصري داخل مجلس قيادة الثورة المصرية أن يقنع التيار الرافض بدعم الثورة الجزائرية[2].

وإذا ما افترضنا بأن هناك جدلاً داخل مجلس قيادة الثورة المصرية حول مسألة مساندة إندلاع الثورة في الجزائر وهناك بعض العناصر المتحفظة من تقديم المساندة لها، فإن النتيجة النهائية كانت في صالح الجزائريين، حيثّ قدمت الحكومة المصرية ممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر الدعم المالي والعسكري للثورة الجزائرية قبل و بعد إندلاعها وحتى استرجاع الاستقلال. ونقول أن مصر كان لها موقفًا إيجابيًا من إندلاع الثورة الجزائرية ،لأنها تعتبر أن تحررها من الإستعمار البريطاني يبقى تحرر ناقص ولا يكتمل فرحة إلا بتحرر بقية الدول العربية، ومن جهة أخرى كانت القيادة المصرية ترى أن أمن القومي المصري لا يتحقق إلا بتحرر الجزائر وبقية الدول العربية الأخرى كفلسطين، فلقد حملت على عاتقها عملية تدعيم الحركات التحررية في هذه البلدان.

إن الحديث عن الدعم المصري للثورة الجزائرية ليس بالأمر السهل، فهو موضوع ثري يحتاج إلى كتب، لذلك سأحاول أن أتطرق إلى أهم مظاهره لأوضح عمق العلاقة بين البلدين، والدور الكبير الذي لعبته مصر في دعم الثورة ماديًا أو معنويًا. فعندما نتكلم عن الثورة الجزائرية فلا بد من الوقوف على المساندة الكبيرة التي قدمتها مصر للجزائر، ويجب أن نقف وقفة عرفان و تقدير لها.

---

[1]–فتحي الديب، المصدر السابق، ص47.

[2]–مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 –1962** ، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2008، ص ص190–191.

وحتى نتمكن من أن نحيط بجوانب الموضوع المتعلق بالدعم المصري للثورة الجزائرية سأحاول أن أقسم هذا الدعم إلى نقاط مختلفة، من دعم لوجستيكي ودعم معنوي وسياسي، ثم أحاول الإشارة إلى ردود الفعل الفرنسية تجاه هذا الدعم المتزايد، والضغوطات التي واجهت الحكومة المصرية.

أ-الدعم العسكري:

اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954[1] بعد أن أصبح العمل السياسي عقيمًا بسبب الصراعات الداخلية في الحركة الوطنية مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين[2]. ولقد إعتمدت الثورة التحريرية في بدايتها على وسائل تقليدية ومتواضعة، وكان لابد لها من إيجاد مصدر يزودها بالمستلزمات الحربية، فكانت مصر مصدرًا للسلاح للثوار الجزائريين[3].

ويذكر مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا في مذكراته، أن الملك السعودي والرئيس جمال عبد الناصر تباحث معهما في موضوع دعم الثورة الجزائرية ماديًا ومعنويًا، وتقدر أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم الأموال اللازمة لشراء السلاح والعتاد اللازم للثورة الجزائرية، وأن يقوم الجيش المصري والمخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح والعتاد وإيصاله إلى الحدود الليبية، لينقل بعد ذلك عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه الثوار الجزائريون[4].

وكانت أولى المساعدات المصرية ممثلة في اليخت انتصار الذي غادر ميناء طرابلس في صباح يوم 10 ديسمبر في طريقه إلى الإسكندرية(**أنظر الملحق رقم 05 ص110**)، ويذكر فتحي الديب في هذا السياق بأنه :" **قابل الرئيس جمال عبد الناصر في نهاية الأسبوع الثالث من نوفمبر 1954 وعرض عليه ظروف الكفاح الجزائري ... ّ فقرر بلا تردد استخدام إحدى قطع أسطولنا البحري لنقل الكمية اللازمة لدعم قدرات المكافحين ، وإتصل فورًا بالصاغ عبد الحكيم عامر لإصدار أوامره إلى قائد السلاح البحري، اللواء سليمان عزت ليقوم بإعداد المطلوب وليتفق معي على أسلوب وطريقة التنفيذ، ... ّ وتم إختيار اليخت انتصار... وتضمنت الشحنة الكميات التالية : 100 بندقية لي أنفليد – 10 رشاش برن – 25 بندقية رشاش تومي 45 ر – 5 كأس إطالق – 80 ألف طلقة 303 ر – 18 ألف طلقة 303 ر للبرن – ألف طلقة 303 ر 2 (جارته –**

---

[1]-رمزي حوحو، **الحدود بين الإرهاب الدولي و حركات التحرر الوطني-وفقا لأحكام القانون الدولي**،"**مجلة المفكر**"،العدد3، بسكرة، د/س، ص58.

[2]-مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 -1962**، مرجع سابق، ص202.

[3]-فتحي الديب، مصدر سابق، ص400.

[4]-عمار بن سلطان، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، 2007 ، ص129.

24650 طلقة 45 ر للتومي – 120 قنبلة يدوية ميلز"[1]. وبهذا تمت أولى مساعدات لدعم الثورة الجزائرية فيّ سرية تامة و هدوء كامل فقد قدمت مصر أكبر مساعدة عسكرية للجزائر سنة 1955 كما حرصت على توفير كافة الإمكانيات للثوار الجزائريين[2].

كذلك قدم جمال عبد الناصر وعد للثوار الجزائريين بتزودهم بالأسلحة و العتاد الحربي عند إندلاع الثورة الجزائرية، وقد أوفى هذا الأخير بوعوده، وقامت الحكومة المصرية بإرسال يخت الملكة دنيا المزود بالسلاح، إلى جانب مجموعة من الطلاب العسكريين الذين تلقوا تدريباتهم بالأراضي المصرية منهم بوخروبة[3].

كما قامت مصر بشراء السلاح من المهربين الدوليين لصالح الثورة الجزائرية، وفي حالة خاصة قامت مصر بتزويد الجزائر بسلاح من المخازن المصرية.

و كانت ليبيا الطريق البري للسلاح القادم من مصر، بالإضافة للطريق البحري وذلك من خلال إفراغ السفن المصري للحملات السلاح في ليبيا. ثم تنتقل برًا إلى الحدود الجزائرية التونسية، من هذه السفن نذكر يخت **جود هوب**، و **سفينة اتوس**، **سفينة الانتصار**، و **سفينة فاروق**[4].

وفي ظل الحصار الفرنسي على الحدود الشرقية،كانت مصر هي الملاذ الوحيد بالاعتماد عليها بحرًا لنقل السلاح إلى الجزائر، ففي 02 جوان 1957 تم شحن سفينة **خوان إيلوكاس** الإسبانية بسلاح من مصر إلى الجزائر.

و تمثلت المساعدات العسكرية المصرية للجزائر في :

–ديسمبر1954 إقلاع سفينة الانتصار باتجاه شرق طرابلس محملة بسلاح لصالح الثورة الجزائرية،[5] التابع للقوات المصرية ونزل بأحد موانئ ليبيا المهجورة قرب طرابلس وتكفل بها مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا، وكذا العميد عبد الحليم درنة، لتنقل الأسلحة إلى منزل ضابط ليبي حفاظًا على السرية، ويوم 08 ديسمبر 1954 كانت الشحنة جاهزة لتأخذ إلى طريقها على الجمال سالكة الجنوب التونسي لتصل إلى الجزائر وكانت الشحنة مكونة كما يلي:

100 بندقية انجليزية علامة.303

---

[1]– فتحي الديب، مصدر سابق ،ص ص62–64.

[2]–بسمة خليفة أبو لسين، **الليبيون والثورة الجزائرية–دراسة جهود لجنة جمع التبرعات للمساعدات الجزائرية في إقليم ولاية طرابلس الغرب (1954–1962)**، الجزائر: دار الرائد للكتاب،2010، ص133–134.

[3]–عمار بخوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962**، بيروت: دار الغرب الإسلامي،1997، ص382.

[4]–أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية1954–1956**، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لحضر (باتنة): كلية الأداب و العلوم الإنسانية، 2006، ص355.

[5]–فتحي الديب، مصدر سابق، ص336.

10 رشاش تومسون.

08 ألاف طلقة للبنادق.

18 ألف طلقة للرشاش.

1000 طلقة خارقة.

100 طلقة خارقة للدروع الخفيفة.

24000 طلقة لرشاش تومسون.

120 قنبلة يدوية.

-نفس السفينة و في فيفري 1955 قامت بشحن حمولة من الأسلحة الموجهة للناحية الغربية[1].

-مارس1955 توجه يخت الملكة دنيا لجهة وهران استلام الحمولة التي بلغت 16.5 طن من السلاح الشهيد العربي بن مهيدي[2].

-سنة 1956 تحويل سفينة "اتوس" المعبأة بسلاح لصالح الجبهة الغربية لجيش التحرير **(أنظر الملحق رقم 06 ص111)**رقم و وقع العدوان الثلاثي على مصر و الغزو التأديبي و إنذار لكل من تسول له نفسه في مساعدة الجزائر[3].

-20 نوقمبر1956 وصل كمية كبيرة من السلاح من مصر إلى تونس، وزعها العقيد بن عودة على الولايات العسكرية.

-كانت مصر ميداًنا لتدريب العسكري للشبان الجزائريين.

-6 فيفري 1957 وصول شحنة للسلاح عن طريق الحدود الليبية المصرية إلى المناضل أحمد محساس.

أما فيما يخص جمع و نقل السلاح، فقد كانت الإسكندرية هي مركز جمع السلاح، وخط النقل كان من مصر على متن شاحنات تملكها الثورة، وشاحنات لليبي سالم شلبك، وطريق هذه الحملات هي كتالي: موسى مطروح، بنغازي، طرابلس، تونس، الحدود الشرقية[4].

فلقد تلقت الثورة الجزائرية سنة 1955 دعمًا ماليًا قدره 80 ألف جنيه كدفعة أولى، عن طريق جامعة الدول العربية، حيث قام أحمد بن بلة بتقسيمها، حيث أعطى 30 ألف جنيه لبعثة القاهرة، وباقي المبلغ إشترى به

---

[1] – Jacques Guillon ،**la contre bande des armes pendant la Guerre d'Algérie dans RHA**, paris 1992, P118.

[2]–عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص67.

[3]–مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 –1962** ، مرجع سابق، ص204.

[4]–**التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1956–1962)**، الجزائر :منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، د/س، ص96.

كمية من أسلحة المقاومة التونسية في ليبيا، كما قامت مصر بوضع عدة قواعد في خدمة الثورة نذكر منها : سيوة، أنشاص، مرسى مطروح، لتدريب الثوار الجزائريين على عمليات القذف بالقنابل، والهجمات الليلية وأعمال الإشارة بمدرسة الإشارة المصرية بمصر الجديدة[1].

بعد تأميم قناة السويس، ذهب وفد جزائري لتقديم التهنئة للرئيس جمال عبد الناصر بهذه المناسبة وفد. وقد قابل الرئيس المصري هذا الوفد المتكون من: أحمد بن بلة، محمد خيضر، أحمد توفيق المدني، وقال لهم : " **أما قضية الجزائر المجاهدة فنحن منذ البداية معها، وسنظل إلى نهاية المشرفة معها، هي منا ونحن منها ، ولا ريبّ أن الأخ ابن بلة قد أخبركم بما بذلنها من جهود في قضية السلاح ، وما بعثنا به وما نبعث به إلى الجزائريين ، وذلك سيزداد بفضل الجهود المشتركة، فكونوا واثقين من النصر الذي لا ريب فيه ، وأما من حيث المال فأنا أقرر الآن أمامكم أن المداخيل الأولى من قناة السويس ستكون لكم خاصة،إلى غاية ثلاثة ملايين جنيه– ثلاثة ملايين فرنك –وستوضع في حسابكم الخاص**"[2].

وقدرة كمية السلاح التي تلقتها الجزائر من مصر خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 1958 إلى فيفري 1959(**انظر الملحق رقم 07 ص 112**).

رغم كل المحاولات الفرنسية لإجهاض هذا الدعم والمساندة المطلقة، إلا أنها في الأخير إستسلمت وفشلت وخضعت للأمر الواقع، وآمنت بأن الثورة الجزائرية ثورة ناضجة وواعية لكل ما تقوم به، وبالتالي هذا الذي تطرقنا إليه من مظاهر الدعم المصري للثورة من الناحية المادية ما هي إلا أمثلة بسيطة بخصوص هذا الجانب، لأن هذه النقطة لا يمكن الإلمام بها في بضع صفحات.

ب–الدعم السياسي:

لم يقتصر دعم مصر للقضية الجزائرية على جانب معين، فبالإضافة للدعم اللوجستيكي قدمت مصر د عمًا سياسيًا ومعنويًا أعطى دفعًا قويًا للثورة، وزاد من معنويات جيش التحرير الوطني و الشعب الجزائري، لذالك سنحاول التطرق إلى بعض مظاهر هذا الدعم:

كانت البداية مع الجانب الإعلامي، حيث سُخرت أجهزة الإعلام المصرية لخدمة القضية الجزائرية و ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وفي مقدمتها إذاعة صوت العرب التي كانت تقوم بنشر أخبار المجاهدين الجزائريين. وفي هذا الصدد يقول أحد أعضاء الستة: " **لقد خرجت و معي بيان أول نوفمبر، وكنت أظن أنني سأصل**

[1]–عمار زيان، **العلاقات الجزائرية المصرية في عهد الرئيس أحمد بن بلة ما بين 1962–1965(الميدان الثقافي أنموذجا)**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر(2):كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،2015، ص27.

[2]–عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص 15.

القاهرة في الوقت المناسب بنية إذاعة البيان على أمواج صوت العرب، لكنني تعطلت في بارن في سويسرا بسبب إجراءات التأشيرة، الأمر الذي اضطرني إلى إرسال البيان بالبريد..."، وإذاعة صوت العرب كانت أول من نشر أول بيان للثورة الجزائر، بالإضافة إلى البيانات الأخرى[1]. وشكلت ضغط سياسي على الحكومة الفرنسية وأعتبرت مصدر الخطر كله، وفي تصريح أحد النواب الفرنسيين عن إذاعة صوت العرب، يقول: " إن الشر جاء من إذاعة القاهرة" [2].

كانت مصر أرضية الانطلاق ومحور النشاط الرئيسي للوفد الخارجي، ساندت الجزائريين في حقهم في الحرية في المحافل الدولية[3]. وأحتضنت أعضاء الأحزاب السياسية مثل: حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وجبهة التحرير الوطني، وإستقبال مصر للعديد من الطلاب الجزائريين. وعلى الصعيد السياسي كذلك كانت القاهرة مركز النشاط السياسي للثورة الجزائرية، ففيها عقدت محادثات بين ممثلين عن جبهة التحرير وممثلين عن الحكومة الفرنسية خلال شهر مارس و أفريل 1956 لكنها باءت بالفشل، كذالك احتضنت القاهرة في أوت 1957 المؤتمر الثاني لمجلس الوطني للثورة وتم فيها الإعلان عن تشكل أول حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية في 19سبتمبر 1958[4] **(أنظر الملحق رقم08 ص113)**.

وتعتبر مصر السباقة بإعلانها مساندة الثورة، ولقد وجدت الوفود والبعثات الجزائرية كل أنوع المساندة والدعم وبقوة خاصة في مؤتمر القاهرة 1957/12/26[5]، هذا ما سهل على أعضاء الوفد الخارجي تمتين علاقاتهم مع ممثلي الدول الأجنبية على الأرضي المصرية، ومع الهيئات والمنظمات الدولية منها منظمة التضامن الافرو–أسيوية التي كانت تترأسها مصر[6]، هذا ما ساهم في إعطاء القضية الجزائرية بعد دولي. وقد اعترفت الدبلوماسية الجزائرية بفضل مصر على الثورة الجزائرية وأنها مكنت جبهة التحرير من الدخول إلى الساحة الدولية بقوة[7].

ترتب عن دعم مصر المطلق للجزائر وقضيتها زيارة رئيس خارجية فرنسا كريستيان بينو للقاهرة، و طلبه من عبد الناصر التوقف عن مساندة الجزائر، هذا الأخير رفض التخلي عن الواجب القومي اتجاه القضية

---

[1]– محمد عباس، **ثوار عظماء**، الجزائر: مطبعة دحلب،1991، ص67.

[2]–مولود قاسم نايت قاسم، **ردود الفعل الأولية داخليا و خارجيا على غرة نوفمبر**، قسنطينة: دار البعث، 1983، ص94.

[3]–شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط2، 2002، ص192.

[4]–إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار هومة، 1999، ص36.

[5]–الغالي غربي، **فرنسا و الثورة الجزائرية 1954–1958 دراسات في السياسات و الممارسة**، الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009، ص491.

[6]– إسماعيل دبش،مرجع سابق، ص36.

[7]–أحمد سيعود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني أول نوفمبر 1954–15 فيفري1957**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 1997، ص15.

الجزائرية، فكانت مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي إنتقاماً منها[1] بعد قيام فرنسا باختطاف قادة الثورة الخمسة في حادثة الطائرة، أو ما يسمى بحادثة القرصنة الجوية، في 22 أكتوبر1956. قامت مصر بإبلاغ وزارة الخارجية كل السفارات العربية و الأجنبية عن خلفيات الحادثة ورفعت القضية إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبة منه التدخل الفوري للإفراج عن القادة المختطفين ومحاولة الرئيس جمال عبد الناصر تدبير عملية هروبهم من السجن لكن العملية فشلت[2].

كذلك قامت مصر بالوقوف إلى جانب الجزائر في مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وجاء في العدد25 لجريدة المجاهد أن جمال عبد الناصر بعث برقية يساند فيها الشعب الجزائري، حيث كتبت: " **بعث الرئيس جمال عبد الناصر برقية تأييد للحكومة الجزائرية جاء فيها أن الجمهورية المتحدة تساند بكل الوسائل كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية و الاستقلال ...**" [3].

ولقد ساندت مصر الجزائر في العديد من المناسبات، حيث وقفت إلى جانبها في مفاوضات إيفيان. وقامت وزارة الخارجية المصرية بإصدار بيان مساندة في 18 ماي1961 [4]، و فيما يلي يمكننا تلخص الدعم السياسي المصري في النقاط التالية:

-سماح الحكومة المصرية لكل الشخصيات الثورية والوطنية الجزائرية من استعمال أراضيها و سماح لها باستعمال الصحف و الجرائد ووكالات الأنباء المصرية [5].

-دعم مصر للجزائر في المؤتمرات العربية و الدولية و الإقليمية و إيصال صوت الجزائر للعالم منها هيئة الأمم المتحدة، ففي مصر انعقدت العديد من المؤتمرات لمساندة الثورة، كمؤتمر جميع الشعوب إفريقيا الثالث بين 25-31 مارس 1961، والمؤتمر الأول للتضامن بين الشعوب الإفريقية و الأسيوية في 26 ديسمبر 1957، كلها دعمت كفاح الشعب الجزائري.

-التوسط من أجل الإفراج على زعماء الثورة الخمسة إثر إختطاف طائرتهم في 22 أكتوبر 1956.

- مساندة التنظيمات المصرية غير سياسية للثورة مثل الاتحادات النسائية و الهيئات العمالية و الاتحادات الطلابية و مجالس الجامعات ...الخ إلى جانب علماء الدين برئاسة جامع الأزهر[6].

---

[1]-ناصر نواف، **جمال عبد الناصر في ميزان التاريخ**، الأردن: منشورات دار دجلة، 2014، ص145.

[2]-محمد بلقاسم و آخرون ، مرجع سابق، ص172.

[3]- مجلة المجاهد، العدد52، بتاريخ9 ديسمبر 1960، ص 22.

[4]-عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص175.

[5]-مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 -1962** ، مرجع سابق، ص192.

[6]-رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، د/ب: دار روبابريتت للطباعة،1997، ص96.

-الدعاية للقضية الجزائرية من طرف المؤسسات المصرية منها "جماعة الكفاح من أجل تحرير الشعوب الإسلامية"، مؤتمر الخريجين العرب[1].

- احتضنت مصر إجتماعات مجلس الثورة ولجنة التنسيق و التنفيذ.

-الإعلان عن الحكومة المؤقتة من القاهرة في 19سبتمبر1958[2].

-مظاهرات في شوارع المصرية تنديد بالاستعمار الفرنسي للجزائر.

-ساندت مصر المفاوضات الجزائرية الفرنسية حتى توقيع اتفاقية إيفيان سنة 1962[3].

ولقد كانت للعلاقات المتينة التي جمعت أحمد بن بلة وجمال عبد الناصر منذ بداية الخمسينيات دورًا كبيرًا في مساندة مصر للثورة وإيمانها بها، وتقديم الدعم لها بشتى أشكاله و الدفاع عن الجزائر وثورة الفاتح من نوفمبر في الخارج ، ولقد ارتبط بن بلة بصداقة عميقة مع جمال عبد الناصر وساند أفكاره القومية[4].

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية المصرية بعد الاستقلال

الجزائر ومصر كانتا " **صوتًا واحدًا وإتجاهًا واحدًا وتعاونًا واحدًا** "، وكانت مصر بالنسبة للجزائر والجزائريين رمزا للوحدة العربية، وهي البلاد المناصرة لكل حق، بينما كان عبد الناصر "ظاهرة مقدسة" [5].

أ-زيارة عبد الناصر للجزائر:

و من بين مظاهر العلاقات السياسية بين البلدين بعد الإستقلال التي تجسد اواصر التعاون نذكر الزيارات التى كانت تتم على مستوى القيادة ، ولعل أهم هذه الزيارات هي تلك التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر إلى الجزائر في 4 ماي 1963 **(أنظر الملحق رقم09 ص117،116،115)**. فيذكر محي الدين عميمور "**أن شهر ماي 1963 شهد حادثا بارزا في العلاقات الجزائرية المصرية ، إذ قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة تاريخية إلى الجزائر إستقبلا فيها إستقبالا هائلا لم يعرفه خارج بلاده إلا مرتين ،الآولى في دمشق عام 1958 والثانية في الخرطوم عام 1967 ، واضطرت السلطات الجزائرية إلى تغيير السيارة الرسمية ثلاث**

---

[1]-مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**،**مرجع سابق** ، ص192.

[2]-عبد النور حيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006، ص194.

[3]-رأفت الشيخ، مرجع سابق ، ص97.

[4]-نور الدين حاروش ، **رؤساء الجزائر** ،الجزائر: دار الأمة ، 2012، ص ص147-148.

[5]-موقع الجزيرة، **بن بلة يروي علاقاته بناصر و مناصرته الثورات** ، متاح على:http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness ، بتاريخ2016/10/13.

مرات لعجزها عن الحركة أمام حماس الجماهير ،بحيث تم اللجوء في نهاية الأمر إلى استعمال سيارة مطافئ [1] "

ب-**حرب الرمال1963:**

لقد كان للمغرب أطماع توسعية على حساب الأراضي الجزائرية حيث قام المغرب بعرض خريطة يدعي فيها الحدود التاريخية للمغرب **قبل** دخول الإستعمار الفرنسي و الإسباني للمغرب. وقد ردت الجزائر على المغرب بان " **كل الأراضي التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي وقام جيش التحرير الوطني بتحريرها هي أراضي جزائرية". وفي هذا السياق قال هواري بومدين: " كل حبة رمل حررناها من أيدي الاستعمار الفرنسي باسم الثورة الجزائرية هي ملك للجزائر**".

بعد الاستقلال قام المغرب بإرسال جنود إلى حاسي البيضاء الواقعة بتندوف، والتي يدعي أن له حقوق فيها من بحجة جلب الماء. وقد وجهت الجزائر للمغرب إنذار بعدم تكرار العملية لكن المغرب عاود الكرة، فوقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين وكان من نتائجها قتلى و جرحى من الطرفين، ومنها دخلت الجزائر و المغرب في حرب دامية من 19 أكتوبر الى2 نوفمبر 1963، سميت " **بحرب الرمال**" .

في تلك الفترة كانت الجزائر حديثة الإستقلال وكانت تعاني من تمرد شعباني في الجنوب و قوات محند أولحاج حسين في القبائل، بالإضافة إلى نقص الأسلحة و الذخيرة. في المقابل كان المغرب يملك جيشا أكثر تنظيما عدة و عتادًا، هذا ما ترتب عنه محاصرة قوات من الجيش الجزائري في منطقة بوعرفة، وأسر العديد من الجنود. قام أحمد بن بلة بتوجيه صرخته المعروفة بكلمة حقرونا، وتجاوزت هذه الصرخة حدود الوطن لتصل إلى عدة دول من بينها مصر[2]، التي وقفت إلى جانب الجزائر عند تعرض أراضيها للاجتياح من طرف القوات المغربية سنة 1963. وكانت مصر أول من لب نداء أحمد بن بلة للمساعدة، ودعمت الجزائر بكل ثقلها السياسي والعسكري، حيث يقول العقيد الطاهر الزبيري: " **أما مصر جمال عبد الناصر، فأرسلت إلينا كتيبة من الرجال وزودتنا بسرب مشكل من ست طائرات مقاتلة ولكننا لم نستعملها خلال الحرب**"، وهددت مصر المغرب بتدخل عسكري إذا واصلت تعديها على الأراضي الجزائرية[3].

وواصل جمال عبد الناصر دعمه الغير مشروط للجزائر في هذا الصراع إلى غاية عقد قمة "**باماكو**"و انتهاء الحرب[4]، بحيث قامت مصر بمبادرة لتسوية النزاع جاءت على شكل خطابات وجهها الرئيس عبد الناصر

---

[1]-محي الدين عميمور، **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، الجزائر: دار هموم،2010، ص56.

[2]-الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري**، الجزائر:الشروق للإعلام و النشر،2011، ص ص41-43.

[3]-نفس المصدر، ص ص47-48.

[4]- محي الدين عميمور، مرجع سابق ، ص69.

إلى رؤساء المغرب وتونس و الجزائر و ليبيا وما جاء في خطابات وقف إطلاق النار،عودة القوات المسلحة إلى مواقعها ،وقف حملة التعبئة النفسية.

لكن المغرب رفض مبادرة مصر بحجة مساعدة مصر عسكريا للجزائر وأعتبرتها تدخلا في النزاع.

ج- الانقلاب العسكري 1965:

تربط احمد بن بلة و جمال عبد الناصر علاقة عميقة من الصداقة والتفاهم و تقارب وجهات النظر بين الزعمين، فلقد ساند أحمد بن بلة الناصرية والأفكار القومية، حيث أعتبر جمال عبد الناصر رجلاً عظيمًا ساند ودعم الثورة بكل إمكانياته وكان إلى جانب الجزائر، ودليل على ذلك خروج الآلاف من الجزائريين إلى الشارع يوم وفاته[1].

فلقد بقي جمال عبد الناصر وفًيا لأحمد بن بلة طول فترة حكمه من 29 سبتمبر 1962 إلى غاية الانقلاب عليه من طرف وزير الدفاع هواري بومدين في 19 جوان 1965، وهناك من يسمي هذا الانقلاب باسم التصحيح الثوري وخاصة هواري بومدين والموالين له. ولقد إستولى على السلطة وقام بسجنه وبقي في السجن مدة 13 سنة من 1965 إلى غاية بداية سنة 1980. ولم يجد أحمد بن بلة في تلك الفترة من يقف إلى جانبه ويسانده في الداخل، لكنه وجد المساندة من الخارج، و تحديًا من طرف جمال عبد الناصر الذي أرسل زكريا محي الدين إلى الانقلابيين وطالب منهم أن لا يقوموا بمحاكمة أحمد بن بلة وأن لا ينفذوا حكم الإعدام في حقه حفاظًا على سمعة الثورة ورجالها، لكن طلب الرئيس جمال عبد الناصر قوبل بالرفض، وذلك بسبب ميل جمال عبد الناصر الكبير لبن بلة[2].

و ظل بن بلة تحت الإقامة الجبرية منذ 19 جوان 1965 إلى غاية إطلاق سراحه في فترة حكم الشاذلي بن جديد في 4 جويلية 1979 [3].

وقد أثار اعتقاله ضجة وردود على المستوى العالمي، فعربًيا قام جمال عبد الناصر بطلب الإفراج عنه 12 مرة لكن هواري بومدين رفض، ولقد قالت محامية أحمد بن بلة مادلين فيرون أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر خطط لمحاولة هروب أحمدبن بلة من السجن حيث شكل فريقً ا مسلحًا للقيام بهذه العملية لكن أكتشف أمره في الساعات الأخيرة و فشلت العملية [4].

---

[1]-نور الدين حاروش ،مرجع سابق ، ص 133.

[2]- عمار زيان، مرجع سابق، ص24.

[3]-لخضر بورقعة ، **شاهد على اغتيال الثورة** ،الجزائر: دار الأمة ، ط2، 2000 ، ص 160.

[4]-ميرل روبير، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها عليه**، ترجمة: العفيف لخضر، بيروت: دار الآداب، ط1،1979، ص8.

د-التعاون الجزائري المصري في حركة عدم الانحياز:

شهدت العلاقات الجزائرية المصرية تنسيقًا واضحًا في حركة عدم الانحياز، ودعم منظمات الوحدة الإفريقية والحركات الوطنية في العالم الثالث. ورغم تأثرها في بعض حالات الخلاف بين البلدين و إختلاف الرؤى والتوجهات، نذكر منها أزمات الصراع المصري الليبي و النزاع الجزائري المغربي [1].

هـ-حرب جوان 1967:

شاركت الجزائر إلى جانب مصر في حرب جوان 1967 ضد إسرائيل، حيث قامت الجزائر بقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مساندة لمصر وذلك بسبب الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل [2]. وبعد الهزيمة وقفت الجماهير الجزائرية إلى جانب الشعب المصري في مظاهرات عارمة داعمة له و تبنت الجزائر نفس الموقف في حرب الاستنزاف مع إسرائيل، بحيث فقدت فيها في الشهر الأول حوالي 17 جنديا [3].

و-حرب أكتوبر 1973:

تواصلت علاقات التعاون الجزائرية المصرية بعد 1962 وهنا جاء الدور على الجزائر لرد الجميل وتقديم الدعم ومساندة للجمهورية المصرية، ومشاركة الجزائر في حرب أكتوبر1973، بحيث طلب هوارى بومدين من الاتحاد السوفيتي شراء طائرات وأسلحة لإرسالها إلى المصريين عقب وصوله معلومات تفيد بأن إسرائيل تنوي الهجوم على مصر.

وباشر الرئيس الجزائري إتصالاته مع السوفيت لكنهم طلبوا مبالغ ضخمة فما كان من الرئيس الجزائري إلا أن أعطاهم شيكا «**على بياض**» وقال لهم "**أكتبوا المبلغ الذي تريدونه**"، وهكذا تم شراء الطائرات والعتاد اللازم ومن ثم إرساله إلى مصر، ولم يغادر بومدين موسكو حتى تأكد من أن الشحنات الأولى من الدبابات قد توجهت بالفعل إلى القاهرة.

مشاركة الجزائر لمصر في حرب أكتوبر لم تكن بالدعم المادي فقط بل أن الجنود الجزائريين حاربوا جنبا إلى جنب مع الجنود المصريين، فشارك الجيش الجزائري على الجبهة المصرية بفرق من المشاة، كما أمد مصر

---

[1]-على محمد مجيد، **العلاقات المصرية الجزائرية في ظل حكم هواري بومدين1965-1978**، رسالة ماجستير، جامعة(المنصورة): كلية الآداب، 2016، ص127.

[2]-محي الدين عميمور، مرجع سابق، ص4.

[3]-الطاهر الزبيري، مصدر سابق ، ص165.

بـ 96 دبابة و32 آلية مجنزرة و12 مدفعا و16 مدفعا مضادا للطيران وما يزيد على 50 طائرة حديثة من طراز ميج 21 وميج 17 وسوخوي7 [1].

ز –اتفاقية كامب ديفيد:

توترت العلاقات الجزائرية– المصرية من أواسط السبعينيات، وصلت إلى حد قطع العلاقات تماًما. وجدير بالذكر أن العلاقات الجزائرية –المصرية علاقات فريدة من نوعها ولها أهمية كبيرة بالنسبة للبلدين أو بالنسبة للوطن العربي، لذالك كان من الضروري بناء هذه العلاقات على أساس المصالح المشتركة للبلدين، والمصالح الاستراتيجة للوطن العربي[2] أكتوبر مع الاتفاق الأول لفصل القوات، وإعادة فتح قناة السويس سنة 1975 والإتفاق الثاني لفصل القوات مع إسرائيل، بالإضافة إلى زيارة السادات لإسرائيل واتفاقية كامب ديفيد(*) وأخيرا معاهدة السلام، هذا ما أدى إلى شحن وتوتر العلاقات المصرية–العربية، وتم اتخاذ إجراءات عقابية عليها في قمة بغداد[3].

وكان موقف الجزائر واضح وضد هذه الخطوة غير المتوقعة، بحيث ندد وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة السادات، وقال: " **إن القرار المصري يتعارض مع قرارات مؤتمر القمة العربية**"، **وصرح كذلك:** " **هذه سياسة جدية تثير الحيرة وستكون لها ذيول خطيرة وعميقة، وليس من حق أحد أن ينتهجها باسم الأمة العربية**". **ونشرت صحيفة الشعب الجزائري تعليقا على زيارة السادات بقولها:** " **إن زيارة السادات ليست فقط تحدًيا للتضحيات شهداء النضال العربي و وإنما إستهانة واحتقار لمشاعر الأمة العربية و إمعانًا في تعميق تمزقه...**" [4].

وفي الجزائر وقعت مظاهرات شعبية واسعة في العاصمة استنكارًا وتنديدًا لزيارة السادات، وإتجهت إلى مقر السفارة المصرية بالجزائر، وقوبلت بإطلاق النار من طرف حراس السفارة. ولقد عدت الجزائر زيارة السادات لإسرائيل ضربة موجعة في ظهر الآمة العربية [5]. وصرح الرئيس هواري بومدين بأن الجزائر تعتبر زيارة السادات

---

[1]–بوابة إفريقيا الإخبارية، **في ذكرى إعلانها جمهورية رسمية...مصر و الجزائر ملامح وطنية مشتركة**، متاح علي: http://www.afrigatenews.net/content ، بتاريخ 2018/09/26.

[2]–محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص60.

[*]–**اتفاقية كامب ديفيد**:اتفاقية تم التوقيع عليها في 17 سبتمبر 1978 بين محمد أنور السادات و مناحيم بيغن في منتجع كامب ديفيد في ميريلاند ،حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر .ونتج عنها حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام1979 إلى عام. 1989 .اتفاقيات كامب دافيد كانت عبارة عن ورقتين أو اتفاقيتين: الأولى كانت عن إطار السلام في الشرق الأوسط و الثانية كانت عن إطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر و إسرائيل.(أنظر: مؤسسات الدراسات الفلسطينية، **اتفاقية كامب ديفيد و أخطاره عرض وثائقي، "مؤسسات الدراسات الفلسطينية"**،1978 ، ص03).

[3]–سعد الدين إبراهيم، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد83، بيروت، دس، ص3.

[4]–غازي الخليلي، **تلك الزيارة و المواقف العربية منها،" شؤون فلسطينية"**، العدد 75/74، بيروت، جانفي–فيفيري، 1978، ص218.

[5]–حسن أبو طالب، **عروبة مصر بين التاريخ و السياسة**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث و التدريب، 1996، ص515.

لإسرائيل متساوية في خطورتها لقيام إسرائيل ذاتها، وفي بيان رسمي للحكومة الجزائرية أعلنت فيه أن زيارة السادات تشكل عامل تفرقة، ولا يمكن أن تخدم إلا أعداء الأمة العربية[1].

وإثر توقيع السادات لمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، ظهرت العديد من مواقف الاستنكار منها موقف جبهة الصمود و التصدي(*)، حيث إتخذت جملة من القرارات في المؤتمر المنعقد في 02 سبتمبر 1977 منها: قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، والعمل على نقل مقر الجامعة العربية وفروعها من القاهرة، وإختيار مقر جديد لها من بين إحدى العواصم العربية ودعم نضال الشعب المصري[2]، بالإضافة لسحب سفراء الدول العربية من مصر ماعدا سفير سلطنة عمان. وتم الاتفاق على نقل مقر الجامعة العربية إلى الأراضي التونسية[3]، وتم قطع العلاقات بين دول جبهة التصدي و الصمود و مصر في 05 سبتمبر 1977 [4].

و قال عبد العزيز بوتفليقة" **إن الأمة العربية لا يمكن أن تنتهج مثل هذه السياسة و ما من أحد يملك حق انتهاجها باسمها ...وأن هذه الخطوة تطرح في الواقع مشكلة إعتراف مصر أو عدم إعترافها بإسرائيل**"[5].

إنعقدت الدورة الثانية لجبهة الصمود والتصدي في الجزائر من 2-4 فيفري 1978، وأتخذ المؤتمر جملة من القرارات منها دعم سوريا و منظمة التحرير الفلسطينية و الشعب المصري[6].

وهكذا تأزمت العلاقات الجزائرية المصرية بسبب زيارة السادات لإسرائيل التي إعتبرها بومدين كيوم إعلان قيام إسرائيل، وسعت الجزائر لقيادة دول الرفض من أجل تطبيق عقوبات على مصر وإزدادت العلاقات توتر بين الجزائر و مصر عند توقيع اتفاقية كامب ديفيد و بعدها توقيع اتفاقية السلام[7].

---

[1]-جعفر الحسني، **السادات في الكيان الصهيوني-تقرير إخباري، "مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** "،العدد26 ، فيفري 1978، ص89.

(*)-**الصمود والتصدي:** تكونت من الجزائر-سوريا-العراق-ليبيا-اليمن الجنوبية-ة منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكلت أعقاب مبادرة السلام و الجبهة تتبنى نهجا سياسيا مناهضا لأي تفاوض مباشر مع إسرائيل و رافضا لمبادرة السلام المصرية،و تمسكها بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية و اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية،و حق تقرير المصير و بعروبة القدس (انظر: **من مؤتمر كامب ديفيد إلى محدثات واشنطن ،"مجلة السياسة الدولية**" ،مركز ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام،العدد55، 1979، ص47).

[2]-على محمد مجيد، مرجع سابق، ص90.

[3] -صالح عباس الطائي، **السياسة الخارجية العراقية**، رسالة ماجستير، جامعة(بغداد): كلية العلوم السياسية، 1980، ص269.

[4]-على محمد مجيد، مرجع السابق، ص90.

[5]- جعفر الحسني، مرجع السابق، ص89.

[6]- طاهر شاش، **المواجهة و السلام في الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الشروق،1996، ص109.

[7]-على محمد مجيد، مرجع سابق، ص94.

المبحث الثاني: المحددات السياسية والإقتصادية.

عرفت كل من الجزائر و مصر جملة إصلاحات سياسية وتحولات اقتصادية في فترة متزامنة زادت من التقارب والتعاون بين البلدين، بحيث أن قضية الإصلاح السياسي والتحولات الاقتصادية في كل من مصر والجزائر طرحتها الإدارة الأمريكية في المرحلة الراهنة في إطار ما يطلق عليه الشراكة الحقيقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية كجزء من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث عملت هذه الإصلاحات في دفع الدولتين إلى إتجاه نحو مزيد من سياسات التعاون في المجالات السياسية و الاقتصادية[1].

المطلب الأول: التحولات الدولية والإصلاح السياسي في الجزائر و مصر

إن أهم ما ميز الوضع السياسي في البلدان العربية بعد حصولها على الإستقلال، هو وجود نخب مسيطرة على السلطة بشكل مطلق لما تتميز به من نفوذ و سلطة .

حيث شهدت النظم السياسية في البلدان العربية تدخل الجيش في سياساتها بكل الوسائل و الطرق. وقد تم هذا التدخل بطريقتين، إما عن طرق الضغط على رؤساء الدول لتحقيق مصالحهم أو عن طريق الانقلاب العسكري، ففي مصر انقلاب جمال عبد ناصر على محمد نجيب، وفي جزائر انقلاب هواري بومدين على أحمد بن بلة، بحيث يمكن لهذه الضغوطات أن تجر الدول إلى الدخول في نزاعات خارجية وبالتالي تدخل المؤسسة العسكرية عن طريق تقديم ومساندة أحد عناصر النخبة العسكرية في العمل السياسي[2].

و منه تميز الحكم في الجزائر ومصر بسيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم، وعلى السياسات الخارجية والداخلية.

في ظل هذه الظروف التى تعيشها الدول العربية، أصبحت تعاني من مشاكل داخلية وضغوطات، ومن التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية. ومن بين هذه الضغوطات نجد: مشروع الشرق الأوسط الكبير بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الديمقراطية في المنطقة وحماية حقوق الإنسان، الشراكة الأورومتوسطية، وسياسة الجوار الأوروبي،و" مشروع الإتحاد من أجل المتوسط"مؤخراً وكل ذالك لحماية مصالحها في المنطقة، ومن أهداف مشروع الشرق الأوسط هو دعم الكيان الصهيوني في المنطقة[3].

---

[1]–ثناء فؤاد عبد الله، **الإصلاح السياسي...خبرات عربية(مصر :دراسة حالة)**، متاح على: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7297/1/D0916.pdf ، بتاريخ2018/03/03.

[2]–على الدين هلال،نيفين مسعد،مرجع سابق، ،ص ص66-67.

[3]– ياسين السيد،**الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي و السراب الديمقراطي**، القاهرة: دار ميريت،2005، ص ص91-93.

ضف إلى ذالك وجود متغيرات إقليمية ساهمت بشكل كبير في الإسراع في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر ومصر، وانطلاق شرارة الربيع العربي في بلدان العالم العربي، وامتدادها الواسع من بلد إلى أخرى، بحيث كانت البداية من تونس في 14 جانفي 2011، وانتقلت إلى مصر 25 جانفي 2011، ثم الثورة في اليمن وليبيا، وسوريا التي لا تزال الحرب فيهما إلى حد اليوم[1].

كذالك من أسباب توجه الجزائر ومصر إلى عملية الإصلاح السياسي هو رغبتها في الاندماج والاستفادة من الإقتصاد العالمي عن طريق الانضمام إلى المؤسسات المالية الدولية، إلا أن من شروط الانضمام إلى هذه المؤسسات هو إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية مثل تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة، المتمثلة في انتهاج نظام سياسي تعددي ديمقراطي يضمن الحقوق المدنية و السياسية للأفراد[2].

من جهة أخرى، فلقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 دورًا في دفع عجلة الإصلاح السياسي في الدول العربية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذالك التاريخ أصبحت تنظر للعالم العربي على أنه مصدر الإرهاب العالمي ذلك لما تتميز به الدول العربية من غياب الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان، وعدم التداول على السلطة، وذلك في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هو مغذي لظاهرة للإرهاب. ولدعم الديمقراطية وعملية الإصلاح في العالم العربي قامت الولايات المتحدة بإعلان عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير في 2004، ووسعت إلى توسيع مساعداتها من أجل دعم العمل الديمقراطي في شمال إفريقيا، وذلك من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لدعم وتفعيل عملية الإصلاحات الشاملة[3].

فكل هذه المتغيرات الدولية، قد ساهمت بشكل كبير بتفعيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر ومصر، لا سيما في ظل المكانة الهامة التي تحظى بها الجزائر ومصر في الساحة الدولية، باعتبارهما شريك إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعاون الأمني منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما تتميز به هذه البلدان من إمتيازات إقتصادية تسمح بإقامة الشراكة مع الدول الكبرى.

أ-الإصلاحات السياسية في الجزائر:

تبنت الجزائر بعد الإستقلال نظام الحزب الواحد، كما تأثرت بالنظام الاشتراكي لمدة 27 سنة لغاية 05 أكتوبر 1988، التي تعتبر نقطة تحول للمجتمع الجزائري، والحياة السياسية في الجزائر، حيث كانت سببا في الانفتاح على الديمقراطية التي تقر الحريات العامة وتنبذ الدكتاتورية، والإنفراد بالسلطة. كما أقرت منذ دستـــــور

---

[1]-إبراهيم عبد الكريم و أخرون، **دراسات إستراتيجية: تقدير مواقف الثورات العربية**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،2012، ص ص13-53.

[2]-ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:الأهداف و العراقيل**، "**مجلة الباحث**" ، العدد 03، 2004، ص76.

[3]- طارق عاشور، **الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية**، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**"، العدد37،2013 ، ص ص34-35.

1989 التعددية السياسية والحزبية[1].

لقد تجسدت التغيرات السياسية التي تمخضت عن أحداث أكتوبر 1988، من خلال الإصلاحات التي أعلن بموجبها الرئيس الشاذلي بن جديد عن نيته في تجسيد التعددية الحزبية خلال دستور 23 فيفري 1989، الذي كان دستوًرا جديدًا طوى صفحة الاحتكار السياسي لحزب الجبهة الوطني للتحرير، لأنها أجازت في المادة 40 منها "إ **نشاء جمعيات ذات طابع سياسي، و نصت هذه المادة على أنه لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم و المكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني و سلامته ...ولا يمكن إنشاء الأحزاب السياسية على أساس الدين واللغة أوالعرق أو الجنس، أو على أساس نقابي أو إقليمي** ".

وعلى الرغم من هذه الأحكام الرامية إلى صون الوحدة الوطنية، سارعت الحكومة إلى إعطاء تصاريح لكل لأحزاب السياسية التي تقدمت بطلب تأسيس، بما فيها حزب إسلامي كان يساوي في نهجه بين الديمقراطية والكفر. وسرعان ما برز أكثر من 30 حزباً سياسياً جديداً ، وتم التحضير لإجراء انتخابات على مستوى البلديات و على المستوى الوطني[2].وذلك بتغير النظام القائم على الأحادية الحزبية منذ الإستقلال إلى نظام قائم على التعددية أقرها دستور في المادة 40 ، منذ دستور 1989 انفتاح النظام، وكانت بمثابة مرحلة انتقالية من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية و الحزبية وما تبعه من ظهور العديد من الشعارات الرسمية الجديدة منها "**من أجل ديمقراطية أوسع** " و" **من أجل المستقبل والديمقراطية**"[3].

بالرغم من العدد الهائل من الأحزاب السياسية التي يتم اعتمادها على إثر إقرار التعددية السياسية، يمكن أن نصنفها إلى ثلاث تيارات أساسية، وذالك طبقا للتوجهات السياسية والإيديولوجية والفكرية، وهي ثلاث: التيار الوطني الثوري – التيار الإسلامي – التيار العلماني[4].

إنها كثيرة هي الأسباب والدوافع التي ساهمت في دفع وتفعيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر منذ 1989و إلى غاية2013 ، فقد تباينت هذه الأخيرة بين أساليب وعوامل سياسية واقتصادية وإجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي. كما كان أيضا للبيئة الإقليمية والدولية هي الأخرى تأثيرات كبيرة على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وذلك كنتيجة طبيعية للموقع الإستراتيجي للجزائر من جهة، وكذلك لتوجهها الإيديولوجي

[1]–مسعود عليبي، **الرقابة على دستورية القوانين–دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لحضر(باتنة) :كلية الحقوق،2011، ص2.

[2]–رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، "أوراق كارنيغي"**، العدد7 ، لبنان،2008 ، ص7.

[3]–سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر :دار الهدى، ط 2، 1993، ص180–181.

[4]–بشير كاشة الفرجي، **الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية: دراسة تحليلية ونصوص قانونية** . الجزائر: دار الأفاق، 2003، ص 28.

للنظام السياسي القائم آنذاك، بالإضافة إلى الظروف والتغيرات الاقتصادية والدولية، وما كان لها من تأثير كبير في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، نذكر منها:

1- على الصعيد الداخلي:

الدوافع الداخلية المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر منذ 2008 وإلى غاية 2013 ، وقد تمثلت على الصعيد الداخلي عموما في ظاهرة الفساد التي يعيشها النظام السياسي الجزائري منذ بداية العشرية السوداء، والتي طغت على كافة ميادين الحياة العامة سياسًيا واقتصاديًا، بل وأكثر من ذلك فقد تعداها الأمر إلى الجانب الإجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، هذا بالإضافة إلى عدة متغيرات محلية تعددت مجالاتها وتباينت من قطاع لآخر، ومن أهمها نجد إرتفاع نسبة البطالة والفقر، وأزمة السكن وفشل جهاز البيروقراطية الذي أصبح مشلولاً وغير قادر على مواكبة المستجدات المحيطة بالنظام السياسي، والذي طغت عليه ظاهرة المحسوبية والمحاباة، والتي أدت إلى غياب الثقة بين الحاكم والمحكوم

ورغم الغياب الشبه تام لقوى المعارضة إلا أن النظام السياسي الجزائري قد لجأ إلى فكرة الإصلاح السياسي نتيجة للضغوط الداخلية المتزايدة، خاصة الأزمة التي سميت أزمة **الزيت والسكر**، بالإضافة للمطالبة بإصلاحات سياسية، بحيث تتهم المعارضة الرئيس بوتفليقة بغلق المجال السياسي من خلال ما يسمى التحالف الرئاسي الذي يضم ثلاث أحزاب مشكلة للحكومة و مسيطرة على البرلمان منذ 1999.

2- على الصعيد الإقليمي:

إنطلاق شرارة الربيع العربي وامتدادها الواسع من بلد لآخر، بداية من تونس في 14 يناير 2011 إلى مصر في 25 يناير من نفس السنة و بعدها الثورة في كل من " اليمن وليبيا وسوريا " التي لا تزال المعركة فيها قائمة إلى الآن[1]. وعدم وضع الحرب أوزارها خاصة في الشقيقة سوريا.

وبذلك فقد أثرت الأحداث الإقليمية والثورات العربية على الوضع السياسي في الجزائر، وذلك بحكم الموقع الجغرافي الذي تحتله هذه الأخيرة في المنطقة. وبالنظر إلى ذلك التقارب المجتمعات العربية و بالتالي سرعة التأثير والتأثر فيما بينها، هذا ما جعل بالسلطة السياسية في الجزائر تسارع إلى تبني إصلاحات سياسية التي أعلن عنها الرئيس" عبد العزيز بوتفليقة في خطابه في 15 من شهر أفريل2011 ، و أعلن عن إجراء تعديلات على الدستور و رفع حالة الطوارئ المفروضة في الجزائر منذ شهر1992 وإعادة النظر في عدة قوانين متعلقة بتنظيم الحياة السياسية وتعزيز العمل الديمقراطي.

3- على الصعيد الدولي:

[1]- إبراهيم عبد الكريم وآخرون، مرجع سابق، ص ص13 -53.

لقد جاءت عملية الإصلاح السياسي في الجزائر في ظل متغيرات دولية أثرت بشكل أو بآخر في هذه الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري القائم في البلاد. فعلى صعيد الشراكة الأورومتوسطية، وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 19 ديسمبر 2002 ، لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 . ومن أهم ما جاء فيها على الصعيد السياسي خاصة، هو السعي نحو ضرورة تحقيق التمكين من حرية إختيار نظم سياسية في ظل سيادة القانون، وتفعيل العمل الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، وعدم التمييز ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وجعل منطقة البحر المتوسط منطقة آمنة ومستقرة[1].

كما أن سعي الجزائر للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يأتي ذلك ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي إنتهجتها الجزائر من أجل إرساء قواعد وأسس الاقتصاد العالمي وإقتصاد السوق من خلال جلب الإستثمار الأجنبي، ومنه إمكانية الاندماج والاستفادة من الاقتصاد العالمي، إلا أن شروط الانضمام لهذه المؤسسات المالية الدولية الكبرى، يفرض على البلدان المنظمة في ذلك ضرورة إجراء جملة من الإصلاحات الإقتصادية والسياسية مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة، والتي من بينها إنتهاج نظام سياسي ديمقراطي تعددي، يضمن حماية وتكريس الحقوق المدنية والسياسية للأفراد[2].

كذالك فقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثير كبير في دفع عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، حيث أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تنظر للعالم العربي ومنه الجزائر بأنها المصدر الأول و المسؤول عن ظاهرة الإرهاب، وذلك بسبب غياب للديمقراطية، وعدم إحترام الحقوق والحريات للأفراد وإحتكار السلطة وعدم التداول عليها، وبذلك تدعيم للإرهاب الداخلي والعالمي، ضف إلى ذلك السهر على التسويق الإعلامي البارز المؤيد للديمقراطية الأمريكية في أوساط المجتمع العربي خاصة الجزائر، وكذا إقامة المؤتمرات والمشاريع البحثية الخاصة بتعزيز العملية الديمقراطية فيها[3].

ب-الإصلاحات السياسية في مصر

على غرار الجزائر تبنت مصر النظام الاشتراكي من 1962 الى غاية 1970، وتم خلال هذه المرحلة إنشاء الإتحاد الاشتراكي ورفع شعار التخطيط القومي الشامل. ولقد كان الاقتصاد الموجه هو الوجه الآخر للتنظيم

[1]-نصير خليفة، **اتفاقية الشراكة لأور ومتوسطية و أثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغاربية :تونس،المغرب والجزائر** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام،2012 ، ص ص73-74.

[2]-ناصر دادي عدون، محمد متناوي، مرجع سابق، ص76 .

[3]-طارق عشور، مرجع سابق، ص35.

السياسي الواحد حيث سيطرة النخبة العسكرية على السلطة[1].

ولقد عرفت مصر تنظيمًا سياسيًا واحدًا بعد صدور قانون حل الأحزاب السياسية في 18 جانفي 1953 تمثل على التوالي: في هيئة التحرير والاتحاد القومي، ثم الإتحاد الاشتراكي العربي.

ولقد إنتقلت مصر من الاشتراكية إلى التعددية الحزبية مع وصول الرئيس أنور السادات و تبنيه سياسة مخالفة للرئيس جمال عبد الناصر[2]، وانتقال مصر من الإقتصاد الموجه إلى الإنفتاح الاقتصادي. وشهدت هذه الفترة إصدار دستور1971 [3]، و ما صاحبها من إصلاحات سياسية، بحيث كانت أولى خطوات التعددية السياسية في مصر السماح بإنشاء منابر داخل الإتحاد الاشتراكي[4].

عليه نخلص للقول إلى أنه رغم تبني نظام السادات للتعددية السياسية إلا أن نطاقها محدود فهي أقرب إلى نظام الحزب الواحد منه إلى نظام التعددية الحزبية.

فبعد هجمات 11 سبتمبر، أعتبرت مصر مساهمة في تنامي الإرهاب بسبب سلطوية نظام الحكم وما رتبه من إنتكاسات فيما يتعلق بالحريات، قادت فيما بعد إلى خلق وتنامي ظاهرة الإرهاب وبالتالي ممارسة الولايات المتحدة ضغوطات عليها لإصلاح المنظومة السياسية.

ولقد ساهمت نتائج الانتخابات البرلمانية في مصر آواخر عام 2005، بدون شك، في إنهاء الضغوط الأميركية على الحكومة المصرية، لكي تقوم بإصلاحات في أفريل 2008، عندما فازت حكومة الرئيس حسني مبارك بحوالي 98 بالمائة من المقاعد في إنتخابات المجالس البلدية، بعد أن كانت قد إعتقلت المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، ومنعت أعداد أكبر منهم من التسجيل كمرشحين. جاء التعليق الوحيد لوزارة الخارجية الأميركية متضمنا أنه يتوجب على مصر أن تنفذ عملية الإصلاح بالوتيرة التي تناسبها.

وتتالت التصريحات الأمريكية منها تصريح كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، في خطاب ألقته في الجامعة الأميركية بالقاهرة، 20 جوان2005، بقولها: "**سعت الولايات المتحدة على مدى 60 عامًا إلى تحقيق الإستقرار على حساب الديمقراطية... ولم نحقق أي منهما. والآن، أصبحنا نتخذ مسارًا مختلفًا. إننا ندعم الطموح الديمقراطي لجميع الشعوب ... الرئيس مبارك فتح الباب أمام التغيير. والآن يتوجب على الحكومة المصرية أن تضع ثقتها بشعبها...**". وكذلك تصريح شون ماك كورماك، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية

---

[1]–طارق البشري، **دراسات في الديمقراطية المصرية** ،مصر: دار الشروق، ط1،1987، ، ص12.

[2]–نصر محمد عارف، **أزمة الأحزاب السياسية في مصر دراسات في إشكاليات الوجود والشرعية ، "دراسات إستراتيجية"**. العدد132،2003 ، ص8.

[3]–أسامة أحمد العادلي، **النظام السياسي المصري1866– 1981 الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية**.، القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر،2000 ، ص525.

[4]–عزيزة علوي، **التحولات السياسية في مصر و تونس–دراسة مقارنة 1981–2011**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر(3): كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2014، ص101.

الأميركية، مجيبًا على سؤال حول الانتخابات المحلية غير الحرة في مصر، 07 نيسان/ابريل 2008، بقوله: "**لقد تحدثنا مع الحكومة المصرية حول أهمية تنفيذ إصلاح سياسي وإقتصادي في المجتمع المصري... ولكن، عليهم مبدئًيا الآن التوصل إلى إتخاذ قراراتهم الخاصة حول وتيرة وإتجاه هذا الإصلاح**"[1].

ولقد شهدت مصر سنة 2011 العديد من الإعتصامات والمظاهرات المنددة بحكم مبارك، ودخلت مصر مرحلة جديدة وإنتقالية من الحراك الشعبي والإصلاح السياسي، هذا ما أدى بتنحي حسني مبارك عن الحكم في 11 فيفري2011.

1-أسباب الإصلاحات السياسية في مصر

من بين أسباب الإصلاحات السياسية في مصر نجد:

-غياب مبدأ التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وتقليص دور السلطة القضائية.

-مسألة التوريث وعزم الرئيس حسني مبارك على توريث حكم مصر لابنه، وهو ما أثار غضب المصريين وتكاثف كل الحركات السياسية المعارضة لتقف في مواجهة مشروع التوريث.

-تزوير انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر2010 و عدم وجود معارضة في المجلس

-تطبيق حالة الطوارئ طيلة حكم حسني مبارك و هدر العديد من الحريات وحقوق المواطنين بالإضافة لتدهور الأوضاع الاقتصادية و معاشيه للسكان المصريين[2].

-سيطرة الحزب الحاكم و غياب المعارضة السياسية و غياب الديمقراطية

-تقييد الحقوق و الحريات العامة و عدم إقبال المصريين على المشاركة السياسية

-سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في مصر[3].

لتمر عملية التحول السياسي في مصر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت من 11 فيفري2011 إلى غاية 20 جوان 2012، والتي تولى فيها المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة الحكم بقيادة محمد حسين الطنطاوي. وتم في هذه المرحلة تعطيل العمل بدستور، وحل البرلمان، وحل الحزب الوطني الديمقراطي ومقاضاة حكم مبارك وأتباعه. تم فيها إجراء انتخابات برلمانية قبل صياغة دستور جديدة، وإتسمت بظهور بوادر صراع على السلطة بين الإخوان المسلمين والقوى المدنية ومجلس

[1]-مارينا أوتاوي، **دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط استعادة المصداقية، "مؤسسات كارنيغي للسلام الدولي"**، العدد60، ماي 2008، ص4.

[2]-عزيزة علوي، **مرجع سابق**، ص ص247-248.

[3]-حسن توفيق إبراهيم، **النظام السياسي المصري"التوازن بين السلطات و معضلة الشرعية**، متاح على:
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm ، بتاريخ 2015/02/24.

الأعلى للقوات المسلحة[1].وشهدت مصر انتخابات رئاسية شكلت نقطة انطلاق حقيقية في تاريخ مصر لما تميزت به من شفافية و حرية و ديمقراطية لأول مرة عبر الانتخابات الحرة و النزيهة . وجرت الانتخابات بتاريخ 23-24 ماي 2012، وكانت نسبة المشاركة فيها حوالي 46,42% [2] انتهت بإعلان المستشار فاروق سلطان رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية ورئيس المحكمة الدستورية العليا في 24 جويلية2012، فوز محمد مرسي بنسبة 51.73%.بينما حصل منافسه أحمد شفيق على 13.91 % وبذلك يكون محمد مرسي أول رئيس مدني في مصر[3].

المرحلة الثانية: وبدأت من 30 جوان 2012 إلى غاية 3 جوان 2013 أدارت هذه المرحلة جماعة الإخوان المسلمين، وسيطرتها على الساحة السياسية و سعيها لبناء دولة مدنية ديمقراطية و تعزيز المواطنة و لتجاوز أحداث ماسبيرو[(*)] سعت جماعة الإخوان للإقامة علاقات ودية مع الكنسية المصرية[4]. و خلال هذه المرحلة قام الرئيس محمد مرسي بإعلان دستور، حيث يمكن من خلاله تحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى ومعرضين للحل بحكم قضائي[5].

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في 3 جوان 2013، حيث تم فيها الانقلاب على محمد مرسي من طرف المؤسسة العسكرية، ونتيجة لذالك زادت أعمال العنف الناتجة عن فض إعتصام رابعة العدوية و النهضة، واعتقال قيادات جماعة الإخوان و تقديمهم إلى العدالة وعلى رأسهم محمد مرسي[6]. وأدارت هذه المرحلة سلطة مؤقتة ممثلة في رئيس المحكمة الدستورية العليا، وتم تعطيل العمل بالدستور ، ولجراء إنتخابات مبكرة في تاريخ

---

[1]-حنان يحياوي، **التحولات السياسية في الدول العربية و تأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2011-2016**، مذكرة ماستر،جامعة(الجلفة): كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017، ص63.

[2]-بهجت قرني وآخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2012، ص93.

[3]-طارق عثمان، **مشهد الانتخابات الرئاسية المصرية**، الدوحة:المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات ، 2012، ص ص8-9.

[(*)]-**أحداث ماسبيرو**:تعرف بأحداث الأحد الدامي أو الأحد السود وقعت في نوفمبر من سنة 2012، حيث كانت عبارة عن مظاهرات من طرف الأقباط ردا على تهديم كنيسة من طرف سكان محافظة أسوان، للتحول المواجهات بين المتظاهرين و قوات الشرطة العسكرية و الأمن المركزي، تسببت في مقتل العديد من الأقباط (انظر: محمد توفيق توفيق ، **التعددية الدينية و الإثنية في مصر دراسة في طبيعة العلاقات و التفاعلات**، بيروت:مركز نماء للبحوث و الدراسات ،2014، ص58).

[4]-رفعت السيد أحمد، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، متاح على:
http://www.caus.org.lb/Attachments/mustaqbal_416_halkanikashia%28alhrakatalaslamya%29.pdf، بتاريخ 2015/03/23.

[5]-سمر سحقي، **التحول الديمقراطي وصعود الإسلاميين (نموذج مصر)**، متاح على : http://www.m.ahewar.org/s.asp?ail=42204 بتاريخ2017/05/18.

[6]-إبراهيم نصر الدين، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014، ص194.

26-27 ماي2014، وترشح لها عبد الفاتح السيسي وفاز بها بنسبة 96,9%، وقدرت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بحوالي 47,4% [1].

2- نتائج الإصلاح السياسي في مصر.

من نتائج الإصلاح السياسي في مصر والإنتقال من الشرعية إلى الديمقراطية ما يلي:

-إسقاط ما يسمى بالشرعية الانتخابية وحلول مكانها التمثيل الحقيقي لمبدأ المواطنة

-التداول السلمي للسلطة (فصل السلطات) وتوازن مصالح القوى.

-إعادة بناء مصر على أساس الاستقلال والتنمية الاقتصادية وإحترام حقوق الإنسان.

-اعتماد أسلوب الكفاح السلمي من قبل القوات الديمقراطية و تشكيل سياج أمنى يحمي مصر من العنف السياسي

-محاربة الفساد و تسليم بالحقوق و الحريات[2].

[1]-لجنة الانتخابات الرئاسية، **نتيجة الانتخابات الرئاسية 2014**، متاح على: https://pres2014.elections.eg/presidential-elections-2014-results-on-map، بتاريخ2015/03/25.

[2]-عبد الإله بلقيز، **ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل**،بيروت: منتدى المعارف ، 2012، ص108.

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر ومصر

تمثل الإصلاحات السياسية والاقتصادية جوهر العملية السياسية في نظم الحكم الديمقراطية ،فقد ظهرت البوادر الأول للإصلاح السياسي في النظم السياسية الغربية ،ومن المعلوم إن الإصلاح الاقتصادي ارتبط بالنظام الرأسمالي الذي ينفذ آليات اقتصاد السوق بحيث شهد العالم منذ الثمانينيات تحولات كبيرة و سريعة في أطار تدويل الاقتصاد و التقسيم الدولي للعمل حيث تميزت هذه التحولات بترسيخ مفهوم التكتلات الاقتصادية من أجل التعاون و تحقيق المصالح بين الدول[1]

أ- التحولات الاقتصادية في الجزائر

لم تترك التحولات الاقتصادية العالمية و التحديات التي فرضتها العولمة للجزائر من مجال للاختيار إذ أصبح التخلي عن النظام الاشتراكي و استبداله بنظام اقتصاد السوق حتمية أكدتها سلسلة الأحداث السياسية المتصاعدة والضغوطات الاجتماعية المتفجرة حيث ساهمت أحداث 1988 في الجزائر في تأكيد حتمية التغيير و إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات و إصدار دستور يسن المبادئ الليبرالية و بذالك أصبح يطلق على اقتصاد الجزائر باقتصاد السوق[2]

بحيث أن الجزائر قامت بعد الاستقلال بإعادة النظر في المنظومة الاقتصادية التي تأثرت كثير بنهج الاشتراكي و غياب سياسة واضحة المعالم لتسير الاقتصاد الجزائري و لقد شهدت الجزائر قبل 1990العديد من مخططات التنمية وكانت سنة 1967 هي بداية تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال،واختيار الجزائر العمل بالمخططات منها :

خطة التنمية الأولى سنة1967

المخطط الثلاثي(1967-1969) كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية وقطاع المحروقات.

المخطط الرباعي الأول(1970-1973) حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجهة نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق إلا انه يتميز بزيادة الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط

---

[1]-عبد الحبيب الشيخ باي، **الاستثمارات الصينية بإفريقيا -كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟**، مركز الجزيرة للدراسات،متاح على : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442911483329891 6.htm ، بتاريخ 2014/04/30.

[2]-فادية عبد الله،**الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتورة ، جامعة (وهران):كلية الحقوق،2011، ص7.

1- بداية الإصلاحات و التوجه نحو اقتصاد السوق

سنة 1980 جاءت بجملة من الإصلاحات،و أعادة هيكلة بنوعيها المالي و العضوي ،و تطبيق إستراتيجية تنموية جديدة و بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات و تجسد ذالك من خلال

الخطة الخماسية الأولى(1980-1984)

الخطة الخماسية الثانية(1985-1989)[1]

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر انتعاش لا بأس به،و يتضح ذالك من خلال النمو "الذي تراوح خلال هذه الفترة مابين % 6إلى %7في المتوسط السنوي،و انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18 %سنة1980 من جهة أحرى ارتفاع أسعار النفط و انتعاش النمو الاقتصادي و لم تدوم هذا النمو سرعان ما ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي و تراجع معدلات التبادل و تراجع دخل الصادرات بحوالي % 50وشرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإصلاحات في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد ومن العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني نذكر منها:

1- التبعية للخارج من حيث الغذاء و الدواء.

2- النمو الديموغرافي الذي تجاوزا لنمو الاقتصادي.

3- الاعتماد المطلق على المنتج الواحد.

وهذه العوامل ما تزال تأثر على الاقتصاد الوطني حتى الآن[2]

2-الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات

بدأت الإصلاحات الفعلية في الجزائر سنة 1988 وكانت محتشمة ،و تم التصديق على العديد من القوانين كان الهدف منها هو إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت تابعة للقانون التجاري،و تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات بعدم الاستقرار السياسي و الأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي شاهدتها الجزائر خلال التسعينيات ،و ارتفاع المديونية،و أمام هذه الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني كان الحل بنسبة للجزائر هو العودة للصندوق النقد الدولي و البنك العالمي،بهدف استعادة التوازن المالي الداخلي و الخارجي و تحقيق النمو الاقتصادي و إحداث تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي[3]و عودت النمو بنسبة 3,2% سنة 1998،و 1.4

---

[1]-إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق** ، متاح على: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/ ، بتاريخ 2017/08/16.

[2]-ليندة شنافي،**تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري** ،رسالة دكتورة ،جامعة (باتنة):كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية،2010، ص124.

[3]-كربالي غربال،نظرة **عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر**،"**مجلة العلوم الإنسانية** العدد8،بسكرة، 2005، ص6-7.

معدل النمو من 1962-1998[1] و منذ 1992أصبحت السياسات الاقتصادية في الجزائر تخضع لبرنامج التثبيت الاقتصادي،و سنة1995 إلى برنامج التصحيح الهيكلي و أن من أهم العوامل الذاتية التي فرضت على الجزائر تبني سياستي :التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي في طبيعة نظامها الاقتصادي الذي يتلخص في انه اقتصاد ريعي (*)[2] و توقيع الجزائر على اتفاقية سنة 1994 التي تهدف أساسا إلى دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتبنيها للمنهج الليبرالي اقتصاديا واجتماعيا وحتى سياسيا. و كذالك تعتبر الفترة الممتدة من1989الى2009 فترة انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق[3]

3-اقتصاد الجزائر بعد الإصلاحات

إن فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي فترة 1999-2009 أعطت الكثير من ثمار إصلاحات السياسة الاقتصادية و يظهر ذالك من خلال:

-التطور الإيجابي لسوق البترولية

-البطالة والمديونية أصبح بإمكان التحكم في تسييرها على الاقتصاد الوطني.

-احتياطات الصرف التي تجاوزت 43مليار دولار سنة2004

-تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاح واستدامة النمو الاقتصادي

-برنامج الإنعاش الذي يغطي الفترة 2005-2015[4]

- برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009

بعد الإصلاحات الاقتصادية و خاصة في سنة 2004 ما تحقق خلالها بحيث وصل النمو خارج المحروقات 6.2 % أما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الاقتصادي إلى % 6.8خلال نفس السنة ،أما النمو المحقق من 2001 إلى 2003 فقد بلغ في المتوسط السنوي 4%[5]

حيث توجت هذه الإصلاحات بإصدار نصين أساسيين هما:

1/المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات

---

[1]-حاكمي بوحفص،**الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا -دراسة مقارنة بين الجزائر -المغرب -تونس**،"**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** " ،العدد 07، 2001، ص1-14.

(*)-**اقتصاد ريعي** :هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا،حيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه(انظر :محمد نبيل الشيمي،**الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية**،" **الحوار المتمدن**"،متاح علي: www.alhewar.org/debat/show.arl.asp?aid==295122، بتاريخ2012/02/13.

[2]-محمد بلقاسم بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر**،ج2،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1999، ص292.

[3]-بلغزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2006، ص186-189.

[4]-ليندة شنافي،مرجع سابق، ص161-162.

[5]-البنك الدولي ، متاح على: www.world bank.org ، بتاريخ 2014/09/13.

الذي أدى إلى إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع، ووضع نظام تشجيعي للاستثمار ،خضوعا لاستثمار إلى نظام الإشهار ، وتكريس الضمانات للمستثمر و حرية تحويل رؤوس الأموال ومداخليها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة عدم التوافق و النزاع

2/المرسوم التشريع يرقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة[1].

فبعد الإصلاحات الاقتصادية التي أكدت توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار ممكنا. و المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 هو القانون الذي تم في ظله التوقيع على اتفاقية الاستثمار الموقعة بين الشركة المصرية أوراسكوم[(*)] و الدولة الجزائرية ،كما استحدث هذا القانون نظام الاستثمار في الجزائر بجملة من الامتيازات و الضمانات التي غيرت مسيرة الاستثمار في الجزائر، و ما يلاحظ على هذا المرسوم أنه ألغى كافة القوانين المتعلقة بنفس الموضوع و المخالفة له و لم يستثني سوى القوانين المتعلقة بالمحروقات،إن استثمار أوراسكوم في الجزائر قد بدأ بتوقيع اتفاقية الاستثمار بين الدولة الجزائرية و شركة أوراسكوم تيليكوم الجزائر، و لقد تم هذا الاستثمار بناء على فتح سوق المواصلات السلكية و اللاسلكية للمنافسة ، فبعد مضي عدة سنوات من الفراغ القانوني تم تكريس مبدأ انفتاح سوق المواصلات السلكية و اللاسلكية على المنافسة و عليه فإن هذا المجال قد عرف نشاطا لم يعرفه من قبل خاصة منذ 2004 ،إثر بيع الرخصة الثالثة في مجال المواصلات السلكية و اللاسلكية ، و بهذا فإن السلطات العمومية قد أقدمت على تطوير هذا المجال و الذي كان مستحوذا أساسا من طرف الدولة، و يكون بذلك المتعامل أوراسكوم أول متعامل خاص في مجال المواصلات السلكية و اللاسلكية في الجزائر،وقد تجلى استثمار أوراسكوم في الجزائر، من خلال تأسيس شركتين في مجالين هما على التوالي الإسمنت و الاتصالات .ففي الإسمنت ممثلة في ناصف سوريس، المدير العام لأوراس كوم للإنشاء و الصناعة ،استثمر هذا الأخير في أواخر 1998 ، ويعد ناصف سوريس أهم مساهم في مجموعة لفارج[2]

---

[1]-Ahmed Benbitourédition,**lAlgérieau Troisiéme Millénaire-Defis et Potentialités**,Algérie: édition SARI NOOR,1998,p 76

[(*)]- **الشركة المصرية أوراسكوم:**مجموعة أوراس كوم هي شركة تم تأسيسها سنة 1980 بمصر ،من طرف عائلة سوريس بنسبة 56 % حيث تمثل 9 % من الأسهم لنجيب سوريس، المدير العام للشركة وتتواجد أوراسكوم في بورصة القيم في كل من القاهرة، الإسكندرية ولندن .أهم مجالات نشاط شركةأ وراسكوم تتمثل في البناء، و الأشغال العمومية، صناعة الإسمنت، الفندقية، الإذاعة و التلفزيون و الاتصالات(أنظر: سارة محمد ،**الاستثمار الأجنبي في الجزائر- دراسة حالة أوراسكوم**-،رسالة ماجستير ،جامعة منتوري(قسنطينة):كلية الحقوق و العلوم السياسية،2010، ص67).

[2]-مرجع نفسه، ص66.

ب-**التحولات الاقتصادية في مصر**

شهدت مصر منذ التسعينات حتى سنة2002 العديد من التغيرات الاقتصادية و ذالك راجع لتبنيها جملة من الإصلاحات ،بغرض إصلاح الخلل المالي و الهيكلي و ذالك من أجل زيادة معدلات النمو و تحسين مستوي المعيشة و جلب الاستثمارات الأجنبية و تعتبر الحقبة " المباركية " هي حقبة تحرير السوق والذي كانت له تأثيرات متعددة على المجتمع المصري و العلاقات الاقتصادية المصرية

1-الاقتصاد المصري قبل الإصلاحات:

رغم محاولات المتعددة لإصلاح الاقتصاد المصري خلال السبعينيات إلا أنها لم تحقق النجاح المتوقع،إلا أنه مع بداية الثمانينيات بدأ الاقتصاد المصر يتأثر سلبا و بدأ الاقتصاد المصري يعنى من جملة من الإختلالات منها الاختلال المالي و الاختلال الهيكلي و تدهور قيمة العملة الوطنية،واختلال في معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية،انتشار البطالة،تراجع معدل النمو الاقتصادي،ارتفاع معدل التضخم،زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الواردات ،و ارتفاع المديونية[1]

فبعد حرب 1973 عملت الحكومة المصرية على تشجيع الاستثمار الأجنبي و صدور قانون رقم 43 سنة 1974 الذي ينص على أعطاء حوافز استثمارية لجلب الاستثمارات من دول الخليج و الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا و لقد أحذ الاقتصاد المصري منذ الثمانينيات يعاني من العديد من المشاكل منها

-تراجع معدلات النمو

-عجز ميزان المدفوعات سنة 1990 بحوالي 20%

ارتفاع المديونية بحيث قدرة بحوالي 49 مليار دولار

-ارتفاع حاد في معدلات التضخم

-زيادة معدلات البطالة المقنعة

2-الاقتصاد المصري في ظل الإصلاحات.

و على ضوء هذه الإحتلالات الاقتصادية تم إعداد برنامج إصلاحي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و في ماي 1991و مع البنك الدولي في نوفمبر 1991 وعرف هذا البرنامج ببرنامج ألف يوم[2] ذلك من أجل تخفيف حدة الاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري ،وقد عرفت تلك الاتفاقيات ببرنامج الإصلاح

---

[1]-خيري ابو العزايم فرجاني،**ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية**، متاح على: http://www.saaid.net/book/20/13395.pdf ، بتاريخ 2017/08/12.

[2]-المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية و السياسية، **أثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية**،متاح على:http://democraticac.de/?p=47186، بتاريخ2017/06/17.

الاقتصادي والتكيف الهيكلي من أجل الدفع بالاقتصاد المصري إلى الأمام و تجاوز مشاكله و شملت هذه الإصلاحات :الإصلاح المالي ،تحرير التجارة الخارجية ،تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي ،إصلاح القطاع العام وبدء برنامج الخصخصة [1].وصاح بالخصخصة عمليات فساد ونهب ،وخاصة مع بداية عام 2004[2]

لم تنجح هذه السياسات الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في مصر،والدليل على ذلك تراجع معدلات النمو،وارتفاع معدلات البطالة حيث كانت نسبة البطالة في سنة2005 تقدر ب9,5% و إرتفاعة سنة 2009 إلى9،7% و وصل الذين يعملون في وظائف موسمية إلى % 37 من إجمالي العاملين في مصر[3]

3-الاقتصاد المصري بعد الإصلاحات

نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق أهداف قصيرة الأجل بحث ترتب عنه انخفاض العجز في ميزانية الدولة،انخفاض معدلات التضخم،و استقرار قيمة الجنيه المصري ،لكنه لم يحقق الأهداف طويلة الأجل وتفاقم المشاكل و تراجع معدلات النمو الاقتصادي،زيادة حدة الفقر،التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع المصري[4]يرجع عدم نجاح سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأجل إلى عدم قيام الدولة بدورها في تفعيل أداء اقتصاد السوق،و بتالي فإن العمل باقتصاد السوق لا يلغي دور الدولة ولكن يغير من طبيعة هذا الدور ،فالدولة يجب أن تتدخل من خلال سياسات فعالة ومرنة وبالاستناد إلى أطر قانونية ومؤسسية ملائمة من أجل ضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك،كما تقوم بالدور الرئيسي في معالجة الآثار السلبية لاقتصاد السوق عليه يمكن القول أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة المصرية منذ منتصف السبعينات منا لقرن العشرين لم تؤد إلى تنمية حقيقية،حيث عمقت حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع عدد المهماشين اجتماعيا واقتصاديا.

---

[1]- عزيزة علوي، مرجع سابق، ص162.

[2]-Alissa Sufyan , «**The political economy of reform in Egypt : Understanding the role of institution** », Carnegie papers. n°5, October2007,p5

[3]-عزيزة علوي، مرجع سابق، ص160.

[4]-خيري أبو العزائم فرجانى، مرجع سابق، ص224.

خلاصة الفصل:

كان للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي أدواًرا تقليدية في النظام الدولي، حيث شكلت هذه القوى أهم مساند وضاغط تجاه الإصلاح السياسي في مصر والجزائر، وتكريس مجموعة من القيم السياسية الليبرالية كاحترام حقوق الإنسان والحريات والتنافس السياسي، وهناك تشابه في الآليات المطبقة من أجل ذلك، ما يؤكد على تشابه الأهداف والغايات. وتعتبر مصر والجزائر من الدول الإستراتيجية للغرب سواء من منظور اقتصادي سياسي أو جيوسياسي، وهو ما يفسر الاهتمام البالغ الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لهاتين الدولتين.

الفصل الثالث:

واقع وتحديات العلاقات الجزائرية المصرية

- ❖ المبحث الاول: واقع العلاقات الجزائرية المصرية
  - المطلب الأول: مجالات التعاون الجزائري المصري
  - المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير
- ❖ المبحث الثاني: تحديات العلاقات الجزائرية المصرية
  - المطلب الأول: معوقات العلاقات الجزائرية المصرية
  - المطلب الثاني:أفاق و تحديات العلاقات الثنائية بين الجزائر ومصر

تمهيد:

تجمع مصر والجزائر العديد من العلاقات في شتى المجالات، حيث اتسمت بالاستقرار تارة و التوتر تارة أخرى، وهذا راجع إلى جملة من الأحداث والتغيرات الدولية والوطنية في كلا البلدين بعد الربيع العربي، ورسم علاقات جديدة جزائرية – مصرية لمواجهة التهديدات الخارجية، ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع العلاقات الجزائرية المصرية وأهم التحديات التى تواجهها على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع العلاقات الجزائرية المصرية.

المبحث الثاني: أفاق و تحديات العلاقات الثنائية بين الجزائر و مصر.

المبحث الأول: واقع العلاقات الجزائرية المصرية

تدرك مصر والجزائر أهمية بناء علاقات قوية وراسخة على أسس جديدة تمكنهما من مواجهة التحديات المشتركة التي يتقاسماها ومن هنا كان حرص مصر والجزائر على تطوير التعاون الثنائي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها

المطلب الأول: مجالات التعاون الجزائري المصري

أ- سياسيا:

كانت موجات العنف والإرهاب في الساحة المصرية قد وصلت إلى مداها، وأدت إلى إغتيال الرئيس المصري أثناء احتفالات السادس من أكتوبر 1981، في ساحات العرض العسكري. وخلفه مبارك الذي كان نائبا للرئيس السادات محملاً بهذه التركة الثقيلة والأوضاع المعقدة، وتمثلت المعضلة في مدى قدرة النظام الجديد على التخلص من هذه التركة داخليا وخارجيا. وكان نظام حسني مبارك يريد الاستمرار في الإستراتيجية التي أطلقها السادات، وكانت الإشكالية تتمثل في كيفية الاستمرار في نفس هذا المسار المرفوض عربيًا، وفي نفس الوقت استعادة الدولة المصرية لعلاقاتها العربية؟.

وتمكنت مصر من العودة إلى محيطها العربي، حيث شهدت سنوات 1987 و1988 و1989 خاصة بعد مؤتمر القمة الطارئ في عمان في نوفمبر 1987، محاولات مواجهة الأوضاع العربية المتردية، التي تمثلت في الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت وتشتيت المقاومة الفلسطينية في عدة دول. وعادت مصر إلى الجامعة العربية بقرار من مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء في ماي 1989، بعد أن كانت قد تمكنت من إعادة علاقاتها بمعظم الدول العربية ثنائيا في الثمانينيات، وهي القمة التي أدت إلى المصالحة العربية التي بدأتها قمة عمان في نوفمبر 1987[1].

وفي فترة التسعينات تراجع الدور الجزاري وذلك بسبب الأزمة الأزمة التي شهدتها البلاد المتعددة الأبعاد، سياسية، اقتصادية، اجتماعية ثم استحالت أمنية، بسبب الحرب الأهلية. وأصبحت الجزائر معزولة على المسرح

[1]- محمد فرج، **العلاقات المصرية – العربية في عهد مبارك**، متاح على:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/2011887580409875.html، بتاريخ 2018/05/01.

الدولي، وأصبحت الدبلوماسية الجزائرية تدافع عن صورة الجزائر التي ألصقت بها تهمة إنتاج وتصدير الإرهاب[1].

لهذه الأسباب أصبح هناك جمود في العلاقات المصرية الجزائرية مثل باقي الدول، وعندما تعرض الرئيس محمد بوضياف للإغتيال أدان الرئيس مبارك ذلك، واصفا الرئيس بوضياف ببطل الثورة الجزائرية. وبوصول الرئيس بوتفليقة إلى السلطة سعى إلى إعادة الدور الريادي في إفريقيا لخروج الجزائر من الانكفاء الذي كانت تعيش فيه، ولمجابهة التطلعات المصرية والمغربية والليبية[2].

عرفت العلاقة الجزائرية المصرية فتورًا كبيرًا، في سنة 2010 ، بسبب مباراة كروية جمعت منتخبْي البلدين بالسودان في إطار تصفيات الترشح لكأس العالم، حيث تبادل فيها أنصار كل من الفريقين الكثير من العنف وأعمال الشغب، و لم يتوقف هذا الأمر عند هذا الحد، بل تحول هذا النزاع الرياضي إلى حرب إعلامية ، ثم إلى أزمة دبلوماسية اقتصادية بين البلدين[3].

ب- اقتصاديا:

تأتى مصر في المرتبة الأولى بين الدول المستثمرة في الجزائر خارج المحروقات بنسبة 41 % من اجمالى قيمة رأس مال المشروعات الموافق عليها و بلغ عدد الاستثمارات المصرية الموافق عليها من السلطات الجزائرية خلال عامي 2006/2005 خارج قطاع المحروقات 7مشروعات وخلال الفترة بين عامين 2001 . 2006 بلغت الموافقات على المشروعات الاستثمارية المصرية 25 مشروعا. وتتوزع الاستثمارات المصرية بالجزائر الموافق عليها بين عامي 2001- 2006 [4] بين القطاعات التالية:

---

[1]- سمير قط، **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، التطورات والمحددات، "مجلة العلوم السياسية والقانون،المركز الديمقراطي العربي"** ، العدد1،ألمانيا ، جانفي2017، ص73.

[2]- نفس المرجع، ص76.

[3]- خالد بن الشريف، **لماذا يستمر التراشق الإعلامي بين مصر والجزائر؟ 4 أسئلة تشرح لك**، متاح على: https://www.sasapost.com، بتاريخ 2018/06/06.

[4]- **العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية**، متاح على: www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/F8A23CDB-A069.../Algeria2.pdf، بتاريخ 2018/05/02.

جدول رقم (04): توزيع الاستثمارات المصرية في الجزائر.

القطاع	عدد المشروعات	القيمة بالمليون دولار	عدد العاملين
زراعة	1	4	55
مواد بناء	4	4	158
صناعة	16	810	1874
خدمات	2	3	75
إتصالات	2	2459	1954
المجموع	25	3280	4116

المصدر: العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مرجع سابق.

تشير البيانات الإحصائية إلى وجود عجز في الميزان التجاري بين مصر والجزائر ليسجل 663 مليون دولار خلال عام 2005، مقابل 442 مليون دولار خلال عام 2004 و خلال عام 2005 انخفضت جملة الصادرات بنسبة 65% لتسجل 32 مليون دولار كما ارتفعت جملة الواردات بنسبة 30% لتسجل 695 مليون دولار وترجع الزيادة فى حجم الواردات المصرية من الجزائر إلى استيراد كميات كبيرة من صنف غاز البوتان والذي يمثل نسبة 90% تقريبا من إجمالي الواردات المصرية من الجزائر والذي يستخدم كمستلزم إنتاج وفى نفس الوقت تشير إحصائيات الشريك التجاري إلى نمو عجز الميزان التجاري بين مصر والجزائر خلال الفترة من 1999 – 2002 ليسجل 77مليون دولار عام 2002 مقابل 75 مليون دولار في العام السابق فقد ارتفعت جملة الصادرات المصرية بنسبة 107% في عام 2002 لتبلغ 60مليون دولار, وعلى الجانب الأخر ارتفعت الواردات المصرية بنسبة 32% لتبلغ 137 مليون دولار مما أدى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري بين مصر والجزائر.

1- الاتفاقية التجارية بين البلدين

-اللجنة العليا المشتركة موقع في مارس 1989.

-اتفاق اطارى في 1991/10/15 وتم تبادل وثائق التصديق في 1992/10/9.

-اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين في 1996/3/29.

- اتفاق لمنع الازدواج الضريبي.
- اتفاق للتعاون في مجالات المواصفات والمقاييس.

- اتفاق للتعاون بين نقطتي التجارة الدولية في مصر والجزائر.
- اتفاق إنشاء مجلس رجال الأعمال المصري الجزائري هذا بالإضافة إلى إنشاء شركة مصرية جزائرية للصيد البحري في 11 يناير 2002.
- اتفاقية النقل البرى الدولي عبر الطرقات وعبور الركاب والبضائع بين حكومة مصر والجزائر ووقعت في 1995/10/24.
- اتفاقية التعاون في مجال السياحة والصناعات التقليدية وابرم فى 1995/4/11.
- اتفاقية النقل البحري ووقعت فى 1995/4/11.

2- معوقات التبادل التجاري بين البلدين

التعليمات غير المعلنة للبنوك التجارية الجزائرية منذ 1996 بوقف فتح الإعتمادات المستندية للمستوردين الجزائريين من بعض الدول العربية ومنها مصر، حيث يتم التعامل مع المستوردين بالجزائر عن طريق بنوك غير جزائرية وهذه تعتبر قيود غير جمركية (قيود إدارية) تعوق عملية الصادرات المصرية،صعوبة إجراءات تسجيل الأدوية المصرية والمستحضرات الصيدلانية بالسوق الجزائري،عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة لنقل البضائع والركاب بين مصر والجزائر،شكوى المصدرين المصريين من تأخر الحصول على مستحقاتهم بسبب لجوء المستوردين الجزائريين إلى تحويل المستحقات إلى بنك وسيط فى لندن،صدر في2009 بالجزائر قانون المالية التكميلي والذي يلزم الشركات الأجنبية العاملة في مجال التجارة الخارجية بإشراك شريك وطني في رأسمالها بنسبة 30 %وقد حددت السلطات الجزائرية نهاية عام 2009 موعدا لتنفيذ ذلك. [1]

و بحلول عام 2010 ومباراة كرة القدم بين مصر والجزائر في أم درمان، هبطت الاستثمارات المصرية هناك لتبلغ 400 مليون دولار فقط، بينما انخفض أيضا حجم الجالية المصرية المقيمة في الجزائر بشكل كبير جدا إلى نحو 4 آلاف مصري بعد أن كانوا 36 ألف مصري. وقبلها كانت تلك الاستثمارات تقدر بحوالي 6 مليارات دولار، مثلت حينها أكبر استثمار خارجي لمصر على مستوى العالم، وتوزعت بين قطاع الإنشاءات بقيمة تتجاوز 3,76 مليار دولار والاتصالات بالجزائر بقيمة 2.29 مليار دولار. وحتى أكتوبر 2012، تستثمر

[1]- العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ، مرجع سابق.

حوالي 50 شركة مصرية بالجزائر، وكانت قد شهدت الاستثمارات المشتركة أزمة بين شركة جيزي للاتصالات المحمولة المملوكة لأوراسكوم تليكوم المصرية والحكومة الجزائرية حول ضرائب تقدر بملياري دولار [1]

ج-اجتماعيا و ثقافيا:

كشف السفير المصري في الجزائر، عز الدين فهمي، أن عدد الجالية المصرية في الجزائر، كان يتراوح ما بين 28000 و30000 مصري مقيم في الجزائر، لكنه تراجع بعد الأحداث الشهيرة في إشارة منه إلى الأزمة التي أعقبت مقابلة الفريقين الجزائري والمصري في القاهرة العام 2009، إلى ما بين 6000 و8000 مصري، وأرجع سبب انخفاض عدد المهاجرين المصريين المقيمين في الجزائر إلى انسحاب العديد من الشركات المصرية من السوق الجزائرية لأنها لم تتمكن من تحقيق النجاح في ظل تلك الظروف[2] ثقافيا و في إطار التبادل الثقافي بين البلدين،تم إنتاج أكبر مبادرة للتعاون في تاريخ الصحافتين المصرية والجزائرية، والاتفاق على التوزيع المتبادل بين **الأهرام** و **الخبر** سنة 1999، وأوضح بأنه بفضل هذا الاتفاق تمكّن المصريون الإطلاع على **الخبر** بطبعاتها المختلفة، وتمكّن الجزائريون من الإطلاع بانتظام على "لأهرام بطبعاته المختلفة[3] من خلال حزمة من الفعاليات الثقافية، يأتي منها، مهرجان ليالي البهجة الذي أُقيم في الجزائر في أوت2004، والذي نظمته مؤسسة الأهرام الصحفية المصرية وكان مهرجانًا ثقافيًا وفنيًا زاخراً. كما أُقيم أسبوع للفيلم المصري في فعاليات المهرجان الثقافي بالجزائر، بالتعاون مع وزارة الثقافة المصرية أُقيم في جانفي عام 2006.وفى نهايات عام 2007 وقعت الدورة السادسة للجنة العليا المصرية- الجزائرية المشتركة على البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين البلدين للأعوام 2008 / 2010. وبالفعل أقامت الجزائر أسبوعاً ثقافياً جزائرياً في مصر في 2008، ضم العديد من الأنشطة الثقافية. كذلك شاركت مصر بوفد كبير، برئاسة رئيس هيئة دار الكتب والوثائق القومية المصرية، في المهرجان الثقافي الإفريقي الذي نظمته الجزائر في 2009، ضم الوفد المصري 72 شخصية، تمثلت في فنانين وشعراء ومفكرين وفرق موسيقية وغنائية[4].

---

[1]- ديوان العرب، **العلاقات الاقتصادية المصرية الجزائرية**،متاح على: http://diwanalarab.com/spip.php?article40505 ،بتاريخ2014/11/23.

[2]- جريدة الشروق اون لاين، **عدد المصريين في الجزائر تراجع من 30 ألف إلى 8 آلاف مقيم** ،متاح على:https://www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2011/11/29.

[3]- جريدة الخبر، **العلاقات الثقافية المصرية الجزائرية حافظت على مستوى متميز**، متاح على: http://www.elkhabar.com/press/article/132680 ، بتاريخ2018/01/28.

[4]- موقع الوفد، **مصر والجزائر زخم ثقافي أصيل ومتجدد**، متاح على:https://alwafd.news ، بتاريخ 2018/0/24.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية المصرية بعد ثورة 25 يناير

أ- سياسيا:

تسير العلاقات الجزائرية المصرية في طريق ممتاز، فبعد تغيير السلطة الذي حصل سنة 2011 في مصر بعد الثورة الأولى، كان الأمر بالنسبة للجزائر محيرا، مصر إلى أين؟ منذ 2011 إلى 2012 كانت تتعامل مع الوضع بحذر لكن بدون تغيير كبير في العلاقة التي تربط بين البلدين، وهذا طبيعي جدا لأن الأمور كانت تتسم بالضبابية في هذا التوقيت فكانت السلطات الجزائرية تنتظر نتائج التغيير إلى ماذا ستؤول في النهاية.

مع مجيء السيسي دخلت العلاقات الجزائرية والمصرية مرحلة جديدة ومتطورة تتسم بالتعاون المشترك في كافة المجالات ، تنسيق سياسي على أعلى مستوى لجميع الملفات، كما أن هناك حرص دائم على استمرار هذا التنسيق لأنه في مصلحة الدولتين و الأمة العربية.

كانت الجزائر ، المحطة الأولى لأول جولة خارجية يقوم بها الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية[1] و أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لدى وصوله الجزائر**(أنظر الملحق رقم11 ص118)** ، أن الهدف من الزيارة هو الاستفادة من جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب، مشيرا إلى أنه سيبحث الوضع في ليبيا مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قال السيسي في تصريح للصحفيين إنه يسعى إلى "**تفاهم حقيقي ورؤية مشتركة للمصالح والقضايا والتحديات المشتركة بين مصر والجزائر**" [2]، إن زيارة السيسي للجزائر مهمة جدا و إستراتيجية في إطار العلاقات التاريخية القديمة بين البلدين، والتي مرت بسحابه صيف نتيجة مباراة كرة قدم ،حيث أن هذه الزيارة تناولت جميع أوجه التعاون الثنائي على المستويات الاقتصادية، الثقافية والعلمية وكيفية أن يساعد البلدين بعضهما البعض وتحقيق التكامل بينهما[3]. وأضاف أن الجزائر لعبت دورا محوريا في حمل الاتحاد الإفريقي على الموافقة على رفع تجميد عضوية مصر التي تقررت بعد الإطاحة

---

[1]- صحيفة رأي اليوم،**لماذا اختار السيسي ان تكون الجزائر وليس الرياض محطته الاولى في اول زيارة خارجية له بعد انتخابه رئيسا؟.. فتش عن الماء والغاز وليبيا معا!**، متاح على:https://www.raialyoum.com/index.php/ ، بتاريخ 2014/01/29.

[2]-موقع العربية، **السيسي في الجزائر : نبحث مع بوتفليقة الوضع في ليبيا**، متاح على: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/06/24 ، بتاريخ 2014/06/24.

[3]- صحيفة المساء، **السيسي حرص على زيارة الجزائر لشكرها على الدور الذي قامت به**، متاح على: https://www.el-massa.com ، بتاريخ 2014/06/29.

بالرئيس محمد مرسي[1] ففي جانفي 2014 أكد وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة، أهمية مصر للقارة الإفريقية ودورها على الساحة الشرق الأوسطية، مشددًا على ضرورة استعادة مصر لمكانتها الطبيعية داخل الاتحاد الإفريقي، وأشار إلى أن محاولات عزل مصر أمر ترفضه الجزائر، مؤكدًا أن بلاده تساعد القاهرة على تجاوز كل الصعوبات التي تواجهها و في هذا الإطار تم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين نذكر منها زيارة وزير الخارجية السابق نبيل فهمي في جانفي 2016، لتعطى زخمًا للعلاقات الرئيسية، إذ ظهر على المستوى السياسي اهتمام المسئولين الجزائريين بهذه الزيارة، وكان استقبال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لوزير الخارجية المصري السابق دليلًا على مكانة مصر و بدورها المحوري في المنطقة العربية والإفريقية[2] و يمكن القول أن عام 2014 هو أقوي عام للعلاقات الجزائرية –المصرية خلال العقود الثلاثة الماضية و ظلت مواقف البلدين تسير في خطى متفاوتة في الأعوام 2015،2016حيث في سنة 2016 عقب إعلان شركة أرامكو السعودية في أكتوبر من وقف الشحنات البترولية لمصر ،سارعت الجزائر للإرسال باخرة محملة ب30ألف طن سولا رو[3] على مدي تقارب الجزائري المصر و في هذا السياق قام وفد مصري بزيارة الجزائر سنة 2015 للحضور مؤتمر دولي داعم لجبهة البوليساريو[4] كذلك قامت مصر سنة 2016 بالاستقبال وفدًا من جبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء الغربية عن المغرب للمشاركة في المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي، الذي عقد في شرم الشيخ بمناسبة الاحتفال بمرور150 سنة على أول برلمان مصري، [5] كخطوة جديدة أمام العلاقات الجزائرية المصرية لتعود الى ما كانت عليه[6].

---

[1]– موقع العربية، **زيارة السيسي إلى الجزائر.. خاطفة لكنها مهمة**، متاح على: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/06/26/ ، بتاريخ 2014/05/26.

[2]– جريدة الأهرام، **مصر والجزائر .. تاريخ طويل من العلاقات الوثيقة** ،متاح على:http://www.ahram.org.eg/News/131774/138/466352 ، بتاريخ 2016/01/03.

[3]–النادي الدولي، **مصر و الجزائر.. لماذا يجب أنهاء التوتورات في مهدها؟**،متاح على: http://theinternational.club/news/506/3-11-2017/ ، بتاريخ 2017/11/03.

[4]– موقع الجزيرة، **أزمة المغرب ومصر قد يكون مردها البوليساريو**،متاح على: http://www.aljazeera.net/news/arabic ، بتاريخ 2015/01/13.

[5]–مصر العربية، **الدوافع الحقيقية وراء الاستضافة المصرية لوفد البوليساريو**،متاح على:https://www.ida2at.com/the-real-motives-behind-the-polisario-delegation-egypt-hosting ، بتاريخ26 /2016/10.

[6]–موقع نون بوست، **مصر والبوليساريو: لإغضاب المغرب والسعودية أم للتقرب من الجزائر!**،متاح على: http://www.noonpost.org/content/14565 ، بتاريخ2016/10/17.

ب- أقتصاديا:

تعد مصر المستثمر الأول فى الجزائر خارج قطاع النفط والغاز بإجمالى استثمارات تبلغ قيمتها حوالى 4.2 مليار دولار.. ويوجد بالجزائر حوالى 32 شركة مصرية تعمل فى مجالات: الاتصالات، الإنشاءات والأشغال العمومية، الصناعة الخدمات، الزراعية[1] وبحيث تضاعفت حركة التبادلات التجارية بين البلدين، خلال 3 سنوات لتصل إلى ما يقرب من 1.5 مليار دولار عام 2012، مقابل 750 مليون دولار عام 2009 بحيث ترتبط مصر والجزائر بعدة اتفاقيات تنظم العلاقات والتعاون بينهما في المجال التجاري والاقتصادي، ومن أهمها اتفاق التجارة واتفاق التعاون الاقتصادي والفني الموقعين في أكتوبر 1991 ، واتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة الموقع في مارس 1997، واتفاق تجنب الازدواج الضريبي الموقع في فبراير 2001 ، وبروتوكول التعاون في مجال الاستثمار الموقع في يناير 2005 . كما ترتبط البلدان بلجان قطاعية مشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية. ولا توجد بيانات تفصيلة حديثة حول حجم استثمارات الشركات المصرية التي يبلغ عددها 50شركة بالجزائر إلا أنه وفقاً للسفارة المصرية بالجزائر بلغ حجم الاستثمارات المصرية حوالي مليار ونصف المليار دولار خلال العام المالي 2012/2011، بحجم عمالة يبلغ 4 آلاف عامل[2].بالإضافة أن هناك 5 شركات كبرى مصرية تنشط في الجزائر منذ فترات طويلة في مجال البناء التصنيع وفي المستقبل القريب سيتم فتح مصنع للأثاث، كما توجد شركة السويدي لانتاج الكابلات ومحولات إنتاجها تعمل بشكل متنامي وتغطي 50 بالمائة من احتياجات السوق الجزائرية، كما يتم تصدير هامش الإنتاج إلى ايطاليا.

هناك أفكار متطورة استثمار جزائر مصري أوربي لإنتاج المحولات الكهربائية لأن زيادة الطاقة الكهربائية تعتبر مادة حيوية في البرامج التنموية خاصة في الصناعة، قيمة الاستثمار المصري الذي عرف تطورا في الجزائر نتيجة الثقافة الواحدة والانتماء الديني ساهم بشكل كبير في أن تكون فرص أعمال كثيرة للجزائريين الذين يشكلون الضعف من عمل العمالة الإجمالية المصرية الموجودة في هذه الشركة، و بالنسبة للاستثمارات المصرية فهي مترسخة وناجحة وتساهم في بناء الاقتصاد الجزائري، مثلا المقاولون العرب يساهمون بنسبة ايجابية في مشاريع السكن كما لشركة أوراس كوم عدة استثمارات ولها شراكة مع سوناطراك في وهران لإنتاج الأسمدة عبر شركة سورفرت، وهذا اعتبره استثمارا مهما جدا وهو نموذج للشراكة الجزائرية المصرية لأنها بدأت بتساوي عدد العمال المصريين مع الجزائريين، ومع تزايد خبرة الجزائريين تقلص عدد المصريين وارتفع عدد

[1]-الهيئة العامة للاستعلامات، **العلاقات المصرية الجزائرية** ، متاح على :http://www.sis.gov.eg/Story/91388?lang=ar ، بتاريخ 2017/11/13.

[2]-ديوان العرب، مرجع سابق.

الجزائريين وإنتاج الشركة يغطي الاحتياجات الوطنية ويمكن تصديره ،زيادة على هذا شركة اوراسكوم تطور مصنعا لإنتاج الاسمنت بعين الكبيرة بسطيف، ومن المنتظر أن يغطي 60 بالمائة من السوق الوطنية، وهو يعد مشروعا كبيرا جدا يسير بخطى سريعة ومن شأنه أن يوفر 1200 منصب عمل للجزائريين و700 منصب عمل للمصريين وهذه المشروعات تعكس قوة التعاون الثنائي بين البلدين[1].

بالإضافة إلى توقيع الجزائر ومصر على 17 اتفاقية ومذكرة تفاهم بالقاهرة(**أنظر الملحق رقم 12 ص119**) مست العديد من القطاعات منها في مجال تنمية الصادرات و حماية المستهلك والتعاون بين بورصة الجزائر والبورصة المصرية والتأمين وإعادة التأمين ومذكرة التفاهم في مجال الخدمات البيطرية بين البلدين ومذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال التكوين والتدريب المهني وتم التوقيع أيضا على مذكرة التفاهم للتعاون في مجال إنجاز وتسيير المناطق (الحظائر) الصناعية في البلدين بين الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في الجزائر والهيئة العامة للتنمية الصناعية في مصر وعلى البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال السياحة للأعوام 2015 -2017 [2]

و لقد كشف السفير المصري بالجزائر السيد عمر أبوعيش بأن الجزائر ومصر بصدد التحضير لإنشاء أول شركة جزائرية، مصرية مختلطة متخصصة في التنقيب عن البترول في دول أخرى، مشيرا إلى أن المشروع لا يزال قيد الدراسة والتحضير منذ سنة 2014 لإعداده وطرحه للمصادقة من قبل مسئولي الدولتين خلال اللجنة العليا المشتركة بين البلدين.

وبالنسبة للتعاون الجزائري . المصري في مجال الطاقة، عرف تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، بالرغم من التراجع الكبير في استيراد الغاز الجزائري من طرف مصر بعد الاستكشافات الكبيرة التي تحققت مؤخرا في مصر ومساعيها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير بحلول سنة 2020. غير أن ذلك لا يمنع من استمرار التعاون بين البلدين من خلال عمليات تكرير البترول الجزائري بمعامل ميدور المصرية المتخصصة،عن حجم المبادلات التجارية بين البلدين، بأنها تأثرت كثيرا بفعل قرارات الجزائر ومصر بخصوص عمليات الاستيراد والإجراءات التي قلّصت من حجم الوردات في كلا البلدين، غير أن الجزائر ومصر فتحتا أبوابا أخرى لدعم التعاون الثنائي، وقامتا بتعويض المبادلات التجارية، بدعم مجالات الاستثمار والشراكة المختلفة، حيث تمكن

[1]-صحيفة صوت الأحرار أون لاين، **يجب أن يكون للجزائر و مصر الكلمة العليا في ملف الليبي**،متاح على :http://sawtalahrar.net ، بتاريخ 2016/04/17.

[2]-الإذاعة الجزائرية، **الجزائر و مصرتوقعان على 17 إتفاقية شراكة و مذكرة تفاهم**، متاح على :http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141114/19569.html ، بتاريخ 2014/11/14.

العديد من المتعاملين من البلدين، بفضل هذه الجهود من التغلب على بعض القيود التجارية مع علم بأن أكبر 5 شركات مصرية تنشط بالجزائر على غرار أوراسكوم والمقاولون العرب وبيتروجيت و السويدي للكوابل والكهرباء، حيث تساهم كل هذه الشركات في مشاريع التنمية بالجزائر[1] وعلى صعيد آخر، قالت التقارير إنّ الجزائر والقاهرة ستوقعان اتفاقية غاز تستبدل مصر بموجبها الغاز القطري بنظيره الجزائري مقابل أسعار تفاضلية[2].

ج- اجتماعيا وثقافيا:

ويبلغ عدد المصريين المقيمين بصفة دائمة بالجزائر نحو 2000 مصري، بعد أن كان عددهم نحو 1000 في 2009 بالنسبة للجالية المصرية بالجزائر سنة 2016 فمعظم المصريين المتواجدين في الجزائر يعملون في الشركات المصرية وهم منتشرون في مناطق مختلفة وليس في العاصمة فقط، منهم من استقروا بالجزائر منذ فترة طويلة كما توجد حالات زيجات كثيرة جدا بين الطرفين وهذا ما يجعل إحصاء الجالية المصرية أمرا صعبا وأعتبر ذلك أمرا إيجابيا، فالفترة السابقة شهدت ارتفاعا شديدا للزائرين الجزائريين لمصر حيث أثبتت الإحصائيات أن التأشيرات الممنوحة لسنة 2015 قدرت بـ106 في المائة خاصة بعد التسهيلات في الإجراءات وفي ظرف عامين رفضت التأشيرة في خمس حالات كحد أقصى وثلاثة منهم تمت تسويتها، كما أنها تعتبر ميزة لأن هذه الطفرة جاءت في فترة عصيبة والسفارة قدمت عرضا يتم دراسته من الناحية الفنية والاقتصادية يتضمن إنشاء خط مباشر بين شرم الشيخ والجزائر[3].

ثقافيا و فنيا شاركت مصر في العديد من التظاهرات الثقافية و المهرجانات الجزائرية منها مهرجان وهران للفلم العربي سنة 2015 و تكريم العديد من الوجوه الفنية المصرية منها تكريم الممثلة المصرية ليلى علوي **(أنظر الملحق رقم13 ص120)**[4] كذالك حرصت مصر في عام 2015 على التواجد في حفل افتتاح قسنطينة، كعاصمة للثقافة العربية؛ من أجل تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين**(أنظر الملحق رقم14 ص121)**، حيث قدمت فرقة الموسيقى العربية التابعة لدار الأوبرا المصرية حفلاً، أحيت فيه ذكرى المطربة

---

[1]- صحيفة المساء ،**إنشاء شركة جزائرية مصرية للتنقيب عن البترول**، متاح على: https://el-massa.com/dz ، بتاريخ2018/02/27 .

[2]- موقع بالعربية، **أول زيارة خارجية للرئيس السيسي.. لماذا الجزائر؟**،متاح على:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/25/algeria-egypt ، بتاريخ 2014/06/25.

[3]-جريدة الحوار، **السفير المصري بالجزائر ل "الحوار" نفكر في إنشاء خط مباشر بين شرم الشيخ والجزائر**،متاح على:
http://elhiwardz.com/featured/53157 ، بتاريخ 2016/06/23.

[4]-جريدة الشرق الأوسط، **تكريم ليلى علوي في مهرجان وهران الدولي للفيلم العربي**،متاح على: https://aawsat.com/home/article/376446 ، بتاريخ 2015/06/05.

الراحلة وردة الجزائرية، وتضمنت هذه التظاهرة الثقافية مشاركة قوية للفن التشكيلي المصري، أقيم على أثرها معرض للصور الزيتية تعكس البيئة المصرية في مختلف تجلياتها.

وفى عام 2016 فقد تصدّرت مصر المركز الأول بـ19 فائزاً في مهرجان «همسة» الدولي للآداب والفنون بالجزائر، في دورته الرابعة والتي حملت اسم المبدع سيد درويش و قامت الجزائر بإهداء لمكتبة الإسكندرية عما يقارب ألف كتاب من أفضل ما أنتجته الثقافة في الجزائر وفى المجال الدينى، كانت زيارة شوقى عبد الكريم مفتى الديار المصرية إلى الجزائر فى شهر ماي الماضى تلبية لدعوة وزارة الشئون والأوقاف الدينية للمشاركة في الملتقى الدولي العاشر للمذهب المالكي بعنوان "علم الفروق عند المالكية وتطبيقاته" هى الأبرز خلال عام 2014، حيث أكد مستشار وزير الشئون الدينية والأوقاف الجزائرية محمد ايدير مشنان أنه لا يمكن الاستغناء عن مصر والأزهر الذي يعد من المؤسسات العلمية في تاريخ الثقافة الإسلامية، مشيرا إلى أن هناك بعثات منتظمة من وزارة الشئون الدينية والأوقاف من الأئمة لتلقى دورات تدريبية فى الأزهر بصورة منتظمة، كما يتواجد حاليا فى مصر مجموعة من الطلبة الذين يحضرون رسائل ماجستير ودكتوراه تم انتدابهم من وزارة الشئون الدينية والأوقاف بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والأزهر الشريف .. وهناك أيضا تبادل للمطبوعات والمناهج العلمية وتعاون علمي وثقافي مستمرة طوال العام و في المجال الرياضي جاء تكريم الجزائر ممثلة في صحيفة الهداف الرياضية للكابتن حسن شحاتة مدرب نادي المقاولون والمدير الفني السابق للمنتخب الجزائري خلال فعاليات حفل الكرة الذهبية لأحسن لاعب جزائري عام 2014**(أنظر الملحق رقم 15 ص122)** والتي أقيمت في شهر ديسمبر تتويجا لمسار عودة العلاقات التاريخية بين مصر والجزائر إلى الطريق السليم ومحوا لأي "زوبعة" تسبب البعض فى إثارتها سواء عن عمد أو غير عمد .. حيث أظهرت حفاوة الاستقبال أن البلدين طويا بالكامل هذه الصفحة فى تاريخهما تماما.[1]

[1]– موقع مصراوي، **2014.. فصلا جديدا من العلاقة التاريخية بين مصر والجزائر**، متاح على: http://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details، بتاريخ 2014/12/31.

المبحث الثاني: :تحديات العلاقات الجزائرية المصرية

المطلب الاول: معوقات العلاقات الجزائرية المصرية

بعد التعرض للجانب التعاوني في العلاقات الجزائرية المصرية لا شك أن هناك عقبات في طريق هذا التعاون ما يشكل تحديا حقيقيا أمام الطرفين وأبرزها إصلاح جامعة الدول العربية بإضافة لوجود جملة من التحديات المستقبيلة أمام البلدين و في مقدمتها إيجاد حل للأزمة الليبية .

أ-إصلاح جامعة الدول العربية

عاد الحديث مؤخرا عن مشروع إصلاح الجامعة العربية التي أصبح أداءها في حل النزاعات في الدول العربية يثير الكثير من الجدل، وتعالت أصوات تطالب بإصلاح حقيقي للجامعة. وتقود الجزائر والمملكة العربية السعودية حملة المطالبة بإصلاح الجامعة العربية وتواجه هذه الحملة معارضة من طرف بعض الدول على رأسها مصر التي تهيمن في الوقت الحاضر على هياكل الجامعة العربية وتعتبرها ملحقا للوزارة الخارجية المصرية، وهذا منذ عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك إلى اليوم، فيما تعلب الدول الأخرى أدوارا ثانوية في صناعة القرار داخل الجامعة رغم مساهماتها المالية.

ورغم الانتقادات الكثيرة التي طالت ولا تزال الجامعة العربية وأدائها منذ زمن، لاسيما من طرف الشعوب العربية، ونخبتها، إلا أن ذلك لم يكن دافعا لتغيير أسلوبها ومنهاجها في العمل بحيث تفتقد الجامعة العربية إلى هيئات لصنع القرار والرقابة، لذا فدورها في العموم محدود، ولا تعدو أن تكون في الوقت الحاضر مجرد هيئة تجمع الدول العربية دون اتخاذ قرارات حاسمة وملزمة[1] و لقد كانت رغبة الأطراف العربية في ارتقاء بأداء الجامعة،من خلال العديد من المبادرات التى قدمت لتطوير أداء الجامعة،و منظومة العمل العربي المشترك،إلا انه لم يكن هناك مبادرة موحدة من هذه المبادرة متعددة و مختلفة في منطقاتها، وأهدافها ،و طرق الإصلاح ،لذالك تم التوقيع على أول وثيقة عربية للإصلاح السياسي و هي وثيقة العهد وفاق و التضامن العربي، فبعد إفرازات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، أصبح إصلاح الأوضاع العربية هماً عربياً ، ورغبة دولية بالرغم من اختلاف الدوافع والأهداف ، لذا جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية . وقد تزامن ذلك مع رغبة دول عربية ملحة لإصلاح الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في الوطن العربي. وإزاء هذه الرغبة

[1]-محمد لهوازي، **مشروع إصلاح الجامعة العربية يعود إلى الواجهة**، متاح على: https://www.echoroukonline.com ، بتاريخ2018/04/24.

الجماعية في الإصلاح، و ما أن صدرت قرارات قمة عمان , ومن بينها القرار رقم (218) ، الذي يحث الدول العربية على التقدم بمبادراتها ومقترحاتها لتطوير وإصلاح الجامعة العربية ، حتى انهالت المبادرات على الأمانة العامة ، كل منها تحمل رؤى ومقترحات لإصلاح النظام العربي وفق رؤية الدولة المتقدمة بالمبادر[1].

لقد كانت هناك مجموعة من المبادرات لإصلاح جامعة الدول العربية، بعد فرض مطلب الإصلاح والتجديد على الساحة العربية خصوصا على مستوى القمم العربية هذه المبادرات جاءت بأفكار بعضها جديدة ، وبعضها الآخر طرح في السابق ، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ وكان عام 2003 هو عام طرح تطوير جامعة الدول العربية، لأن ما سبق من مشروعات للإصلاح كان مجرد أفكار لم تصل الى مرحلة التنفيذ، وكان من المفروض أن يكون عام 2004[2] هو عام الإصلاح الحقيقي و ذالك راجع الى المشاريع والمبادرات المتعددة وعلى رأسها المبادرة التي قدمتها الأمانة العامة إضافة إلى المبادرات التي قدمتها كل من ليبيا– السعودية – قطر– الأردن – السودان – اليمن – مصر – تم عرض هذه المبادرات على الأمانة العامة لكي تخرج من خلالها بمشروع عربي متكامل بعد مناقشتها، يعرض على مؤتمر القمة العربية القادمة الذي ينعقد في تونس والجزائر[3].

وسنحاول أن نستعرض من بين هذه المبادرات المبادرة الجزائرية، و نلخص أهم المتطلبات التي طرحتها لإحداث التطوير وتعود أولى الدعوات لإصلاح الجامعة العربية إلى سنة 2005، حين تقدم وزير خارجية الجزائر آنذاك، عبد العزيز بلخادم بمشروع لإصلاح الجامعة تضمن سبع ورقات[4]

فبعد قمة تونس 2004 بدأت الدبلوماسية الجزائرية في محاولة إقناع البلدان العربية بفكرة حتمية الإصلاح و تكريسها على أرض الواقع، وقدمت الجزائر مبادرة إصلاح لتفعيل دور الجامعة[5] وتضمن المشروع الجزائري لإصلاح الجامعة اقتراحات لتطوير العمل العربي المشترك من خلال تحديث طرق العمل. وفي مقدمها تعديل

---

[1]– عبد الرازق كرار عثمان، محمد نوري الأمين،**جامعة الدول العربية و محاولات الإصلاح بالتركيز على المبادرة المقدمة في قمة تونس 2004**، مذكرة ماجستير، جامعة (الخرطوم):كلية الدراسات العليا،2005،ص ص72–73.

[2]–صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، الواقع مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل**، القاهرة:دار الفكر العربي ، ط1،2007 ص122.

[3]– عبد القادر نابي، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**،رسالة دكتوراه،جامعة(تلمسان):كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015،ص179–180.

[4]–محمد لهوازي، مرجع سابق.

[5]– عبد القادر نابي مرجع سابق، ص187.

قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات المعمول بها حالياً باعتماد غالبية الثلثين في المسائل الموضوعية التي يتم تحديدها والغالبية البسيطة في القضايا المالية والإدارية[1]كما تضمنت المبادرة ما يلي:

- ✓ إنشاء مؤسسات جديدة كالبرلمان العربي ومحكمة العدل العربية
- ✓ يحدد تنظيم البرلمان و هيكلته و تشكيلته و صلاحياته بموجب نظام أساسي يلحق بميثاق الجامعة .
- ✓ تكون مهمة المحكمة حسب الاقتراح الفصل في النزاعات التي تعرض عليها من طرف البلدان الأعضاء[2]

وتناولت المبادرة الجزائرية موضوع منصب الأمين العام للجامعة العربية وكان مطلب الجزائر بتدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية من خلال تعديل ميثاق الجامعة العربية لينص على التناوب بين الدول الأعضاء بدلا من احتكار دولة المقر مصر لمنصب الأمين العام، قد أثار حفيظة مصر التي لم ترغب في التخلي عن هيمنتها على الأمانة العامة ورفضت المقترح جملة وتفصيلا ، ودعت الجزائر الى اعتماد مبدأ التداول على منصب الأمين العام بين المجموعات العربية[3] وقد سبق وأن أشار وزير الخارجية الأسبق عبد العزيز بلخادم إلى أن المصريين مغتاظون كثيرا من اقتراح انتخاب أمين عام للجامعة،

و سوف نتطرق بنوع من التفصيل الى محتوي الإقتراح الجزائري للإصلاح الجامعة العربية :

1-الإصلاح المؤسساتي

قامت الجزائر بتاريخ 28 ديسمبر 2004 باقتراح مشروع بشأن تطوير منظومة العمل العربي المشترك،الذي تم عرضه في القمة العادية السابعة عشر المنعقدة في الجزائر،حيث ركزت المبادرة الجزائر في مطالبها على إصلاح ميثاق جامعة الدول العربية ،بإضافة مؤسسات سياسية و قضائية و تشريعية تتمثل في:

- **إنشاء البرلمان العربي في إطار جامعة الدول العربية**

"**وافقت القمة العربية المنعقدة في الجزائر في مارس 2005،على إنشاء برلمان عربي انتقالي لمدة خمس سنوات يجوز تمديدها لمدة لإقامة برلمان عربي دائم** "[4] و تم اختيار دمشق عاصمة سوريا لتكون مقر للبرلمان العربي،يتكون البرلمان من أربعة أعضاء للكل دولة عضو، موازنته مستقلة و موارد البرلمان تكون من مساهمات الدول الأعضاء بتساوي، و حددت مدة عمل البرلمان بخمس سنوات قابلة لتمديدها سنتين كحد أقصى، على أن

[1]-نسرين ياسين الحمداني، **المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربيه ومبادرات إصلاح الجامعة (1990 -2005)**،رسالة ماجستير، جامعة (مؤتة):كلية العلوم السياسية،2007، ص149.

[2]- حميد يس ، **مقترحات الجزائر لإصلاح جامعة الدول العربية، "جريدة الخبر الجزائرية** "،الجزائر،10 جانفي 2005، ص15.

[3]-نسرين ياسين حمداني،مرجع سابق، ص149.

[4]-هدي عمارة، **إسهام الجزائر في إصلاح ميثاق جامعة الدول العربية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر:كلية الحقوق،2009، ص104.

يقوم البرلمان الانتقالي قبل انتهاء ولايته بإعداد النظام الأساسي للبرلمان الدائم[1] و من بين اختصاصات البرلمان الانتقالي ما يلي:

- ✓ البحث في سبل تعزيز العلاقات العربية –العربية
- ✓ مناقشات المسائل المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك،و أهتمام بعملية التنمية و مواجهة التحديات التي توجه الوطن العربي
- ✓ مناقشة مشاريع الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية
- ✓ إقامة علاقات تعاون مع الاتحادات البرلمانية و البرلمانات الدولية و الإقليمية و الوطنية
- ✓ إقرار النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي
- ✓ إحاطة البرلمان الانتقالي بالموازنة السنوية لجامعة الدول العربية[2]

بغض النظر على سلبيات و إيجابيات البرلمان إلا أن له "**بعض الجوانب الإيجابية،مثل التوافق على شخص رئيسه،إجراء انتخابات سلسلة بشأن مناصب نواب الرئيس،و كذالك الاتجاه القوي الى رفض وصايا الحكومات او حتى البرلمانات الوطنية على البرلمان الانتقالي** "[3]

خلاصة القول أن البرلمان العربي جاء ثمرة من ثمار الإصلاح مؤسسات جامعة الدول العربية و تطوير العمل العربي المشترك، الهادف لخدمة القضايا العربية ،و تحقيق التضامن العربي ،و تحقيق الوحدة العربية بالدرجة الأولى

- **إنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات.**

نصت الفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة من الميثاق على أن " **مجلس الجامعة يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة،و ذالك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدول المشار عليها**" ولتطبيق و تفعيل هذه المادة تم أنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات و طبق لقرار رقم 293 الصادر في قمة الجزائر،الذي يعتبر هذه الهيئة بمثابة الجهاز الرقابي على تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها،و اتخاذ الإجراءات ضد الدول التى لا تلتزم بتطبيق التزاماتها [4].

---

[1]–وكالة الأنباء السعودية، **البرلمان العربي الإنتقالي** ،متاح على:https://www.spa.gov.sa/411198 ، بتاريخ 2006/12/14.

[2]–هدي عمارة، مرجع سابق، ص106.

[3]–أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، **حالات الامة العربية في عام 2005 تحدي البقاء و التغيير**،مركز دراسات الوحدة العربية ،2006، ص39.

[4]–هدي عمارة، مرجع سابق، ص105.

تتألف الهيئة من ممثلين عن الدول الأعضاء الخاص بمجلس الجامعة على مستوى الوزاري ،و ممثلين عن الدول الأعضاء الترويكا الخاصة بمجلس الجامعة على مستوى القمة،بمشاركة الأمين العام

تعقد الهيئة اجتماعين عاديين على مستوى الوزاري السنة،و اجتماع تحضيري على مستوي المندوبين الدائمين و ذالك قبل موعد انعقاد كل اجتماعات الوزارية العادية للهيئة

و في ما يخص المهام المواجهة لهيئة متابعة تنفيذ الفرارات تتمثل في :

- ✓ متابعة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها و تقديم الاقتراحات و توصيات
- ✓ عرض تقارير المتابعة نصف السنوي على على الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية على مستوي الوزاري
- ✓ عرض تقريرها النهائي عن العام المنصرم على اجتماع وزراء الخارجية التحضيري تمهيدا لعرضه على القمة

كما تتعاون الهيئة مع الأمانة العامة حيث تقدم الأمانة تقرير للهيئة على مدي تنفيذ القرارات ،و في حالة وجود آية مخالفات على مستوي المجلس الوزاري للجامعة يحال الموضوع الى المجلس على مستوي القمة،و اتخاذ العقوبات المنصوص عليها في المادة العاشرة و متمثلة في :

- ✓ الحرمان من التصويت لمدة دورة عادية على مستوي القمة
- ✓ الحرمان من البرامج و امتيازات التى تقدمها الجامعة
- ✓ الحرمان من المشاركة في الاجتماعات
- ✓ تعليق العضوية في الجامعة لمدة يحددها المجلس
- ✓ الفصل من الجامعة نهائيا و ذالك طبقا للمادة (18) من ميثاق الجامعة[1]

تعتبر الهيئة مكسب و آلية كلنا بحاجة إليها،وتعكس مدى الإحساس بالمسؤولية لدي القادة العرب،في دفع العمل العربي المشترك،نحو مرحلة جديدة تتسم بالفعالية و الالتزام الكامل بتنفيذ ما يتفق عليه من برامج و نشاطات في كل المجالات ونهوض بالشعوب العربية و بناء وطن عربي موحد و متماسك ضد التدخلات الخارجية

[1]–موقع إسلام أون لاين، **شؤون سياسية حول تطوير الجامعة العربية**،متاح على: https://archive.islamonline.net ، بتاريخ 2005/07/9.

- إنشاء محكم عدل عربية

نصت المادة (19)من الميثاق على أنه يمكن تعديل الميثاق من اجل تحقيق عدة أمور ،منها إنشاء محكم عدل عربية،و هي بمثابة الجهاز القضائي للجامعة العربية باعتباره الأداة التي تقوم بفصل في النزاعات التى تقوم بين أعضائها أنشاء جامعة الدول العربية 1945 دون أن يكون لها جهاز قضائي يتولى الفصل في النزاعات على أساس العدل و القانون،ووجود هذا الجهاز القضائي مهم بحيث يمكنها من مراقبة مدي مطابقة الأعمال القانونية الصادرة من المنظمة للأجهزة التى تحكمها ،و بتالي التصدي للإساءات التى ترتكبها أجهزة المنظمة[1]

-إنشاء مجلس أمن عربي

لكي يتحقق التماسك و التعاون العربي يجب أن يتجاوز ما يستوجبه التعاون و التنسيق الى أن يصل الى درجة تحريك الأطراف في المسرح الدولي،و تحقيق التزامات وفق لمعاهدات معينة من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة [2]

كذالك فإن مسألة العدوان تستوجب أنشاء مجلس امن عربي، يتميز بسرعة التحرك ،و القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة،و لغرض إنشاء محكمة العدل العربية و مجلس الأمن العربي ،عقدت الدول الأعضاء اجتماعا خاص يومي 13-2005/11/14 تم فيه أعداد صياغة جديدة للنظام الأساسي للمحكمة ليعرض على قمة العربية في الخرطوم

و بالنسبة للنظام الأساسي للمحكمة العدل العربية فه يشمل سبعة فصول و تنقسم إلى واحد و خمسون ماد، مقر المحكمة في القاهرة، و تضم المحكمة سبعة قضاة من الدول الأعضاء و بنسبة للاختصاصات محكمة العدل العربية هي كالتالي:

- ✓ النظر في المنازعات التي يتفق الإطراف على أحالتها
- ✓ النظر في النزاعات التي تحيلها مؤتمرات القمة العربية ،و مجلس الجامعة
- ✓ تفسر المعاهدات و الاتفاقيات الدولية[3]

[1]-أحمد أبو الوفا، **جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمي**ة، د/ب:دار النهضة العربية،1999، ص250.

[2]-محمد عطا،زهرة صالح، **الأمن القومي و العمل العربي المشترك**، "**مجلة المستقبل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية العدد94، 1986، ص22.

[3]-هدي عمارة، مرجع سابق، ص ص110-112.

أن فكرة إنشاء محكمة العدل العربية جاءت نتيجة الجانب السلبي للعلاقات العربية و ذالك راجع إلى عملية التغيير و الثورة ، مشكلة الحدود و السيادة،و قضية الفلسطينية ،في الواقع لا المحكمة أنشأت و لا مجلس الأمن و ظلت حبر على ورق.

2- الإصلاح القانوني

- **تعديل آلية التصويت**

أن التصويت في جامعة الدول العربية يحض الى مبدأ الإجماع، بمعنى انه في حالة إتفاق جميع الدول العربية و توجد دول واحدة معارضة للقرار يلغي القرار و تصبح القرارات الصادرة عن الجامعة مجرد نصوص بدون روح لا يتم تنفيذها[1] لذالك وجب تعديل الميثاق لإقرار قاعدة الأغلبية عند اتخاذ القرارات، و تم بالفعل تعديل آلية التصويت في جامعة الدول العربية عن طريق تعديل الفقرة 2من المادة6،و تم الاعتماد على نص جديد للمادة7بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات في قمة العادية المنعقدة في الجزائر،و قد أكدت الجزائر على تعديل آلية التصويت و ذالك من خلال:

- ✓ التصويت بالأغلبية الثلثين في مواضيع ذات الطابع السياسي مثل القضايا المتعلقة بالأمن القومي،القضايا المتعلقة بالتعاون الاجتماعي و الاقتصادي، و القضايا المتعلقة بحل النزاعات،و القضايا المتعلقة بفصل او إيقاف عضوية أي دولة
- ✓ التصويت بالأغلبية البسيطة على القضايا ذات الطابع الإداري و المالي و مسائل المتعلقة بميزانية الجامعة.

- **تدويل منصب الأمين العام**

منذ تأسيس جامعة الدول العربية 1945 تولى منصب الأمين العام شخصيات مصرية احتكرت هذا المنصب ،ماعدا الشاذلي القليبي الذي تولي هذا المنصب في الفترة التي أنتقل فيها مقر جامعة الدول العربية من مصر إلى تونس،بعدها تولي منصب الأمين العام عمرو موسى من 2001 إلى غاية اليوم

أن احتكار مصر للمنصب الأمين العام حقيقة واقعية، فإن الأهم من ذالك لماذا هذا الاحتكار ؟ المؤكد أن وجود مقر جامعة الدول العربية كان عاملا رئيسيا لهذا الاحتكار ولكن و بكل تأكيدا كان أيضا تعبير عن قوة

[1]-عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص203.

مصر ودورها في القضايا العربية وثقلها الإقليمي باعتبارها واحدة من أهم القوى الإقليميةُ في منطقة الشرق الأوسط

حيث قدمت الجزائر من خلال مشروعها للإصلاح الجامعة ورقة تدعو فيها الى تنظيم مسألة تداول منصب الأمين العام للجامعة مع مراعاة مبدأ العدالة في توزيع الوظائف و مناصب بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل لمقرات هذه المنظمات كما دعت الجزائر إلى تدويل منصب الأمين العام بين المجموعات الدول العربية،و ينتخب مجلس القمة الأمين العام للجامعة بأغلبية ثلاثي أعضائه من بين مرشحي الدول الأعضاء، و ينتخب لمدة أربع سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة ،هذا الاقتراح الجزائري بتدويل منصب الأمين العام أحدث ضجة كبيرة، ويستهدف شخص عمرو موسى الأمين العام ،و صنفت كنقطة خلاف في العلاقات الجزائرية المصرية،لكن هذا المشروع لم يلق قبولا بحجة انه جاء في وقت غير ملائم و يحتاج إلى وقت طويل لدراسته من كافة النواحي[1] .

إن تدوير منصب الأمين العام مطلوب و ضروري، إلا أنه لا بد أن يتم إثارة مسألة التدوير بتوافق بين الدول العربية من جهة وبشكل يتوافق وروح هذا التعديل من جهة أخرى،و ينبغي تدوير منصب الأمين العام لإشعار الدول العربية بأن جامعة الدول العربية بيت العرب بالواقع والممارسة ولا بد أن يستقيم عمل الأمين العام مع توافق الدول الأعضاء، فلا يمكن للامين العام أن يتخذ مواقف خاصة دون مراعاة لسياسات

إن المشروع الجزائري يهدف إلى تعزيز العمل العربي المشترك، وتقويتها لتمكينها من أداء دورها المنوط بهاو تحديثها و إعطائها الصلاحيات اللازمة، بما في ذلك الصلاحيات المؤسسية للأمين العام على غرار المؤسسات الإقليمية و الدولية المماثلة، كما إن التحديات و المخاطر التي أصبحت لا تخفى على أحد تحتم على العرب جميعا التعامل و من دون أي خلفيات مع مشاريع الإصلاح المطروحة بعيدا عن الحساسيات الشخصية أو القطرية الضيقة التي لا تخدم مصلحة الأمة.

ب- <u>الأزمة الخليجية:</u>

تفجّرت الأزمة الخليجية عندما أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين إلى جانب مصر عن قطع علاقاتها مع دولة قطر، وكانت العلاقات الجزائرية المصرية آنذاك مستقرة، وهذا ما جعل مصر تأمل بانضمام الجزائر إلى جانبهم، لكن الجزائر صدمت مصر والدول الخليجية بتبني خيار الحياد ودعوة أطراف الأزمة إلى حلّها بالحوار.

[1]-هدي عمارة، مرجع سابق، ص ص115-119.

ولعبت الجزائر دورا كبيرا أثناء اجتماعٍ للاتحاد الأفريقي شهر يوليو بمنع مصر من إقناع الدول الأفريقية في تأييد حصار قطر، هذا الموقف الجزائري ربط بالموقف المصري الإماراتي في ليبيا الذي ترى فيه الجزائر اقترابًا من حدودها، وتهديدًا لأمنها القومي، وهو ما جعلها تختار الحياد وتبتعد عن دول الحصار[1].

وقد اختتم الأفارقة قمتهم العادية التاسعة والعشرين التي استمرت يومين بمشاركة 25 زعيمًا و9 نواب رؤساء، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بالتوافق على إصلاح منظمة الاتحاد الإفريقي، ودون تطرق القمة إلى الأزمة الخليجية. ورفضت دول أفريقية ضُغوطا مورست عليها من أجل قطع علاقاتها مع قطر مقابل إغراءات مالية في شكل استثمارات ومساعدات، حيث لم يتمكن وزير الخارجية السعودي من حشد الدعم لحصار قطر.

وطالب الرئيس الغيني بصد فته رئيسًا للاتحاد الأفريقي بإيجاد حلاً سلمًيا للأزمة الخليجية. وهددت مصر بانسحابها من هيئة الجوار الليبي التي تضم بالاضافة إلى مصر كل من تونس والجزائر بسبب مواقف هذه الأخيرة للضغط على السلطات الجزائرية وهو ما يعني بداية التصعيد الديبلوماسي بين البلدين في المستقبل القريب.

ويبدو أن هناك مجموعة من العوامل تقف خلف الموقف المصري الداعم للحصار، والتي تتمثل في أن الرئيس عبد الفتاح السيسي وجد نفسه مدينًا للإمارات والسعودية لتأييدهما له عقب انقلاب 2013 والذي أوصله إلى السلطة بتوفير الدعم المالي والسياسي لنظام حكمه. كما أن العلاقة بين مصر وقطر تميزت بالتوتر بسبب انزعاج النظام المصري من التغطية المستمرة للشأن المصري من طرف قناة الجزيرة القطرية، ولأن قطر أيضا تستضيف عددًا من معارضي النظام المصري[2].

ج.الأزمة اليمنية:

اتضح التوتر أكثر خلال انعقاد القمة العربية بشرم الشيخ، حيث وقفت الجزائر إلى جانب العراق ولبنان ضد التدخل العسكري في اليمن.

ورفضت الجزائر المشاركة في القوة العربية بدعوى الدفاع المشترك لضرب اليمن باسم الجامعة العربية[3].

---

[1]–جريدة الشعب الجديد، **قضايا عالقة بين عسكر مصر والجزائر تُنذر بانفجار العلاقات**، متاح على: http://www.elshaab.org/news/268289/، بتاريخ 2018/06/07.

[2]– موسى لؤي، تونر **ديلوماسي الجزائر "مصر ,سعودي" في الخفاء**، ، متاح على:http://aljazair1.com/ ، بتاريخ 2018/05/01.

[3]–ثابت العمور، **اختلاف المقاربات بين مصر والجزائر : كرة ثلج تتضخم؟**، متاح على:https://al-akhbar.com/Arab/19501 ، بتاريخ 2015/05/21.

وقد كتب الإعلامي سعد بوعقبة قائلاً: " الجزائر ليست مصر، ولن تكون مثل مصر في بيع أو كراء جيشها لآل سعود، ليحرّروا به الكويت تارة، ويقصفوا به اليمن تارة أخرى ! "[1]. عبر وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة عن رفض الجزائر للتدخل العسكري، ومطالبتها بضرورة البحث عن حل سياسي سلمي للأزمة اليمنية.

وفسر البعض الموقف الجزائري بأنه محكوم بالدستور الذي لايسمح للجيش بالتدخل في الخارج، بينما رأى آخرون بأن الجزائر لا تريد خسارة علاقتها مع إيران، وأرجعه البعض الآخر إلى الانشغالات الداخلية للجزائر فضلا عن التجربة الجزائرية في العشرية السوداء لا تشجع الجزائر على في أي عمل خارج[2] .

د. الاختلاف بشأن العلاقة مع حماس:

اتخذ النظام المصري موقفا متشددا من حماس بعد فوزها بانتخابات عام 2006 ثم سيطرتها العسكرية على قطاع غزة عام 2007 ، وهو ما أدى إلى فرض حصار سياسي واقتصادي كامل عليها من الدول الغربية إلى جانب مصر التي تتشارك مع القطاع الحدود عبر معبر رفح، لأن النظام المصري لايروق له أن تنجح حماس والتي هي امتداد جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وبالتالي سيشجع ذلك جماعة الإخوان المسلمين بصفتها المعارضة الرئسية لنظام مبارك وللعسكر وهذا مايفسر كيف أصبحت غزة مصدر قلق للنظام المصري بعد الإنقلاب العسكري ومجيء السيسي على رأس السلطة في مصر[3] .

مع تعاظم الضغوطات التي تعرضت لها حركة حماس سواء داخل قطاع غزة أو خارجه، أعلنت الجزائر أنها تستعد لاستقبال وفد من الحركة إلى الجزائر، أعلنت فتح مكتب تمثيلّي لحركة حماس في سبتمبر 2016، يديره القيادي في الحركة محمد عثمان. ورفضت الجزائر إعلان مصر يوم 25 ديسمبر 2013 القاضي بتصنيف الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية.

وأثار منع قافلة المساعدات الجزائرية المتوجهة إلى قطاع غزة، والمتكونة من 14 شاحنة محملة بالأدوية والأجهزة الطبية ومولدات كهربائية والتي تجاوزت قيمتها ثلاثة ملايين يورو، تساؤلات عديدة في وسط الشعب الجزائري. ولم تتمكن القافلة من الوصول إلى قطاع غزة رغم أنها تمتلك جميع التراخيص، وبررت السلطات المصرية قرار المنع هذا بعدم وجود تنسيق بين الجهات الأمنية والخارجية المصرية. قرار المنع هذا خلق موجة

---

[1]–جريدة الخبر، **يا سعودية... الجزائر ليست مصر ؟! نقطة نظام**، متاح على: http://www.elkhabar.com/press/article ، بتاريخ2015/04/07.

[2]–محمد العجيل، **لماذا تخالف الجزائر الإجماع العربي؟**، متاح على: http://beta.dotmsr.com/details/245536، بتاريخ 2018/05/13.

[3]–ماجدة أكرم نمر فضة، **الربيع العربي والتغييرات في الفكر السياسي لحماس**،مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية(نابلس): كلية الدراسات العليا، 2014، ص107.

سخط واستياء شعبي كبير إلى حد مطالبة السلطات الرسمية بضرورة التدخل للضغط على النظام المصري لوقف هذه الممارسات[1].

المطلب الثاني: آفاق و تحديات العلاقات الثنائية بين الجزائرو مصر

و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-التعاون الاقتصادي:

وتهدف مصر والجزائر إلى تقوية علاقاتهما الاقتصادية وتعاونهما أكثر مستقبلاً، لأنهما تملكان وزنًا ثقيلًا فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ثم إنه بإمكان رجال الأعمال بالبلدين أن يعملوا على توطيد أكثر لهذه العلاقات بهدف تحقيق مردود إقتصادى مثمر وقوى.

فحسب المدير التنفيذى لجمعية رجال الأعمال المصريين أن مصر تطمح إلى مشاريع مستقبلية مع الجزائر فى مختلف المجالات وخاصة المحروقات. ولذلك لابد من العمل على تحسين مناخ الاستثمار الداخلى المحلى في البلدين وتشجيع الاستثمار المشترك. وتكثيف الزيارات المتبادلة لرجال أعمال البلدين، والتي لم تصل إلى المستوى المطلوب، و السعي إلى إنشاء مؤسسات مشتركة بين مجتمعات رجال الأعمال فى البلدين. إضافة إلى تأسيس مجلس أعمال مشترك قوى تكون مهمته هي إزالة العقبات وتفعيل العلاقات التجارية بين الدولتين، والقيام بدراسة شاملة بنوعية العلاقات بين الجزائر ومصر وكيفية زيادة حجم التبادلات الاقتصادية[2].

ب-العلاقات الثقافية:

تُعتبر العلاقات الثقافية المصرية الجزائرية من أهم العلاقات، فالنشيد الوطني الجزائري مثلاً بإعتباره رمزًا للدولة والذي ألفه شاعر الثورة مفدي زكريا، قام بتلحينه الموسيقار المصري الراحل محمد فوزي، والفيلم المصري"جميلة بوحيرد"**(أنظر الملحق رقم 16 ص123)** ، هو أيضا من إخراج المصري يوسف شاهين، وإنتاج الفنانة ماجدة، وصوره وأداه فنانون مصريون عام 1958م[3].

---

[1]-جريدة الشعب الجديد، **قضايا عالقة بين عسكر مصر والجزائر تُنذر بانفجار العلاقات**، متاح على: http://www.elshaab.org/news/268289 ، بتاريخ201/06/06.

[2]-هانى الحوتى، **جمعية "رجال الأعمال" التبادل التجارى بين مصر والجزائر تخطى مليار دولار**، متاح على:https://www.youm7.com/story ، بتاريخ 2016/12/04.

[3]-نادية البنا،**مصر والجزائر.. تاريخ حافل من التعاون الثقافي**، متاح على: https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2611268/1 ، بتاريخ 2018 /05/05.

يعترض تطور العلاقات الثقافية بين القطرين بعض المشاكل التي لازالت عالقة، ولم يتم معالجتها بعد مثل قضية المركز الثقافي المصري الذي أُغلِق خلال العشرية السوداء، ولم يُعاد فتحه لحد الآن. ومن شأن هذا المركز أن يعطي دفعًا قويًا في هذا الاتجاه، فهو يتوفر على مكتبة بها حوالي ستة الآف مؤلف في مختلف التخصصات الفقهية والعلمية والأدبية[1].

وأكد وزير الثقافة الجزائري عز الدين ميهوبي أن هناك مجالات للتعاون بين مصر والجزائر في المجال الثافي، مثل مشاريع نشر مشترك مع مكتبة الإسكندرية، وإصدارات جديدة، فضلاً عن إعادة طبع كتب جديدة من قبل مكتبة الإسكندرية التي أهدتها الجزائر والتي تزيد على ألف عنوان.

وأضاف أنه سيكون هناك تنسيقا في المستقبل بين الديوان الوطني لحقوق التأليف وحقوق المؤلف وبين الطرف المصري في هذا المجال، وستقوم مؤسسة نشر مصرية معروفة بتوزيع الكتاب الجزائري في عدد من الدول، لأن الترويج للكتاب الجزائر في الخارج من الأهداف التي يسعى الطرف الجزائري إلى تحقيقها.

واتفق وزير الثقافة الجزائري مع نظيرته وزيرة الثقافة المصرية إيناس عبد الدايم على بروتوكول تعاون رسمي برعاية وزارة الخارجية في البلدين،، كما سيتم تعيين لجنتي عمل في البلدين لتشجيع التعاون في شكل قانوني في كل المجالات الإبداعية "السينما والموسيقى والتكوين والآثار والكتاب"[2].

ج-التعاون الأمني:

إن التعاون في المجال الأمني لايقل أهمية عن باقي المجالات الأخرى، وذلك بالنظر إلى المخاطر والتحديات والتهديدات التي تواجه كل من مصر والجزائر[3]..

فالجزائر تعاني من مختلف التحديات الأمنية كتجارة المخدرات، الأسلحة، عمليات الخطف والهجمات الإرهابية. ثم هي تعتبر من الدول التي خاضت مواجهات ضد موجات الإرهاب الذي عاشته خلال سنوات التسعينات[4].

وهذا مادفع بالبلدين إلى التوقيع على معاهدة للتعاون في المجال الأمني بينهما بمناسبة زيارة الوزير الأول الجزائري إلى القاهرة بتاريخ 29 مارس 2016 لتحديد آليات التعاون بين وزارتي الداخلية في كلا البلدين، وهذا

---

[1]-وردة بوجملين، "**هكذا اغتال التيار الفرانكفوني المركز الثقافي المصري في الجزائر**"!، متاح على:https://www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2018 /05/05.

[2]-جريدة الموعد اليومي ، **مشاريع طموحة في الأفق... تعاون جزائري مصري ثقافي واعد**، متاح على:-https://elmaouid.com/culture/23702 ، بتاريخ 2018/06/03.

[3]- موقع مصراوي ، مرجع سابق.

[4]-أمينة صطفى دلة، **العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا**، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**" ، العددان 49-50 ، 2016، ص116.

من خلال وضع إطار قانوني لضمان تعاون فعال في المجال الأمني، يسمح لهما بمواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة كالجريمة العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب.

وبخصوص هذه الإتفاقية أوضح اللواء عبد اللطيف البديني، مساعد وزير الداخلية المصري السابق، قائلاً : " **الغرض من هكذا اتفاقيات تبادل المعلومات والخبرة والتنسيق لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي الذي يمثل خطرا على المنطقة الغربية لمصر والشرقية بالنسبة للجزائر** "[1].

د- مستقبل الأزمة الليبية:

أصبحت مصر تلعب دورًا مؤثرًا في المشهد الليبي بعد تنحية محمد مرسي في صيف 2013، وبروز اللواء حفتر في الساحة السياسية الليبية ودعمها له ولحكومة طبرق سياسيًا وعسكريًا.

ورغم ذلك فإن مصر قد دعمت إتفاق الصخيرات والحل السياسي للأزمة الليبية، واستقبلت القاهرة في يناير 2017 رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج، الشيء الذي يعني بداية تحول في الموقف المصري من الأزمة في ليبيا باتجاه إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات بما يتيح إشراك حفتر في السلطة، وهو نفس الاتجاه الذي بدأ يظهر في المواقف الأوروبية لاحقًا[2].

وهذا يعني أن مصر لم ترفع يدها عن حفتر وفي نفس الوقت لم تتخل عن البرلمان، لكنها تريد المحافظة على نفوذه من خلال إبعاده عن الصدام، والدفع به لشغل منصب وزير الدفاع في حكومة الوحدة أو قائد عام للجيش.

وبالنسبة للجزائر فإن ربط مصر بهذه المبادرة فإنه يؤدي إلى تجنب نشوب حرب على حدودها، ومنع تدفق أعدادًا كبيرة من النازحين والفارين من المواجهات العسكرية.

فالمقاربة الجزائرية تقوم في العمل على جمع أصحاب المصلحة الكبرى في استقرار ليبيا في دول الجوار، ومن ثم تجاوز الارتباك والتعثر في المحاولات السابقة أثناء البحث عن مخرج للأزمة الليبية. كما تهدف هذه المقاربة أيضا إلى احتواء الصراع المسلح والسيطرة بالقوة المنتهج من طرف حفتر من خلال استغلال رغبة مصر في الاقتراب من المجتمع الدولي فيما يتعلق بدعم حكومة الوفاق التي يرفضها حفتر.

وقد طرحت مبادرة جزائرية مصرية تونسية، كُشف عن مضمونها عقب الاجتماع الذي ضم وزراء هذه الدول الثلاث (**أنظر الملحق رقم17 ص124**)، بتاريخ 20 فيفري 2017 ، وهي السعي إلى تحقيق المصالحة

---

[1]-سهام بورسوتي، **اتفاقية تعاون أمني بين الجزائر ومصر** ، متاح على:http://www.elkhabar.com/press/article/103245 ، بتاريخ 2018/06/08.

[2]-أحمد سعيد نوفل وآخرون، **الأزمة الليبية إلى أين؟**،"**مركز دراسات الشرق الأوسط**" ، عمان ، د/س، ص15.

دون إقصاء، والتمسك بالسيادة الليبية ووحدتها الترابية، ورفض أي حل عسكري، والعمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة الليبية المدنية، والتنسيق بينها وبين الأطراف الليبية لازالة الخلافات[1].

ونتيجة للمخاطر والتحديات والتهديدات التى تواجههما والتي تهدد الأمن القومي لكلا البلدين، فإنها ستفرض عليهما مزيدا من التعاون والتنسيق لإيجاد حل للأزمة الليبية، وقد سبق أن أكد وزيرا خارجية كلا البلدين في يناير 2017 على تطابق وجهات النظر حول الملف الليبي التي تؤكد ضرورة حلحلة الأزمة الليبية عبر تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات بالمغرب أغسطس 2001.

[1]–بسيكري السنوسي ، **الأزمة الليبية ودول الجوار : مواقف وحسابات،" مركز الجزيرة للدراسات"**،13 أفريل 2017، ص 04

خلاصة الفصل:

استطاعت الجزائر و مصر تعزيز وتمتين علاقتهما بعد ثورة يناير 2011، حيث دعمت الجزائر النظام المصري الجديد من خلال التصدي لمحاولات عزل مصر في الاتحاد الإفريقي، غير أن هذه العلاقات واجهتها العديد من التحديات مثل إصلاح جامعة الدول العربية والأزمة الخليجية واليمنية.

وبإمكان مصر والجزائر تعزيز علاقتهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية بالنظر إلى التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها كل من مصر والجزائر.

خاتمـــــــــــة

نلاحظ أن الجزائر ومصر توجد بينهما العديد من الروابط المشتركة وتوافق الآراء على معظم القضايا الدولية، حيث نجد أن كلا البلدين يتحليان بمواقف متشابهة من القضايا مثل: دعم القضية الفلسطينية، وموقفهما اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب، ودعم قضية إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وقد اتسمت العلاقات بين الجزائر ومصر خلال الفترة 1999-2016 بأنها كانت جيدة وشهدت تطورا ملحوظا، حيث وصل التقارب بين البلدين إلى أحسن ما يكون عليه، والميزة البارزة هي دخول العلاقات بينهما إلى مرحلة جديدة هي "مرحلة الشراكة الإستراتيجية الشاملة "، خاصة وأن مصر لعبت دورا كبيرا في مساندة الجزائر في ثورتها المجيدة التي تعتبر من أهم الأحداث التي عاشتها الجزائر في تاريخها من خلال تقديم الدعم للثورة، كما قامت بمساندتها في أول خطوة لها بعد الاستقلال وأمدت لها يد العون .

كما تمكنت العلاقات الجزائرية المصرية خلال الفترة المدروسة 1999-2016 من تحقيق محور هام في توحيد القرارات أمام الكثير من المقامات الدولية وتثبيت المصالح المشتركة بين البلدين، إذ تجاوزت مرحلة العلاقات القائمة على مبادئ ومثل ثورية لتلج أيضا مجال المصالح المتبادلة، أيضا يمكن القول أن العلاقات بين الجزائر ومصر بداية من سنة 2000 عرفت توسعا كبيرا في الروابط التجارية، كما حققت نموا مطردا في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمة والعسكرية والصحية والرياضية والعالمية وغيرها.

من خلال دراستنا يمكن أن نستخلص أهم محددات العلاقات الجزائرية المصرية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2016 ، وهي ما يلي:

1- شيدت مصر والجزائر علاقات تاريخية منذ حرب التحرير الوطني بفعل جملة من المحددات والعوامل الأساسية التي ربطت بين البلدين.

2- كان استقلال مصر واستقلال الجزائر قد بشر بعهد جديد للتبادل الودي المصري الجزائري، اذ تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وكانت مصر تدعم بحزم جميع حركات التحرر، وبالمقابل قدمت الجزائر دعما قويا لمصر في العديد من القضايا التي تمسها، كقضية استعادة مقعدها في الإتحاد الإفريقي وغيرها.

3- يعتبر العامل الأيديولوجي عاملا حاسما في العلاقات الجزائرية المصرية ويعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات أقدم من دور العامل الاقتصادي .

4- مساندة البلدين لبعضهما البعض في التحولات السياسية والإصلاحات الاقتصادية الداخلية، اذ تعتبر قضية الإصلاح والانفتاح التي تزامنت فيها مصر والجزائر عقيدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، مثلما هي ثقافية تهدف الى المضي قدما بفكر يخاطب العالم ويطرح المبادرات الخلاقة، ويتغلب على كافة المصاعب والمخاطر .

5- بعد انتهاء الحرب الباردة وتماشيا مع التحولات الدولية استمر الجانبان المصري والجزائري يتعاملان مع بعضهما البعض باحترام ومساواة وعمال على تعميق الصداقة وتطوير التعاون الثنائي، وتحولت العلاقات تحولا أساسيا من الهاجس الأيديولوجي إلى الهاجس الاقتصادي .

6- تعميق التعاون بين مصر والجزائر في السنوات الأخيرة في مختلف المجالات بشكل مستمر، حيث أصبحت نموذجا يحتذي به في تعاون العربي–العربي واكتسب خبرة وتجارب .

7- شهدت العلاقات تطورا ملحوظا يظهرجليا من خلال تكثيف تبادلالزيارات رفيعة المستوى وتعزيز التشاورحول المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وازدهار المبادلات التجارية .8/ساهم هذا التقارب في إقامة علاقات شراكة إستراتيجية شاملة بين البلدين تهدف إلى تكثيف الحوار السياسي على كافة المستويات من خلا آليات منتظمة لتنسيق وبرمجة التعاون الثنائي وتعميقه في جميع المجالات .

8- تواجه العلاقات الجزائرية المصرية فرصا عديدة تتمثل في تعميق التعاون والمزيد من الانفتاح والإصلاح للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية، وفي نفس الوقت تواجه تحديات كبيرة أهمها الظروف الدولية التي تعتريها الاضطراب وعدم الاستقرار، فضلا عن المعوقات الاقتصادية و مبادرة الجزائر للإصلاح الجامعة العربية.

9- تعتبر العلاقات الجزائرية المصرية خلال الفترة ما بين 1999 الى 2016 علاقات ودية ومتينة ذلك أنها تعدت الجانب الاقتصادي والسياسي لتمس جميع الجوانب خاصة الجانب الاجتماعي والثقافي.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: خريطة الجزائر

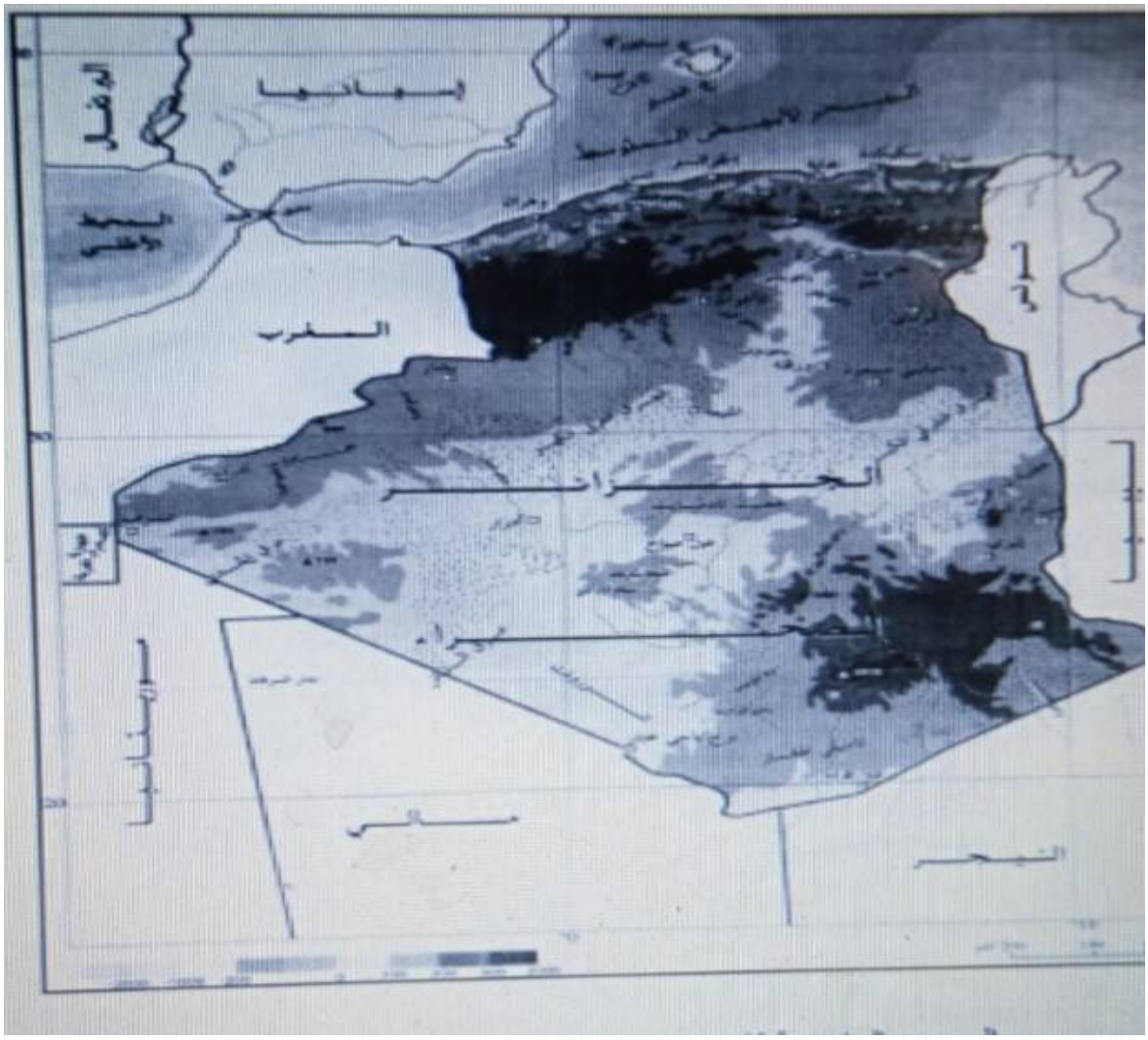

المرجع:الهادي قطش، مرجع سابق،ص21

الملحق رقم 02: صورة الرئيس احمد بن بلة

المصدر: نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر،ص129.

الملحق رقم03:خريطة جمهورية مصر

المرجع:ويكبيديا،الموسوعة الحرة،متاح على: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ ،بتاريخ2018/06/06

الملحق رقم 04:إجتماع تحضري لنقل الأسلحة من مصر للجزائر

اجتماع تحضيري لنقل أسلحة من مصر إلى الثوار في الجزائر، في الصورة من مهيدي (الصف الأول على اليمين) - آيت أحمد (الصف الأول على اليسار) - بن بلة (خلف آيت أحمد)- فتحي الديب (الصف الأول إلى جانب آيت أحمد) - بوصياف (خلف من مهيدي)

المرجع نفسه

الملحق رقم05 : الدفعة الاولى من الأسلحة والذخيرة المصرية المقدمة للجزائر

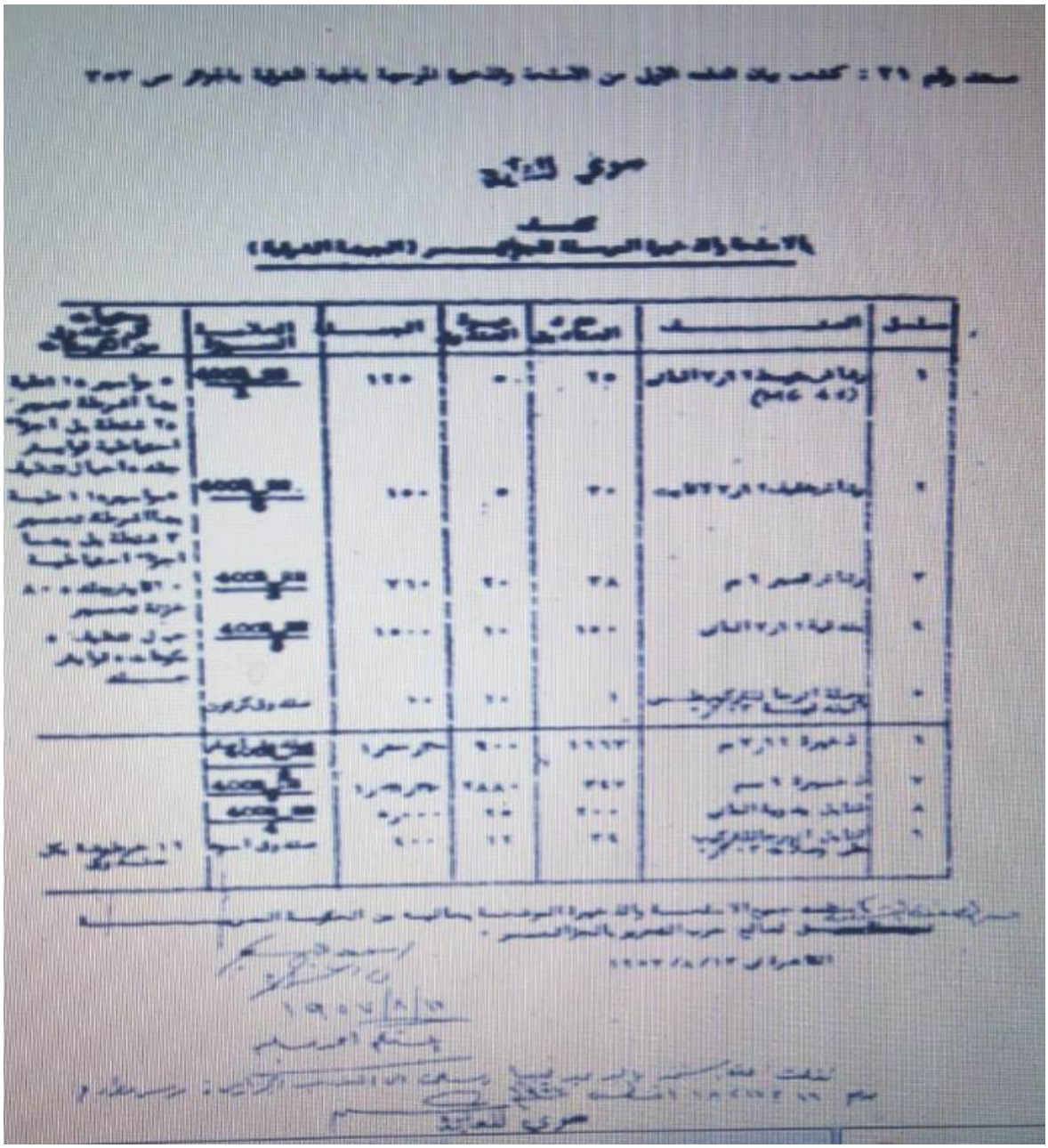

المصدر:فتحي الديب،مصدر سابق،ص680.

الملحق رقم 06:حمولة السفينة اتوس من الأسلحة و الذخيرة

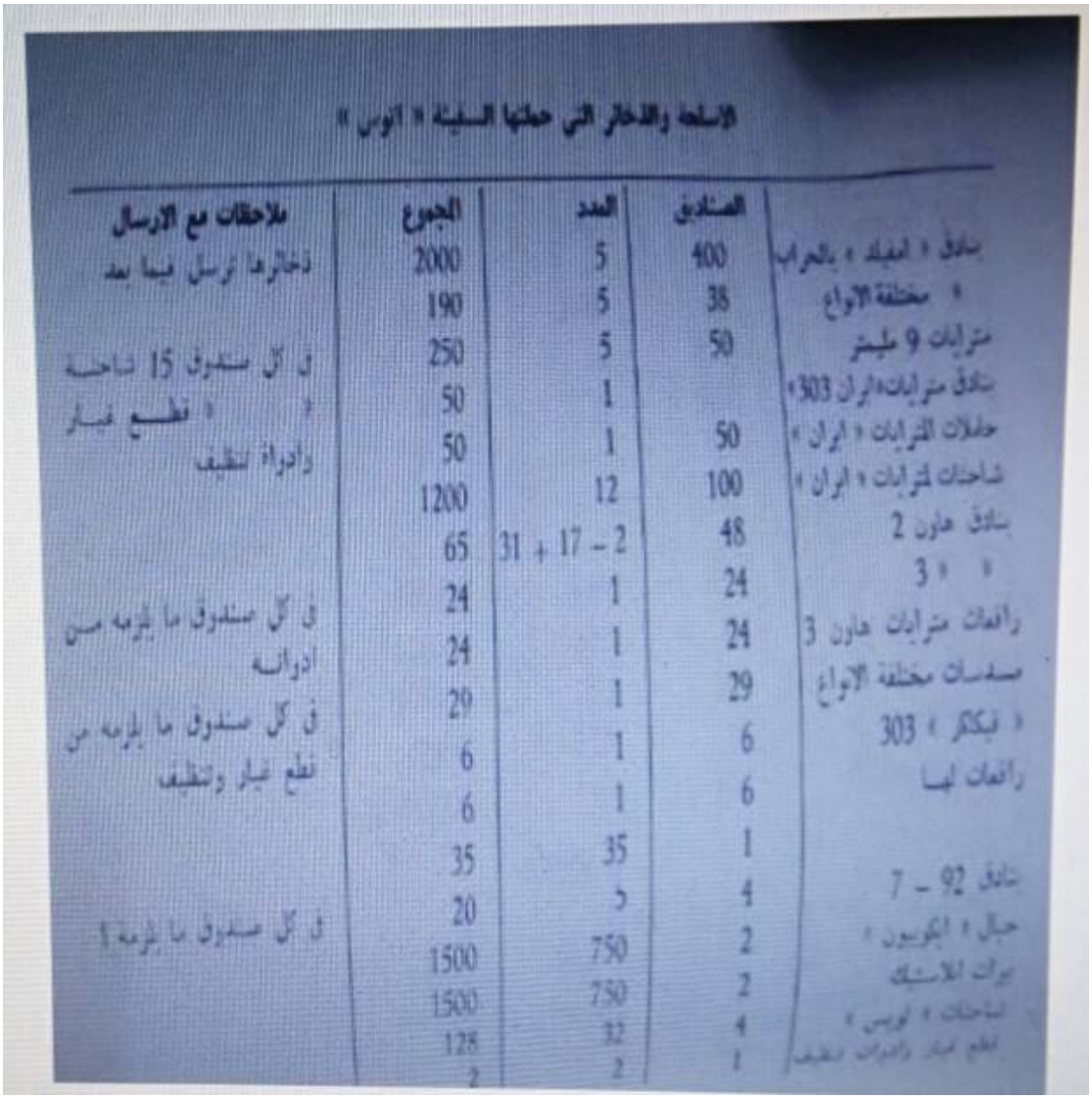

الأسلحة والذخائر التي حملتها السفينة « أتوس »

	الصناديق	العدد	المجموع	ملاحظات مع الارسال
بنادق « امفيلد » بالحراب	400	5	2000	ذخائرها ترسل فيما بعد
« مختلفة الانواع	38	5	190	
مترايات 9 ملیمتر	50	5	250	في كل صندوق 15 ساحبة
بنادق مترايات «برن 303»		1	50	« « قطع غيار
حاملات المترايات « برن »	50	1	50	وادوات تنظيف
ساحبات لمترايات « برن »	100	12	1200	
بنادق هاون 2	48	2 - 17 + 31	65	
« « 3	24	1	24	في كل صندوق ما يلزمه من
رافعات مترايات هاون 3	24	1	24	ادواته
صمامات مختلفة الانواع	29	1	29	في كل صندوق ما يلزمه من
« فيكارز » 303	6	1	6	قطع غيار وتنظيف
رافعات لها	6	1	6	
	1	35	35	
بنادق 92 - 7	4	د	20	في كل صندوق ما يلزمه 1
حمال « ايكوبون »	2	750	1500	
مترات للاستيك	2	750	1500	
ساحبات « لويس »	4	32	128	
قطع غيار وادوات تنظيف	1	2	2	

المصدر:أحمد توفيق المدني،مصدر سابق،ص224.

الملحق رقم07:حمولة السفينة اتوس من الاسلحة و الذخيرة

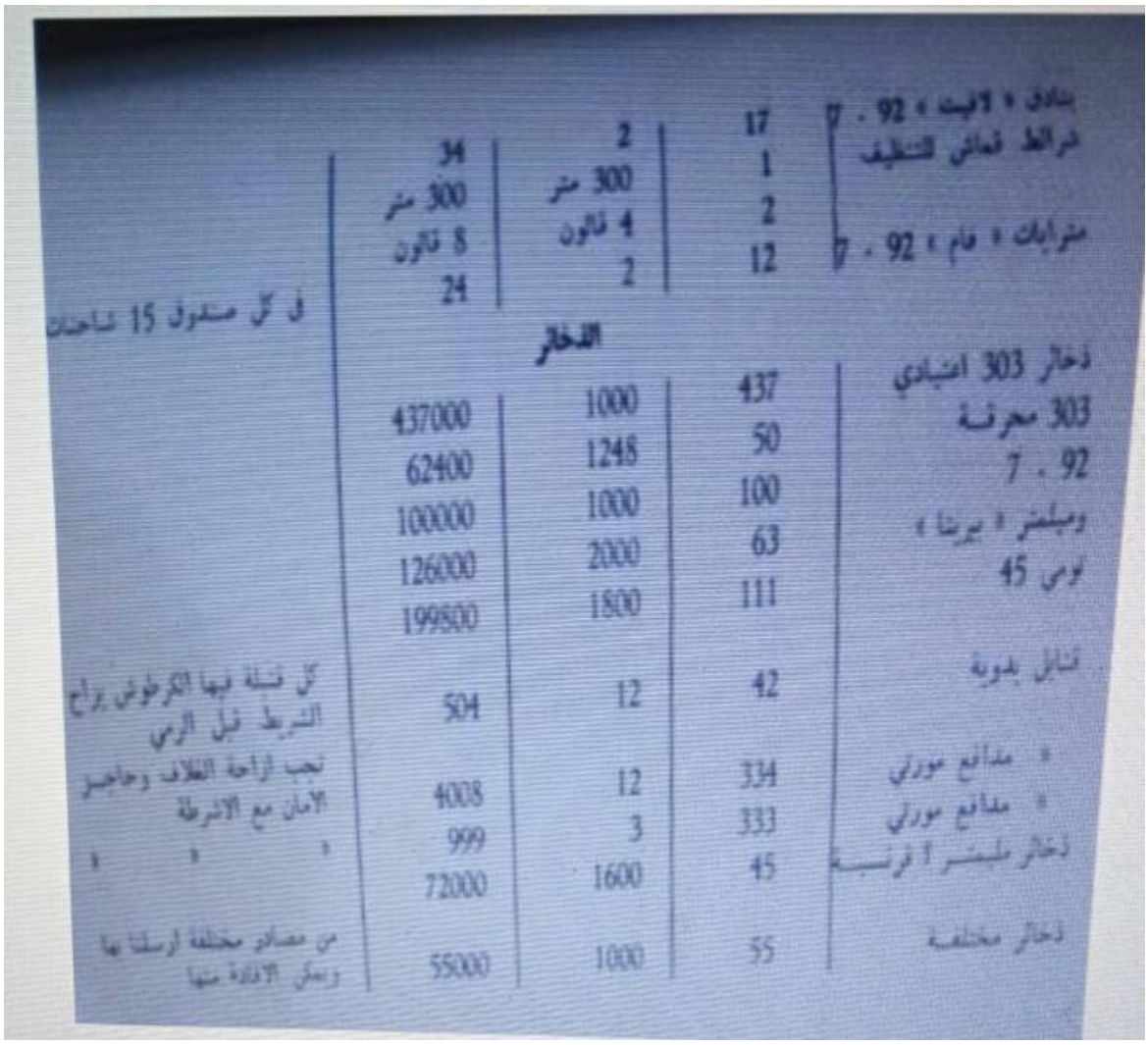

بنادق « لابيد » 92 . 7	17	2	34
شرائط قماش التنظيف	1	300 متر	300 متر
	2	4 قالون	8 قالون
مترايات « فام » 92 . 7	12	2	24
		الذخائر	
ذخائر 303 انفجاري	437	1000	437000
303 محرقة	50	1245	62400
92 . 7	100	1000	100000
ومبلمتر « بيرينا »	63	2000	126000
لومي 45	111	1800	199500
قنابل يدوية	42	12	504
« مدافع مورتي	334	12	4008
« مدافع مورتي	333	3	999
ذخائر ملمتر أ فرنسية	45	1600	72000
ذخائر مختلفة	55	1000	55000

في كل صندوق 15 شاحنات

كل قنبلة فيها الكرطوش يراح الشريط قبل الرمي

تجب إزاحة الغلاف وحاجز الأمان مع الاشرطة

« « «

من مصادر مختلفة أرسلنا بها ونعلن الإفادة منها

المصدر:أحمد توفيق المدني،مصدر سابق،ص224

الملحق رقم08: بعض الأسلحة المصرية المرسلة للثورة الجزائرية

بازوكا	20 بالإضافة إلى 500 قذيفة
بنجالور	12300
بادبي	23000
كبسولة للقنابل اليدو ية (ميلس)	25504 قطعة
فتيل أمان	106210 مترا
فتيل مفجر	92000 مترا
مفجر	15160 قطعة
ت . ن . ت	1500 قالب
مسدس إشارة	30 مع 1200 طلقة
جليثايت	625 كلغ
ألغام ضد الدبابات	300 قطعة
ألغام ضد الأشخاص	500
مقصات	480
باحث في الألغام	350

المرجع،وهيبة سعيدي،الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح(1954-1962)،الجزائر:دار المعرفة،2009،ص57.

الملحق رقم09:إعترافات الدول الاولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةحسب الترتيب الزمني

الرقم	إسم الدولة	تاريخ الإعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20 سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	7 جوان 1960
20	التوغو	17 جوان 1960
21	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكونغو	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	الباكستان	أوت 1961

المرجع:إسماعيل دبش،مرجع سابق،ص254

الملحق رقم10:زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للجزائر

المرجع:عبد الناصر و الجزائر صفحة تاريخية مشرقة في جبين العرب،متاح على:

https://www.middle-east-online.com ،بتاريخ2011/09/10.

.

الملحق رقم10: زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للجزائر

المرجع:عبد الناصر و الجزائر صفحة تاريخية مشرقة في جبين العرب،مرجع سابق

الملحق رقم10: زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للجزائر

المرجع:عبد الناصر و الجزائر صفحة تاريخية مشرقة في جبين العرب،مرجع سابق.

الملحق رقم11: زيارة السيسي للجزائر

المرجع:الشروق أون لاين،هذه أهداف زيارة السيسي إلى الجزائر،متاح على https://www.echoroukonline.com ،بتاريخ2014/06/25

الملحق رقم12: زيارة سلال لمصر2014

المرجع:الإذاعة الجزائرية، الجزائر و مصر توقعان على 17 اتفاقية شراكة و مذكرة تفاهم،مرجع سابق.

الملحق رقم13: تكريم الفنانة ليلى علوي في مهرجان وهران للفيلم العربي

المرجع:الشرق الأوسط،مرجع سابق

المحلق رقم14: الجزائر تكريم "الأهرام" لدورها التاريخي في دعم الثورة الجزائرية في تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية

المرجع، مجلة الأهرام العربي، في ربوع قسنطينة الساحرة "عاصمة الثقافة العربية "2015.. الجزائر تكرم "الأهرام " لدورها التاريخي في دعم الثورة الجزائرية،متاح على: http://arabi.ahram.org.eg/News/69518.aspx ،بتاريخ2015/12/28.

الملحق رقم15: تكريم حسن شحاتة في الجزائر

المرجع: جريدة الهداف ،جريدة الهداف و لوبيتور تكرم حسن شحاتة في حفل الكرة الذهبية،متاح على https://www.youtube.com/watch?v=XDxzHMJnA1U،تم الزيارة في 2018/06/15.

الملحق رقم16:واجهة فيلم جميلة بوحيرد

المرجع:فيلم جميلة بوحيرد،متاح على :https://www.google.dz. بتاريخ2017/02/12

الملحق رقم17:رؤساء مصر و الجزائر و تونس

المرجع:موقع المصدر، تونس و الجزائر ومصر يمضون على حل الأزمة الليبية،متاح على:

https://www.google.dz/search?q ،بتاريخ 19/05/2018.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم:** برواية ورش عن نافع

أولا: المصادر.

1- الديب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، القاهرة: دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، ط1، 1984.

2- الزبيري الطاهر، **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري**، الجزائر:الشروق للإعلام والنشر،2011.

3- مجلة المجاهد،العدد25، بتاريخ9 ديسمبر 1960.

4- ميرل روبير ، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها عليه**، ترجمة:العفيف لخضر،بيروت: دار الآداب، ط 1، 1979.

5- المدني أحمد توفيق ، **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية**، **ج3**، الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

6- **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر،بيروت: منشورات دار الأداب، (د/ س).

7- **مذكرات الشاذلي بن جديد: ملامح حياة كفاح1929-1979**، ج1، تحرير عبد العزيز بولكبير، الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2012.

ثانيا: المراجع

أ- باللغة العربية

✓ **الكتـــــــــب**

1- إبراهيم حسن محمد، **دراسات في جغرافية إفريقيا و حوض النيل**، القاهرة:مركز الإسكندرية للكتاب، 1997.

2- أبو الوفا أحمد، **جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمي**ة، د/ب:دار النهضة العربية،1999.

3- أبو طالب حسن، **عروبة مصر بين التاريخ و السياسة**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث و التدريب، 1996.

4- الأبياري حسن، **تاريخ مصر الاجتماعي و الاقتصادي**،القاهرة: دار العلم، 2004.

5- أرزقي نسيب محمد، **أصول القانون الدستوري والنظم السياسية**، ج1،الجزائر:دار الأمة العربية للطباعة و النشر،1998.

6- أحمد يوسف أحمد،نيفين مسعد نيفين،**حالات الأمة العربية في عام 2005 تحدي البقاء و التغيير**،مركز دراسات الوحدة العربية ،2006.

7- أصديق فوزي، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، الأردن:مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 1999.

8- بالحاج صالح، **المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر منذ الإستقلال الى اليوم**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

9- بخوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962**، بيروت: دار الغرب الإسلامي،1997.

10- بسيوني محمد شريف،**محمد هلال،الجمهورية الثانية في مصر**،مصر:دار الشروق،2012.

11- بشري طارق، **دراسات في الديمقراطية المصرية** ،مصر: دار الشروق، ط1987،1.

12- بلحسين مبروك، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر –القاهرة 1954 -1956)**، الجزائر: دار القصبة ، 2007.

13- بلعباس مسعود، **الموازنة المائية لشمال الجزائر**، **الجزائر**:المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1998.

14- بلقاسم محمد وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجبهة الشرقية 1954 ،1962** ، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والأبحاث، 2007.

15- بلقيز عبد الإله، **ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل**،بيروت: منتدى المعارف ، 2012.

16- بن سلطان عمار، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر،2007،1954.

17- بن على بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006

18- بهلول محمد بلقاسم ،**سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر**،ج2،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

19- بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة** ، ط2 ،الجزائر: دار الأمة ، 2000.

20- بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر :دار الهدى، ط 2،1993.

21- **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1956-1962)**، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،(د/س).

22- توفيق محمد توفيق ، **التعددية الدينية والإثنية في مصر دراسة في طبيعة العلاقات و التفاعلات**، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات ،2014.

23- الجمل شوقي، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط2 ، 2002.

24- الجمل ماسة،**النخبة السياسية في مصر :دراسة حالة النخبة الوزارية**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1998،2.

25- جودة حسين جودة، **جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعمور المصري في المستقبل**، مصر :دار المعرفة الجامعية، 2000.

26- حاروش نور الدين ، **رؤساء الجزائر** ،الجزائر: دار الأمة ، 2012.

27-حليمي عبد القادر، **جغرافية الجزائر (طبيعية-بشرية-إقتصادية)**، الجزائر :د/ن،،ط1968،1.

28-خليفة أبو لسين بسمة، **الليبيون والثورة الجزائرية-دراسة جهود لجنة جمع التبرعات للمساعدات الجزائرية في إقليم ولاية طرابلس الغرب (1954-1962)**، الجزائر: دار الرائد للكتاب،2010.

29-دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار هومة، 1999.

31-سرحال أحمد، **القانون الدستوري و النظم السياسية** ، لبنان:المؤسسة للدراسات و التوزيع ، 2002.

32-سعد الله عمر، بن ناصر أحمد، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

33-السيد ياسين،**الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي و السراب الديمقراطي**،القاهرة:دار ميريت،2005.

34-السيسي صلاح الدين حسن، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، الواقع مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل**، ط1، القاهرة:دار الفكر العربي ،2007.

35-السيسي صلاح الدين حسن، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، الواقع مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل**، الطبعة الأولى، القاهرة:دار الفكر العربي ،2007.

36-شاش طاهر، **المواجهة و السلام في الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الشروق، 1996.

37-الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، (د،ب): دار روبابربتت للطباعة،1997.

38-الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، (د،ب): دار روبابربتت للطباعة،1997.

39-الصغير مريم، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار الحكمة، ط2، 2012.

40-العادلي أسامة أحمد، **النظام السياسي المصري1866- 1981 الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية**.، القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر،2000.

41-عباس محمد، **ثوار عظماء**، الجزائر: مطبعة دحلب،1991.

42-عبد الفتاح محمد وهيبة، **في جغرافية السكان**، بيروت:دار النهضة العربية، 1972.

43-عبد الكريم إبراهيم و أخرون، **دراسات إستراتيجية: تقدير مواقف الثورات العربية**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،2012.

44-عثمان طارق، **مشهد الانتخابات الرئاسية المصرية**، الدوحة:المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات ، 2012.

45-العربي إسماعيل، **التنمية الإقتصادية في الدول العربية في المغرب**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، د/س.

46-عميمور محي الدين، **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، الجزائر: دار هومة،2010.

47-عودة جهاد و آخرون، **الانتخابات البرلمانية المصرية 2000،المسار، معضلاته و توصياته للمستقبل دراسة قانونية سياسية** ،القاهرة:دار الأمين للنشر التوزيع،2001.

48-غربي الغالي، **فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958 دراسات في السياسات و الممارسة**، الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009.

49-الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، القاهرة: مطبعة الرسالة، 1948.

50-الفاغوري إبراهيم، **جغرافية الوطن العربي**، عمان:دار الحامد للنشر،2011.

51-فتحي محمد فريد، **في جغرافية مصر**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000.

52-الفرجي بشير كاشة، **الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية: دراسة تحليلية ونصوص قانونية** . الجزائر: دار الأفاق،2003.

53-قرني بهجت وآخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2012.

54-لشعب مجفوظ، **التجربة الدستورية في الجزائر**، الجزائر:المطبعة الحديثة للفنون، 2003.

55-لعمارة سعد بن البشير، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978**، **الجزائر**: قصر الكتاب للنشر ،1997.

56-مريبعي السعيد، **التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966**، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.

57-نايت قاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية داخليا و خارجيا على غزة نوفمبر**، قسنطينة: دار البعث، 1983.

58- نصر الدين إبراهيم، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014.

59-نواف ناصر، **جمال عبد الناصر في ميزان التاريخ**، الأردن: منشورات دار دجلة، 2014.

60-هارت ليدل، **الإستراتيجية و تاريخها في العالم**، تر،الهيثم الأيوبي،بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر،ط4 ، 2000.

61-الهرماسي محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

62-هلال على الدين ،مسعد نيفين،**النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2008،4.

63-هلال على الدين، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وأفاق المستقبل1981-2010**، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 2010.

64-هلال على الدين، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**، القاهرة:مركز البحوث و الدراسات السياسية، 2005.

65-وهيبة سعيدي،**الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح(1954-1962)**،الجزائر :دار المعرفة،2009.

- ✓ **دراسات الغير منشورة:**

1- أكرم نمر فضة ماجدة، **الربيع العربي والتغييرات في الفكر السياسي لحماس**، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية(نابلس): كلية الدراسات العليا ،2014.

2- أومايوف محمد، **عن الطبيعة الرئاسوية للنظام الجزائري**، رسالة دكتوراه، جامعة (تيزي وزو):كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013.

3- بن عتروس عزيزة، **العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في النظم السياسية العربية-دراسة حالة مصر 2010/2013**، مذكرة ماستر،جامعة محمد خيضر(بسكرة): كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014.

4- **بوتليليس مراد، تطور التعليم في الجزائر من 1930 الى 2011، مذكرة ماجستير، جامعة السانيا(وهران): قسم الديمغرافيا ،2013.**

5- بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، رسالة دكتورة،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008.

6- جهرة سارة،**الدبلوماسية الجزائرية و دورها في القضايا الإفريقية 1962-1978الصحراء الغربية و سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا** ،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر (بسكرة):كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،2016.

7- حمداني نسرين ياسين، **المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990 -2005)**،رسالة ماجستير، جامعة مؤتة:كلية العلوم السياسية،2007.

8- حيثر عبد النور، **تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2006.

9- خليفة نصير، **اتفاقية الشراكة لأورومتوسطية و أثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغاربية :تونس،المغرب والجزائر** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2012 .

10- زيان عمار، **العلاقات الجزائرية المصرية في عهد الرئيس أحمد بن بلة ما بين 1962-1965(الميدان الثقافي أنموذجا)**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر2:كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،2015.

11- سماحى أمنة، **العلاقات الجزائرية الصينية**، مذكرة ماستر،جامعة محمد خيضر(بسكرة): كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2017.

12- سيعود أحمد، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني أول نوفمبر1954-15 فيفري1957**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 1997.

13- شكوري سيدي محمد ، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان) :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية،2012.

14- شلبي أمال، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية1954-1956**، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لحضر (باتنة): كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2006.

15- شنافي ليندة،**تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري** ،رسالة دكتورة ،جامعة (باتنة):كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية،2010

16- الصغير مريم، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 -1962** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2008.

17- الطائي صالح عباس، **السياسة الخارجية العراقية**، رسالة ماجستير، جامعة (بغداد): كلية العلوم السياسية، 1980.

18- العايب أحسن، **البعد الأمني لسياسة و دبلوماسية الجزائر الإقليمي منذ 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر:معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،1992.

19- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، قسم العلوم السياسية،2011.

20- عبد الله فادية،**الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر**،أطروحة دكتورة ، جامعة (وهران):كلية الحقوق،2011

21- علوي عزيزة، **التحولات السياسية في مصر و تونس-دراسة مقارنة 1981-2011**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر(3): كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2014.

22- عليبي مسعود، **الرقابة على دستورية القوانين-دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير، جامعة(باتنة) :كلية الحقوق،2011.

23- عمارة هدي، **إسهام الجزائر في إصلاح ميثاق جامعة الدول العربية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر:كلية الحقوق،2009.

24- فتاك مهدي، **السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا 1999-2009**، مذكرة الماجستير، جامعة محمد خيضر(بسكرة):كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011.

25- فريقة عبد السلام، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي** ، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية و الإعلام، 2004.

26- كرار عثمان عبد الرزاق، نوري الأمين محمد،**جامعة الدول العربية و محاولات الإصلاح بالتركيز على المبادرة المقدمة في قمة تونس 2004**، مذكرة ماجستير، جامعة (الخرطوم): كلية الدراسات العليا،2005.

27- كربوب أميرة، **دور الإعلام الجديد في دعم الحراك المجتمعي**، مذكرة ماستر،جامعة: محمد خيضر(بسكرة)، كلية الحقوق و علوم السياسية،2015.

28- مجيد على محمد، **العلاقات المصرية الجزائرية في ظل حكم هواري بومدين 1965-1978**، رسالة ماجستير، جامعة(المنصورة): كلية الآداب، 2016.

29- محمد سارة ،**الاستثمار الأجنبي في الجزائر –دراسة حالة أوراسكوم**–،رسالة ماجستير ،جامعة منتوري(قسنطينة):كلية الحقوق و العلوم السياسية،2010

30- مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989_1995)" دراسة في تمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ _المحلة _"**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2013.

31- منصوري هجرس، **إشكالية التخلف و جهود التنمية في بلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري(قسنطينة): معهد علوم الأرض، 2008.

32- نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015.

33- هادي سهيلة،**المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي–دراسة حالة مصر 2000-2014**، مذكرة ماستر ،جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية الحقوق و العلم السياسية،2015.

34- يحياوي حنان، **التحولات السياسية في الدول العربية و تأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2011-2016**، مذكرة ماستر، جامعة (الجلفة): كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017.

✓ **المجلات و الدوريات:**

1- إبراهيم سعد الدين، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد83، بيروت، دس.

2- أحمد سعيد نوفل وآخرون، **الأزمة الليبية إلى أين؟**،"**مركز دراسات الشرق الأوسط**" ،عمان.د/س.

3- أوتاوي مارينا، **دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط استعادة المصداقية، "مؤسسات كارنيغي للسلام الدولي**"، العدد60،ماي 2008.

4- بدش بوبكر، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسة، "مجلة رؤية إستكشافية و إحصائية** "، العدد22، القاهرة، د/س.

5- بوحفص حاكمي،**الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا –دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب –تونس**،"**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** "،العدد 07،2001

6- تلمساني رشيد، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، "أوراق كارنيغي**"، العدد7 كانون الثاني /يناير 2008.

7- حاروش نور الدين، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**،" **مجلة دفاتر السياسة و القانون**"، العدد7، الجزائر،جوان 2012.

8- الحسني جغفر، **السادات في الكيان الصهيوني-تقرير إخباري**، "**مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** "،العدد26، دب، فيفري 1978.

9- حوحو رمزي، **الحدود بين الإرهاب الدولي و حركات التحرر الوطني-وفقا لأحكام القانون الدولي**،"مجلة المفكر"،العدد3، بسكرة، (دس).

10- خرباشي عقيلة، **دور اجتهاد المجلس الدستوري في رسم العلاقات الوظيفية بين الحكومة و البرلمان بعد التعديل الدستوري ل28 نوفمبر 1996**، "**المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**"،العدد02، الجزائر،2010.

11- الخليلي غازي، **تلك الزيارة و المواقف العربية منها**،" **شؤون فلسطينية**"، العدد 75/74، بيروت، جانفي-فيفيري، 1978.

12- دادي عدون ناصر دادي، متناوي محمد، **إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:الأهداف و العراقيل**، "**مجلة الباحث**" ،العدد 2004،03.

13- سلطاني ليلة فاطمية، **الحقوق والحريات والواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016**، "**مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**"،العدد 07، 2016.

14- صطفى دلة أمينة، **العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا**، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**" ، العددان 49-50،2016.

15- عارف نصر محمد، **أزمة الأحزاب السياسية في مصر دراسات في إشكاليات الوجود والشرعية** ، "**دراسات إستراتيجية**". العدد2003،132.

16- عاشور طارق، **الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية**، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**" ، العدد37 ،2013.

17- عباس عمار، **قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008**، "**المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية** "،عدد1، 2009.

18- عطا محمد ،صالح زهرة، **الأمن القومي و العمل العربي المشترك**، "**مجلة المستقبل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية العدد94، 1986.

- غربال كربالي،نظرة **عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر**،"**مجلة العلوم الإنسانية** العدد8،بسكرة،2005.

19- قدورة زهير أحمد،**المجلس التشريعي الثاني و تناقض دوره في النظم السياسية المعاصرة –دراسة مقارنة**،"**مجلة الزرقاء للبحوث الدراسات**"،المجلد8،العدد 2006،1.

20- قط سمير، **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، التطورات والمحددات، "مجلة العلوم السياسية والقانون،المركز الديمقراطي العربي**" ، العدد1،ألمانيا ، جانفي2017.

21- كواش خالد، **مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**"، العدد1، الجزائر،2004.

22- **من مؤتمر كامب ديفيد إلى محدثات واشنطن ،"مجلة السياسة الدولية**"،مركز ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، العدد55، 1979.

23- مؤسسات الدراسات الفلسطينية، **اتفاقية كامب ديفيد و أخطاره عرض وثائقي"مؤسسات الدراسات الفلسطينية**"،بيروت، 1978 .

24- يس حميد ، **مقترحات الجزائر لإصلاح جامعة الدول العربية، "جريدة الخبر الجزائرية** "،الجزائر،10 جانفي 2005.

✓ **الوثائق الرسمية:**

1- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،العدد 14، بتاريخ 07 مارس 2016.

2- **الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية**، العدد13بتاريخ 21مارس 2008.

3- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، مارس2016.

4- **دستور الجمهورية العربية المصرية، يناير 2014.**

✓ **الموسوعات:**

1- أحمد مصطفي أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية(الدول–الولايات–المقاطعات)**، القاهرة: دار العلم للنشر والتوزيع، 2004.

2- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، (ج2)، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2001.

3- محمود محمد موسى، **الموسوعة الجغرافية**، الأردن: دار دجلة، 2008.

✓ **الأطالس:**

1- بن محمد أحمد، **أطلس البلدان 190 بلد تحت المجهر**، الجزائر: دار الشهاب للطباعة و النشر، 1985.

2- قطش هادي، **أطلس الجزائر و العالم (طبعيا-بشريا-إقتصاديا-سياسيا)**، الجزائر: دار الهدي للنشر، 2009.

3- لعروق محمد الهادي ، بوريمة سمير، **أطلس الجزائر و العالم**، الجزائر: دار الهدى للنشر، د/س.

✓ **الملتقيات:**

1- عروب رتيبة، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعة و دفع عجلة التنمية الاقتصادية،:ملتقى وطني بعنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قطيعة، الجزائر (د/س).

2- فريجة محمد هشام، الأمن المائي تشريعات و سياسة الإدارة الجزائر، ملتقى ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر،جامعة 8 ماي 1945(قالمة)، ديسمبر 2014-2015.

3- هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 1006- 2013 بين الإنجازت و العقبات، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية ،جامعة (الشلف): كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2014 .

4- يونس مراد، مرغيت عبد الحميد، البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع " البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"، جيجل(الجزائر) : قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيي، يوم 25 أفريل 2016.

✓ **المواقع الإلكترونية:**

1- الإذاعة الجزائرية:

* **الجزائرو مصرتوقعان على 17 إتفاقية شراكة و مذكرة تفاهم**، متاح على:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141114/19569.html

* **الديوان الوطني للإحصاء:عدد سكان الجزائر يرتفع إلى 41,3 مليون نسمة في أل 1 جانفي 2017**، متاح على:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170704/116171.html.

2- بريش عبد القادر ، أزهير غراية، **أساليب الإدارة المتكاملة للموارد و المائية و دورها في تنمية و استخدام الموارد المائية في المنطقة العربية**، متاح على: http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/6457

3- بن الشريف خالد ، **لماذا يستمر التراشق الإعلامي بين مصر والجزائر؟ 4 أسئلة تشرح لك**، متاح على : https://www.sasapost.com

4- بن محمد ريم ، **إنحفاض عجز الميزان التجاري ب 50% في الربع الأول لـ 2017**، متاح على: http://aljazairalyoum.com.

5- البنا نادية ،**مصر والجزائر.. تاريخ حافل من التعاون الثقافي**، متاح على: https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2611268/1

6- البنك الدولي ،متاح على الرابط: www.world bank.org

7- بوابة إفريقيا الإخبارية، **في ذكرى إعلانها جمهورية رسمية...مصر و الجزائر ملامح وطنية مشتركة**، متاح علي: http://www.afrigatenews.net/content

8- بوجملين وردة ، "**هكذا اغتال التيار الفرانكفوني المركز الثقافي المصري في الجزائر**"!، متاح على: https://www.echoroukonline.com

9- بوخاوة إسماعيل ، دومي سمراء ، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق** ، متاح على :https://www.asjp.cerist.dz/en/article

10- بورسوتي سهام ، **اتفاقية تعاون أمني بين الجزائر ومصر**، متاح على: http://www.elkhabar.com/press/article/103245

11- بوشامة ليديا، **جغرافية الجزائر و المغرب العربي**، متاح على: http://adf.ly/246619/http://www.4shared.com/get/gMIhj1_p/____1.html

12- توفيق إبراهيم حسن ، **النظام السياسي المصري"التوازن بين السلطات و معضلة الشرعية**، متاح على: http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm

13- جريدة الأهرام، **مصر والجزائر .. تاريخ طويل من العلاقات الوثيقة** ، متاح على: http://www.ahram.org.eg/News/131774/138/466352

14- جريدة الحوار،**السفير المصري بالجزائر ل "الحوار" نفكر في إنشاء خط مباشر بين شرم الشيخ والجزائر**،متاح على:http://elhiwardz.com/featured/53157

15- جريدة الخبر:

* **العلاقات الثقافية المصرية الجزائرية حافظت على مستوى متميز**،متاح على:

http://www.elkhabar.com/press/article/132680

* **يا سعودية... الجزائر ليست مصر؟! نقطة نظام** ، متاح على:

http://www.elkhabar.com/press/article

16- جريدة الشرق الأوسط ، **تكريم ليلى علوي في مهرجان وهران الدولي للفيلم العربي**، متاح على:

https://aawsat.com/home/article/376446

17- جريدة الشروق اون لاين، **عدد المصريين في الجزائر تراجع من 30 ألف إلى 8 آلاف مقيم** ، متاح على :https://www.echoroukonline.com

18- جريدة الشعب الجديد:

* **قضايا عالقة بين عسكر مصر والجزائر تُنذر بانفجار العلاقات**، متاح على:

http://www.elshaab.org/news/268289

***قضايا عالقة بين عسكر مصر والجزائر تُنذر بإنفجار العلاقات**، متاح على:

http://www.elshaab.org/news/268289/

19- جريدة الموعد اليومي ،**مشاريع طموحة في الأفق... تعاون جزائري مصري ثقافي واعد**، متاح على:

https://elmaouid.com/culture/23702-

20- الحوتى هانى ، **جمعية "رجال الأعمال": التبادل التجارى بين مصر والجزائر تخطى مليار دولار**، متاح على: https://www.youm7.com/story

21- الدين في مصر، متاح علىhttps://ar.wikipedia.org/wiki

22- ديوان العرب، **العلاقات الاقتصادية المصرية الجزائرية**، متاح على:

http://diwanalarab.com/spip.php?article40505

23- الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على http://www.ons.dz/index-ar.php

24- روابنية كمال ، **دور الزراعة في إدراك لاستدامة المائية في الجزائر**، متاح على:

http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/6450/1/.pdf

25- رئاسة الجمهورية :

* **معطيات جغرافية**، متاح على: http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm

* **صلاحيات رئيس الجمهورية** ،متاح على: www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution2008.htm

1- سحقي سمر ، **التحول الديمقراطي وصعود الإسلاميين (نموذج مصر)**، متاح على : http://www.m.ahewar.org/s.asp?ail=42204

27- سكاي نيوز العربية، **قطاع الصناعة الأكثر تنوعا في مصر**،متاح على:https://www.skynewsarabia.com/web/article/729197

28- السيد أحمد رفعت ، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، متاح على http://www.caus.org.lb/Attachments/mustaqbal_416_halkanikashia%28alhrakatalaslamya%29.pdf

29- الشافعي أبو راس محمد ، **النظام الدستوري المصري في العهد الجمهوري**، متاح على www.olc.bu.edu.eg/olc/images/124.pdf

30- الشيخ باي عبد الحبيب ، **الاستثمارات الصينية بإفريقيا –كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟**، مركز الجزيرة للدراسات،متاح على : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442911483329891 6.htm

31- الشيمي محمد نبيل ، **الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية**،" **الحوار المتمدن**"، متاح علي: www.alhewar.org/debat/show.arl.asp?aid==295122

32- صحيفة المساء :

* **إنشاء شركة جزائرية مصرية للتنقيب عن البترول**،متاح على: https://el-massa.com/dz

* **السيسي حرص على زيارة الجزائر لشكرها على الدور الذي قامت به**، متاح على: https://www.el-massa.com

33- صحيفة رأي اليوم،لماذا اختار السيسي ان تكون الجزائر وليس الرياض محطته الاولى في اول زيارة خارجية له بعد انتخابه رئيسا؟.. فتش عن الماء والغاز وليبيا معا!، متاح على: https://www.raialyoum.com/index.php

34- صحيفة صوت الأحرار أون لاين، **يجب أن يكون للجزائر و مصر الكلمة العليا في ملف الليبي**، متاح على :http://sawtalahrar.net

35- العجيل محمد ، **لماذا تخالف الجزائر الإجماع العربي؟**، متاح على:
http://beta.dotmsr.com/details/245536

36- **العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية**، متاح على :
www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/F8A23CDB-A069…/Algeria2.pdf

37- العمور ثابت ، **اختلاف المقاربات بين مصر والجزائر: كرة ثلج تتضخم؟**، متاح على: https://al-akhbar.com/Arab/19501

38- فرج محمد ، **العلاقات المصرية – العربية في عهد مبارك**، متاح على:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/2011887580409875.html

39- فرجاني خيري ابو العزايم ، **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية**، متاح على:http://www.saaid.net/book/20/13395.pdf

40- فؤاد عبد الله ثناء ، **الإصلاح السياسي...خبرات عربية(مصر :دراسة حالة)**، متاح على:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7297/1/D0916.pdf

41- لجنة الانتخابات الرئاسية، **نتيجة الانتخابات الرئاسية 2014**، متاح على:
https://pres2014.elections.eg/presidential-elections-2014-results-on-map

42- لهوازي محمد ، **مشروع إصلاح الجامعة العربية يعود إلى الوا**جهة ، متاح على:
https://www.echoroukonline.com

43- لؤي موسى ، توتر **دبلوماسي الجزائر "مصر ,سعودي" في الخفاء**، ، متاح على:
http://aljazair1.com

44- مدونة العمران في الجزائر، **تضاريس الجزائر**، متاح على:
https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/blog-post_30.html.

45- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية و السياسية، **أثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية**، متاح على:
http://democraticac.de/?p=47186

46- مصر العربية، الدوافع الحقيقية وراء الاستضافة المصرية لوفد البوليساريو، متاح على:
https://www.ida2at.com/the-real-motives-behind-the-polisario-delegation-egypt-hosting

47- المصرية للتعليم، " **الموارد المائية في مصر** "، متاح على:
http://www.egyppl.com/vb/showthread.php?t=9321

48- الملحقية الثقافية في مصر،"**المناخ**"، متاح على:
https://eg.moe.gov.sa/ar/studyaboard/aboutcountry/Pages/climate.aspx

49- موسوعة الجزيرة:

* **25 يناير...ثورة مستمرة ضد "الفرعون"** ، متاح على:
http://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/events

* **دولة الجزائر**، متاح على:.http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries

* **عبد العزيز بوتفليقة**،متاح على: http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage

50- موسوعة المعلومات، " **معلومات عن جمهورية مصر العربية'** ، متاح علي: https://www.4arb.com/amp

51- موقع إسلام أون لاين، **شؤون سياسية حول تطوير الجامعة العربية**، متاح على:
https://archive.islamonline.net

52- موقع الجزيرة :

* **أزمة المغرب ومصر قد يكون مردها البوليساريو**، متاح على:
http://www.aljazeera.net/news/arabic

* **بن بلة يروي علاقاته بناصر و مناصرته الثورات** ، متاح على:
http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness

53- موقع العربية :

* **زيارة السيسي إلى الجزائر.. خاطفة لكنها مهمة**، متاح على:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/06/26

* **السيسي في الجزائر: نبحث مع بوتفليقة الوضع في ليبيا**، متاح على:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/06/24

54- موقع المعرفة:

* **الثروة الحيوانية في مصر**، متاح على: https://www.marefa.org

* **قناة السويس**، متاح على: https://marefa.org

55- موقع الوفد، مصر والجزائر زخم ثقافي أصيل ومتجدد، متاح على: https://alwafd.news

56- موقع بالعربية، أول زيارة خارجية للرئيس السيسي.. لماذا الجزائر؟،متاح على:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/25/algeria-egypt

57- موقع مصراوي، 2014.. فصلا جديدا من العلاقة التاريخية بين مصر والجزائر، متاح على:
http://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details

58- موقع موضوع :

* **توزيع السكان في مصر**، متاح علي: http://mawdoo3.com

* **تعداد سكان مصر**، متاح على : http://mawdoo3.com

59- موقع نون بوست، مصر والبوليساريو: لإغضاب المغرب والسعودية أم للتقرب من الجزائر!، متاح على:
http://www.noonpost.org/content/14565

60- النادي الدولي، **مصر و الجزائر.. لماذا يجب أنهاء التوتورات في مهدها؟**، متاح على:
http://theinternational.club/news/506/3-11-2017/

61- نهر النيل ، **وزارة الموارد المائية و الري** ،متاح على:
https://www.mwri.gov.eg/index.php/ministry-3/nile

62- الهيئة العامة للاستعلامات :

* "**قطاعات الاقتصاد المصري**"،متاح على:
http://www.sis.gov.eg/section/409/413?lang=ar

* «**المناخ و التضاريس**"، متاح على:http://www.sis.gov.eg/section/10/13?lang=ar

* **العلاقات المصرية الجزائرية**، متاح على: http://www.sis.gov.eg/Story/91388?lang=ar

* **أهمية السياحة في الاقتصاد القومي**"، متاح على:
http://www.sis.gov.eg/section/413/2392?lang=ar

63- وكالة الأنباء السعودية:

* **البرلمان الجزائري بغرفتيه يصادق على تعديل الدستور**، متاح على:
https://www.spa.gov.sa/1464578.
* **البرلمان العربي الإنتقالي** ، متاح على:https://www.spa.gov.sa/411198
64- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،**الموارد الطبيعية**، متاح على:
http://www.andi.dz/index.php/an/connaitre –algerie/ressources

ب- المراجع بالغة الأجنبية:

1- Alissa Sufya، «**The political economy of reform in Egypt : Understanding the role of institution** », Carnegie papers. n°5, October2007,p5
2- Benbitourédition Ahmed ,**l'Algérie Troisième Millénaire-Defis et Potentialités**, Algérie: édition SARI NOOR,1998,p 76
3- Fonds Monétaire International, **Algérie: Questions choisies; Rapport du FMI No** 5l52, Mai 2016.
4- Jacques Guillon ,**La contrebande des armes pendant la guerre d'Algérie dans RHA**, paris 1992.
5- Maaroufi Fouad , **Le grand Maghreb**, thèse de Maitrise en Sciences politiques, Université d'Ottawa, 1994.
6- Report Middle, **East and North Africa Financial Action Task Force**, « **Egypt** », Manama, 19 may 2009.

فهرس الجداول والملاحق

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إحصائيات تعداد سكان الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2016.	16
02	توزيع سكان مصر على الأقاليم.	32
03	النسب المئوية للديانات في مصر.	33
04	توزيع الاستثمارات المصرية في الجزائر	78

ثانيا: فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحـة
01	خريطة الجزائر	106
02	صورة الرئيس احمد بن بلة	107
03	خريطة جمهورية مصر	108
04	اجتماع تحضري لنقل الأسلحة من مصر للجزائر	109
05	الدفعة الأولى من الأسلحة والذخيرة المصرية المقدمة للجزائر	110
06	حمولة السفينة اتوس من الأسلحة و الذخيرة	111

07	حمولة السفينة اتوس من الأسلحة و الذخيرة	112
08	بعض الأسلحة المصرية المرسلة للثورة الجزائرية	113
09	اعترافات الدول الأولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني	114
10	زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للجزائر	115
11	زيارة السيسي للجزائر	118
12	زيارة سلال لمصر	119
13	تكريم الفنانة ليلى علوي في مهرجان وهران للفيلم العربي	120
14	الجزائر تكريم "الأهرام" لدورها التاريخي في دعم الثورة الجزائرية في تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية	121
15	تكريم حسن شحاتة في الجزائر	122
16	واجهة فيلم جميلة بوحيرد	123
17	رؤساء مصر و الجزائر و تونس	124

فهـــــرس الموضوعات

العنـــــــــــــــــــوان	الصفحـة
البسملة	–
الآية	–
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
مقدمـة:	أ–هـ
الفصل الأول: معطيات عامة حول الدراسة	
المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر	
تمهيد	08
المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للجزائر	09
المطلب الثاني: الموقع المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية	11
المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي	20
المبحث الثاني: معطيات عامة حول مصر	
المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لمصر	26
المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية	27
المطلب الثالث: النظام السياسي	36
خلاصة الفصل	40

الفصل الثاني: محددات طبيعة العلاقات الجزائرية المصرية	
المبحث الأول: المحددات التاريخية	
تمهيد	**42**
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية المصرية أثناء الثورة التحريرية	**43**
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية المصرية بعد الاستقلال	**52**
المبحث الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية	
المطلب الأول: التحولات الدولية والإصلاح السياسي في الجزائر و مصر	**58**
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر ومصر	**67**
خلاصة الفصل	**73**
الفصل الثالث: واقع وتحديات العلاقات الجزائرية المصرية	
المبحث الأول: واقع العلاقات الجزائرية المصرية	
تمهيد	**75**
المطلب الأول: مجالات التعاون الجزائري المصري	**76**
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية المصرية بعد ثورة 25 يناير	**81**
المبحث الثاني: تحديات العلاقات المصرية الجزائرية	
المطلب الأول: معوقات العلاقات الجزائرية المصرية	**87**
المطلب الثاني: آفاق وتحديات العلاقات الثنائية بين الجزائر ومصر	**97**
خلاصة الفصل	**101**

خاتمة	103
الملاحق	106
قائمة المصادر والمراجع	126
فهرس الجداول والملاحق	146
ملخص الدراسة	–

ملخص:

تناولت هذه الدراسة العلاقات المصرية الجزائرية خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٦، حيث تم تقديم معطيات بشرية واقتصادية عن البلدين، بالإضافة إلى تحديد طبيعة النظام السياسي السائد في كل منهما، مع التعرض إلى المحددات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي ساهمت في بلورة طبيعة العلاقات الموجودة بين مصر والجزائر، كما تعرضت الدراسة إلى واقع وتحديات العلاقة بين البلدين.
الكلمات المفتاحية: الجزائر، مصر، النظام السياسي، العلاقات السياسية، العلاقات الاقتصادية، العلاقات التاريخية.

Abstract:

The study dealt with the Egyptian-Algerian relations during the period ١٩٩٩ - ٢٠١٦, where human and economic data were provided on both countries, in addition to determining the nature of the political system prevailing in each, with exposure to the historical, political and economic determinants that contributed to crystallizing the nature of the relations between Egypt and Algeria, The study also exposed the reality and challenges of the relationship between the two countries.

Key Words: Algeria, Egypt, political system, political relations, economic relations, historical relations.